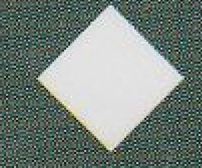




دراسات فكرية (٢)



الإسلاميون والربيع العربي

الصعود، التحديات، تدبير الحكم
(تونس، مصر، المغرب، اليمن)

بلال التليدي

nama-center.com

المؤلف:

- بلال التليدي.

- كاتب مغربي، باحث متخصص في الحركات الإسلامية.

- شهادة التأهيل في الدراسات الإسلامية من دار الحديث الحسنية.

- شهادة الدراسات العليا من دار الحديث الحسنية.

- دبلوم الدراسات المعمقة في الفكر الإسلامي من جامعة محمد الخامس بالرباط.

- باحث في المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة.

- كاتب وصحفي بجريدة التجديد المغربية.

- من إسهاماته العلمية:

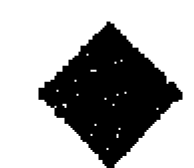
  - ذاكرة الحركة الإسلامية المغربية في أربعة أجزاء بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٠.
  - الإسلاميون والعلمانيون في المغرب والتعايش الممكن.
  - ويعلو صوت الأذان من جحيم تازمامرت.
  - حوار مع النخبة العلمانية في المغرب.

- البريد الإلكتروني:

talidi22@yahoo.fr

الإسلاميون والربيع العربي
الصعود، التحديات، تدبير الحكم
(تونس، مصر، المغرب، اليمن)





دراسات فكرية (٢)

الإسلاميون والربيع العربي

الصعود، التحديات، تدبير الحكم (تونس، مصر، المغرب، اليمن)

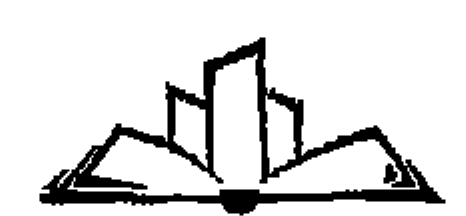
بلال التليدي



الإسلاميون والربيع العربي، الصعود
التحديات، تدبير الحكم
بلال التليدي/ مؤلف من المغرب

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٢

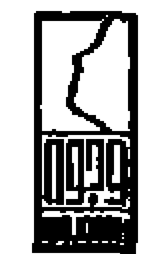
«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر مركز نماء»



مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies Center

بيروت - لبنان
هاتف: ٢٤٧٩٤٧ (٧١-٩٦١)
المملكة العربية السعودية - الرياض
هاتف: ٢١٠٠٥٨٨ (١-٩٦٦) -٠٦٦٦٥٩٩(٥٦-٩٦٦)
فاكس: ٤٧٠٩١٨٩ (١-٩٦٦)
ص ب : ٢٣٠٨٢٥ الرياض ١١٣٢١
E-mail: info@nama-center.com

تصميم الغلاف والإشراف الفني:



دار وجوه للنشر والتوزيع
Wojooh Publishing & Distribution House
www.wojoooh.com
المملكة العربية السعودية - الرياض
للتواصل:
wojoooh@hotmail.com

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز نماء للبحوث والدراسات
التليدي، بلال
الإسلاميون والربيع العربي، الصعود، التحديات، تدبير الحكم/ بلال التليدي.
٢٤٠ص. (دراسات فكرية؛٢)
١. الحركة الإسلامية. ٢. النظام السياسي الإسلامي. ٣. الثورات-البلدان العربية. أ. العنوان.
ب. السلسلة.
٣٢٠

الإهداء

إلى الزوجة الصبورة

خديجة

المحتويات

الموضوع	الصفحة

مقدمة

ليس هناك اليوم أدنى اختلاف بين المفكرين والسياسيين وصناع القرار السياسي والمراكز البحثية الأكاديمية ومستودعات التفكير أن الربيع العربي الديمقراطي أحدث زلزالاً عميقاً في العالم العربي، لا زالت تداعياته تتخلق بنحو متدرج، ولا زالت الصورة التي سيفضي إليها مكتنفة بكثير من الغموض، لا سيما وأن الساحة السياسية تتفاعل فيها اليوم استراتيجيات مختلفة لفاعلين سياسيين متعددين، ويتداخل فيها المحيط القطري بالمحيط الإقليمي والدولي بالنحو الذي يصعب فيه إلغاء الموقف الدولي من الحساب.

لقد كانت بعض التقديرات السياسية مبالغة كثيراً حينما اعتبرت الربيع العربي مؤشراً دالاً على تراجع قوة العامل الدولي في صناعة التحولات السياسية في المنطقة العربية، وتحمست كثيراً لقوة الفعل الثوري، ودور الشباب في قيادة التغيير. بل ذهبت بعض التقديرات السياسية حد الحديث عن نهاية الهيمنة الغربية على العالم العربي وبداية التحرر الشامل.

والواقع، أن هذا التقدير السياسي لم يخل من وجاهة بالنظر

إلى لحظة الفعل الثوري. تلك اللحظة التي تحركت فيها الجماهير الشعبية بعفوية كبيرة لصناعة الثورة بقيادة التعبيرات الشبابية في تونس ومصر واليمن وليبيا وغيرها من البلدان العربية التي عرفت أشكالا مختلفة من الحراك الديمقراطي. لكن مشكلة هذا التقدير السياسي، بقوة الحماسة التي كانت تبرره، أنه لم يميز بين لحظة الفعل الثوري ـ لحظة إسقاط الأنظمة ـ وبين لحظة صناعة الانتقال نحو الديمقراطية أو لحظة ما بعد إسقاط الأنظمة.

فالمرحلة الأولى، مرحلة الثورة، كان لها منطقها الخاص المحكوم بقوة العفوية الثورية الجماهيرية، الواعية بمهمة واحدة، هي إسقاط النظام السياسي، في حين، تبين بعد إنجاز هذه المهمة، أن للمرحلة الثانية منطقها المختلف، الذي كان يصعب فيه على عفوية الجماهير أن تكون الأداة الوحيدة لترتيب وضع ما بعد الثورة، بل لا زال تفاعل القوى السياسية، المحلية والدولية، لم ينتج الصورة المكتملة لما يمكن أن يكون عليه الوضع في العالم العربي بعد ثورة الربيع العربي.

لقد كان واضحاً، بعد الفراغ السياسي الذي نتج مباشرة بعد إسقاط الأنظمة في كل من تونس ومصر، أن مرحلة ترتيب الوضع السياسي لن تكون أيسر من مهمة إسقاط الأنظمة السياسية، وأن الإمكان الثوري الذي تتمتع به الجماهير الشعبية ليس كافيا لإنتاج الوضع السياسي الجديد، في غياب فاعلين سياسيين قادرين على توظيف هذا الإمكان، وتحويله إلى مبادرات سياسية.

في هذا السياق، كان المنطقي أن يتصدر ساحة الفعل السياسي الفاعل السياسي الأقوى، والأكثر مصداقية، والأكثر

طهرانية بحكم عدم تجريبه سياسياً، والأكثر مظلومية في عهد الاستبداد السابق. فهذا هو ما قررته حقائق السياسة على الأرض في كل الوطن العربي، سواء في تونس التي تعرضت فيه الحركة الإسلامية لحملة إبادة وتطهير سياسي لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن، أو في مصر التي كانت جماعة الإخوان المسلمين تمثل المعارضة الأقوى للاستبداد السياسي في البلاد، أو في اليمن وليبيا، وغيرها من البلدان العربية.

لقد كان من الضروري والحالة هذه، أن يتكيف الموقف الغربي مع هذه الحقيقة السياسية، وأن يتجه نحو استدعاء مقاربة سياسية كانت جاهزة في دواليب مستودعات التفكير الاستراتيجي[١]، وأن يتم إحداث التحول لجهة التعامل مع الإسلاميين المعتدلين في كل الوطن العربي، ولو اقتضى الأمر أن يكونوا على رأس السلطة. فالراصد للمقاربات التي تنتجها مراكز التفكير الاستراتيجي الغربي، لا يعدم وجود وجهة نظر مؤسسة علمياً وسياسياً، تقترح على صناع القرار السياسي التعامل الإيجابي مع الاندماج السياسي للإسلاميين في العملية السياسية، وتبرر ذلك بجملة من المبررات السياسية[٢].

---

(١) نشر معهد كارنيجي العديد من الورقات والأبحاث التي تسوغ إدماج الإسلاميين في العملية السياسية، منها ورقة «المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي»، وورقة «الحركات الإسلامية والعملية الديمقراطية في العالم العربي».

(٢) من ذلك أن إشراك الإسلاميين المعتدلين في الحكم هو أفضل طريقة لدعم الاستقرار السياسي، وتجنب خيار صعود التيار الراديكالي، وتحقيق الإصلاحات السياسية.
انظر: أبحاث حميد شادي مدير الأبحاث في مركز بروكينجز الدوحة باحث في مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط.

الخلاصة في هذا الموضوع، أن بروز الإسلاميين وتصدرهم للمشهد السياسي لم يكن خارج التوقع السياسي، بل كان النتيجة الطبيعية لتراكم الفعل الحركي والسياسي للحركة الإسلامية، وللفراغ السياسي الذي تسبب الاستبداد السياسي في إنتاجه.

ملمحان أساسيان حكما المشهد السياسي في الوطن العربي لعقود طويلة: ملمح الاستبداد الذي هيمن على جميع مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والفنية والإعلامية، وخلق اصطفافاته الضرورية، لتجديد سيطرته وإعادة إنتاجها، وملمح المقاومة السياسية المجتمعية، التي كانت الحركة الإسلامية أبرز ممثليها، سواء في شكلها السياسي الاحتجاجي، أو في صورتها الإصلاحية المدنية، أو في شكلها التربوي التثقيفي، في الحالات التي وصل فيها الاستبداد السياسي إلى حد الإبادة والاستئصال لقوى المقاومة والممانعة في الوطن العربي.

لهذا السبب، كان طبيعياً أن يكون الرابح الأكبر من نسمات الربيع العربي هي الحركة الإسلامية، التي فرضت بموقعها وحجمها السياسي واقعاً سياسياً جديداً دفع الفاعلين السياسيين الآخرين محلياً ودولياً إلى تغيير مواقفهم وتكييفها حسب المعادلة السياسية الجديدة التي تشكلت في الوطن العربي.

إن الضرورة تفرض أن نفسر أسباب هذا البروز اللافت للإسلاميين في الوطن العربي، وهل يرجع ذلك إلى عوامل ذاتية توجد عند الإسلاميين ويفتقدها غيرهم؟ أم يرجع إلى السياق الدولي والتحولات التي تتطلبها المنطقة للتكيف مع المصالح الاستراتيجية الغربية؟ أم يعزى إلى قدرة الإسلاميين على استثمار اللحظة الثورية

وتوظيفها بشكل ذكي لإحداث نقلة نوعية في مواقعهم السياسية؟

إن الضرورة تفرض أيضاً الوقوف على محددات هذا البروز اللافت، وتفسير عوامله، وطرح المقاربات التي قدمت أجوبتها بهذا الخصوص، ومناقشتها علمياً وإبداء الملاحظات عليها.

لكن، مع الوعي بأهمية هذا المسعى الذي حظي بقدر وافر من الدراسة، والذي سنعطيه حظه من البحث، فإن الهم ينبغي أن ينصرف أيضاً إلى أداء الإسلاميين. فهذا يمكن أن يغني هذا البحث ويزيده عمقاً نظرياً وتحليلياً، إذ يقودنا مباشرة إلى رصد مواقف الإسلاميين من الحراك الشعبي، وكيف تعاملوا معه، وكيف حولوا اللحظة الثورية إلى لحظة سياسية، وكيف كان أداؤهم السياسي وتفاعلهم مع مختلف الفاعلين السياسيين لترتيب وضع ما بعد الحراك الشعبي الديمقراطي، وكيف تصدروا المشهد السياسي في العملية الانتخابية، وما الرؤى التي تقدموا بها لمواجهة تحديات ما بعد الحراك الشعبي، وما خارطة الطريق التي قدمها الإسلاميون، سواء على المستوى السياسي الذي يهم النقلة الديمقراطية في الوطن العربي، وما يعنيه ذلك من بناء المؤسسات الديمقراطية، وتحقيق الإصلاح السياسي، وتثبيت الآلية الديمقراطية كآلية وحيدة لتدبير التداول على السلطة والحكم، أو على المستوى الاقتصادي، الذي يهم الأسلوب الذي سينتهجه الإسلاميون لتدبير معضلات الاقتصاد في الوطن العربي، لا سيما والتحديات في هذا المستوى كبيرة، والانتظارات الشعبية أكبر، والظرفية السياسية والاقتصادية غير مشجعة، أو على مستوى تدبير العلاقة بين المرجعي الإيديولوجي والسياسي، والذي يتعلق برصد الرؤية التي سينتجها

الإسلاميون لعلاقة الدين بالدولة، وعلاقة المرجعية الإسلامية بالسياسات العامة، وسؤال الحقوق والحريات، لا سيما في بعدها الفردي، وسؤال العلاقة بين الخاص والعام في حياة الناس، أو على مستوى علاقة الأداة السياسية بالأداة الدعوية، والإشكالات الثلاث التي تواجهها الحركة الإسلامية: في علاقة تنظيمها الدعوي بالتنظيم السياسي، وعلاقة أجهزة الحكومة التي تحملت مسؤوليتها بأجهزة الحركة الدعوية، وكذا الكلفة التنظيمية التي ستنتج عن تحمل التنظيم للمسؤولية الحكومة، وأثر ذلك على فاعلية التنظيم في الوظائف التأطيرية المنوطة به داخل المجتمع.

هذا الكتاب الذي نقدمه للقراء في الوطن العربي، وإن كان يجعل من الحراك الديمقراطي والربيع العربي محطة مفصلية لدراسة التحولات التي وقعت بعده، فإنه لم يجعل من انشغالاته الأساسية تفسير هذا الحراك، ورصد أهم المحددات والعوامل التي كانت وراءه. فمثل هذا الانشغال تم الاهتمام به من قبل دراسات كثيرة حاولت أن تقارب مختلف الزوايا السياسية والاقتصادية والسوسيولوجية، ناهيك عن الدراسات التي اهتمت بالبعد التواصلي، ودوره في إحداث النقلة الثورية في الوطن العربي، سواء من زاوية رصد دور المواقع الاجتماعية[1] في تسريع وتيرة

---

(١) نذكر على سبيل المثال كتاب «كتاب ثورة الإعلام الاجتماعي: حقيقة أم مبالغة» الذي أصدرته جامعة برنستون الأمريكية عن الثورة المصرية بمشاركة نخبة من الباحثين والإعلاميين والمتخصصين في الاتصال، ويضم الكتاب أبحاث رائد الأعمال الأمريكي الشهير في مجال الشبكات الاجتماعية باري ليبرت، والدكتور فيليب صيب مدير مركز الدبلوماسية الدولية بجامعة جنوب كاليفورنيا.

الهبة الشعبية، أو من زاوية تحليل فاعليتها في خلق تعبيرات شبابية، تجاوزت التعبيرات السياسية التقليدية وتصدرت ساحة الفعل الثوري[1].

إن الاشتغال الأساسي لهذا الكتاب يدور في ثلاثة محاور أساسية:

- مواقف الإسلاميين والربيع العربي.
- مآل الوضع بعد الربيع العربي، ودور الإسلاميين في صناعته.
- تفسير محددات صعود الإسلاميين والتحديات الذي يطرحها، والجواب الذي قدمته الحركات الإسلامية عن هذه التحديات.
- سيناريوهات ما بعد صعود الإسلاميين.

وقد حرصنا في منهجية هذا البحث أن نجمع بين الرصد والتحليل والاستشراف، مع الإفادة من عدة مقتربات منهجية، منها ما هو وصفي رصدي، استثمرناه في كل فصل على حدة، لجرد

---

(١) انظر على سبيل المثال كتاب: «التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية» لإبراهيم علوش وآخرون، وكتاب علي حرب «ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات»، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١١م، ودراسة عزمي بشارة، «الثورة والقابلية للثورة»، الموقع الالكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، معهد الدوحة، غشت ٢٠١١م.

وانظر أيضا دراسة «العربي صديقي» تونس: ثورة المواطنة.. «ثورة بلا رأس»، وهي منشورة في الموقع الالكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، يوليوز ٢٠١١م.

الوقائع والمواقف والتطورات التي تفيد في عملية التحليل والاستشراف، ومنها ما هو تحليلي نسقي، طورنا فيه مقترباً تفسيرياً استمد كثيراً من عناصره من المقاربة النسقية بتشكيلاتها المختلفة، بالإضافة إلى دراسة الحالة، وبعض المقتربات النظرية في علم الاجتماع السياسي المتخصص في دراسة الرأي العام، وبشكل خاص السلوك الانتخابي، استثمرناها وطورنا مقترباً خاصاً في تفسير صعود الإسلاميين بعد الربيع العربي. كما حرصنا أن نستدعي المقاربة الاستقرائية من خلال وضع أدبيات الإسلاميين وسلوكهم السياسي في دائرة المقارنة والاستقراء لتلمس القواسم المشتركة في التفكير السياسي، والتي اجتهدنا أن نستخرجها في المبحث الثاني ضمن الفصل الأول والثاني، وختمنا بحثنا بما يشبه الاستشراف على قاعدة خلاصات المقترب التفسيري الذي اعتمدناه، إذ اجتهدنا في إبراز التحديات التي تواجهها الحركة الإسلامية من موقعها الجديد في السلطة، ومحاولة توقع السيناريوهات الممكنة لمستقبل حكم الإسلاميين للمنطقة العربية.

وقد كان أمامنا عدة خيارات في بحث هذا الموضوع، أو على الأقل ترجح لنا خياران:

ـ أن نتتبع كل حركة على حدة، ونرصد مسارها، والتحولات التي عاشتها، وطريقة تفاعلها مع الربيع العربي، وكيف استثمرت اللحظة الثورية لتحولها إلى لحظة سياسية، وما يتلو ذلك من التحديات التي طرحها وصول الإسلاميين إلى السلطة. هذا الخيار، وإن كان مفيداً من حيث كونه يقدم رؤية واضحة عن كل حركة، إلا أنه لا يسعف في بناء نسق تحليلي، يساهم في تفسير

السلوك السياسي للإسلاميين، ومعرفة قواعد اشتغال العقل السياسي الحركي الإسلامي.

ـ وهو أن نتتبع مواقف كل الإسلاميين بمختلف مكوناتهم وتعدد سياقاتهم العربية، وفق خطاطة نظرية تفيد في بناء نموذج معرفي تفسيري، يقف على مخرجات العقل السياسي الحركي الإسلامي، ويحاول فهم المنطق الداخلي الذي يشتغل به، وهو ما سنسعى إلى بنائه في هذا الكتاب.

ومع وعينا بخطورة المغامرة في هذا المسعى المنهجي، وما يعترضنا من تحديات وإكراهات منهجية، تتمثل في اختلاف السياقات، وما ينتج عنه من اختلاف الرؤى والمقاربات، إلا أننا نقدر أن دور هذا المنهج، ليس هو بالضرورة أن يبحث عن الوحدة الكامنة خلف الاختلاف. ولكن دوره الأساس، أن يبحث عن المحدد المنهجي الذي يجعل العقل السياسي الحركي الإسلامي ينتج هذا الموقف في هذا السياق، وينتج موقفاً مختلفاً في سياق آخر، مع الكشف عن الإطار التفسيري الناظم للموقفين.

لهذه المزية المنهجية، أو للدقة، لهذه الجدة والفرادة في التناول، نقدر أن هذا الكتاب سيمثل إضافة نوعية في المكتبة الإسلامية المقاربة للظاهرة الإسلامية في وطننا العربي، مع إقرارنا بأن المساهمات الجادة والجدية في هذا الإطار لا تزال جد محدودة، وأن الوفرة التي طبع بها الإنتاج الأكاديمي، والغربي منها بشكل خاص، يتسم بكثير من التسرع وأحياناً بعدم الاستيعاب الدقيق لمرجعيات الحركة الإسلامية ومسارها والتحولات التي

عرفتها، إذ غالباً ما يتم الاستئناس بتقنية المقابلات، كما ولو كانت بديلاً عن الدراسة المستوعبة.

ونقدر أن هذا الإسهام هو مجرد خطوة أولى في البحث، وأنها لا زالت تحتاج إلى كثير من الإغناء والتقويم والتصويب، لكن في الوقت ذاته نأمل أن تُشكل نقلة نوعية في الدراسات المقاربة للحركة الإسلامية، وأن تساهم في تحقيق جزء من التراكم العلمي في الموضوع.

وأنا مدين في فكرة الكتاب إلى مركز نماء للبحوث والدراسات، الذي اقترح علي ضمن تنفيذ مشروعه ورؤيته الفكرية، الكتابة في موضوع الربيع العربي، ودراسة شكل تعاطي الإسلاميين معه. ولا أخفي سراً، أن الرؤية التي تم طرحها كانت أعمق من هذا الجهد الذي بذلته. وربما تتطلب بلورتها أكثر من مشروع بحثي. ولذلك، ومن باب رد الفضل إلى أهله، أتقدم بالشكر الجزيل لهذا المركز والقائمين عليه، على وضعهم الثقة في كفاءتي البحثية لإنجاز هذه الدراسة المتواضعة التي أتمنى أن تجد مكانها وموقعها في المكتبة الإسلامية المقاربة للظاهرة الحركية الإسلامية، والله ولي التوفيق.

بلال التليدي

الرباط بتاريخ ١٤/٠١/٢٠١٢

الفصل الأول

الإسلاميون والربيع العربي

المبحث الأول

في الموقف من الحراك
الشعبي الديمقراطي

إن أي عملية لرصد مواقف الإسلاميين من الحراك الشعبي الديمقراطي الذي عرفه العالم العربي بمسمى الربيع العربي يحتاج إلى أن يضع في الاعتبار العناصر الأربع الآتية:

١ ـ التراتبية والامتداد في الحراك الشعبي الديمقراطي:

إذ انطلق هذا الحراك أولاً في تونس، وبدأت شراراته تمتد إلى بقية البلدان العربية، بدءا بالدول الأكثر انغلاقاً من الناحية السياسية، وانتهاء بالدول التي تتميز نظمها السياسية بالانفتاح المقدر. فبداية التجربة، أي: موقف الإسلاميين في تونس، مع الاختلاف البين في السياقات وفي المواقع، تشكل الأرضية الأولى التي لا شك أن الحركات الإسلامية الأخرى جعلتها محط تجربة وإفادة.

٢ ـ اختلاف السياقات العربية:

ويدخل ضمن هذا العنصر، اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية، واختلاف الإجابات التي أنتجتها في التعامل مع الحراك الشعبي الديمقراطي، كما يدخل ضمن هذا العنصر أيضاً اختلاف الحركات الإسلامية، واختلاف رؤاها السياسية، ومنهجية تعاطيها مع الحراك الشعبي، من حيث طبيعته وسقف مطالبه وآفاقه الاستراتيجية.

٣ ـ اختلاف الموقع السياسي للحركات الإسلامية ضمن السياقات العربية:

إذ لا بد أن ندخل ضمن حيثيات ومؤشرات التحليل، الاختلاف الواضح في مواقع الحركات الإسلامية. فحركة النهضة التي كانت تعيش وضعية الإبادة والاستئصال السياسي، ليست هي وضعية الإخوان المسلمين في مصر، الذين كانوا يعرفون على مدى أكثر من ثلاثة عقود وضعية الحصار السياسي. ووضعية الإخوان في الأردن ليست هي وضعية الإخوان في مصر. كما أن وضعية العدالة والتنمية في المغرب، تختلف بشكل كبير عن وضعية بقية الحركات الإسلامية الأخرى التي تشتغل في العالم العربي. فهذا العنصر يُعتبر محدداً أساسياً في رصد مواقف الإسلاميين من الحراك ودراسته دراسة علمية.

٤ ـ السياق والموقف الدولي:

فوعي الحركة الإسلامية بتناقضات الوضع الدولي،

وبالتحولات الكبرى التي تتخلق في دوائر صناع القرار السياسي الغربي، كانت أيضاً من المحددات الأساسية التي كانت مستحضرة بشكل قوي في طاولة صناع القرار السياسي داخل الحركات الإسلامية. وهو ما سنقف على بعض جوانبه، في سياق تحليل هذه المواقف، وأيضاً في توقيت إنتاجها وصياغتها، لا سيما وأن الآلة الإعلامية الضخمة التي أسندت الحراك الشعبي الديمقراطي، كانت تثير أكثر من تساؤل حول مصدر هذا الدعم ومحدداته وأهدافه، وهل حصلت تحولات كبرى في السياسة الدولية تطلبت هذا الإسناد؟ أم وقع الانفلات الإعلامي بنفس الدرجة التي وقع بها انفلات الثورة عن القواعد التقليدية المحكومة بدعم الأنظمة الغربية للأنظمة الاستبدادية في العالم العربي؟

إن التركيب الجامع لهذه العناصر الأربعة، يدفعنا إلى الاعتقاد بأن موقف أي حركة الإسلامية، في بلد أي من البلدان العربية من الربيع العربي كان محكوما بأربع أسئلة أساسية: هل يمكن تكرار النموذج التونسي؟ وما سقف الحراك الشعبي الديمقراطي ضمن السياق المحلي؟ وإلى أي حد يمكن أن يشكل انخراط الحركة الإسلامية ودعمها للحراك انعطافة قوية، تسهم في تغيير موقع الإسلاميين بالمقارنة مع الوضعية السابقة لجهة تحولهم إلى قوة أساسية في عملية الانتقال الديمقراطي؟ وإلى أي حد يمكن أن يكون السياق الدولي داعماً لتحول ديمقراطي تحتل الحركة الإسلامية موقعاً متميزاً ضمن صناعه؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تحتاج منا إلى رصد مواقف الإسلاميين كوقائع، حتى نتمكن من تحليلها والتماس النموذج التفسيري القادر على كشف قواعد تفكير العقل السياسي الحركي الإسلامي ضمن السياقات السياسية المختلفة.

في عملية الرصد والتوصيف:

١ ـ حركة النهضة التونسية:

ينبغي أن نتوقف قليلاً عند السياق التونسي، باعتبار أنه يمثل سياقاً رائداً لم يسبق لأي حراك شعبي ديمقراطي أن انطلق في أي سياق عربي آخر قبل تفجر الوضع في تونس، خاصة مع انتفاضة سيدي بوزيد.

هذه الريادة والسبق، مع الأخذ بعين الاعتبار حالة الانغلاق السياسي التي تميز بها النظام التونسي، تستدعي في عملية الرصد والتوصيف التركيز على منهجية صياغة الحركة الإسلامية لموقفها، لا سيما وهي في حالة بداية التجربة، أو حالة اندلاع الربيع العربي، بحيث إن موقفها لم يكن مؤطراً بأي حالة إقليمية أو دولية تسند الحراك الديمقراطي العربي.

الجانب الثاني في هذا السياق هو الانسداد السياسي الذي تميز به النظام السياسي، والحساسية الشديدة التي كان يبديها من نشاط الإسلاميين، الذين مارس عليهم شتى صنوف التضييق والاستئصال.

أما الجانب الثالث الذي ينبغي أن نأخذه بعين الاعتبار هو

كون الحراك الذي انطلق في تونس، إنما تأطر بخلفية اجتماعية، ولم يأخذ في البداية أي طابع سياسي. وهذا ما جعل موقف الحركة الإسلامية يتسم في حده الأقصى بالدعم والتوجيه.

واعتباراً لهذه الجوانب الثلاث، قدمت حركة النهضة قراءتها لانتفاضة الشعب التونسي كما يلي:

• **توصيف الانتفاضة الشعبية في تونس**: اعتبرت النهضة أن الحراك الشعبي هو تعبير عن غضب وانفجار الشارع المقهور، وأن الأمر لن يقتصر على تونس، وإنما سيمتد إلى بلدان عربية أخرى كمصر والجزائر واليمن وغيرها.

• **فشل النظام السياسي وعجز المعارضة في ظل الديكتاتورية عن فرض الإصلاح**: اعترف الشيخ راشد الغنوشي بأن انتفاضة سيدي بوزيد هي تعبير عن فشل النظام السياسي، وفشل المعارضة السياسية في قيادة التغيير. إذ اعتبر أن اندلاع الانتفاضة في الشارع التونسي الغاضب من بنقردان إلى بنزرت، ضد الفساد والاستبداد، وضد القائمين عليهما، والمطالب بالتغيير، دليل على عجز النظام السياسي وشهادة «على سفاهة وضلال المعجزة التونسية التنموية»، كما أقر بعجز المعارضة عن تأطير الغضب الشعبي، وبرر ذلك بحالة الديكتاتورية والانسداد السياسي، التي يعرفها النظام السياسي وحظره للسياسة أصلا، يقول الغنوشي: «الدكتاتورية تعمل على تدمير المجتمع وتفكيكه، وفي الوقت ذاته تعمل على إفساد الدولة، وتحويلها من جهاز

خدمة للصالح العام إلى جهاز قمعي رهيب. إنه لا أحد ناطقاً باسم حزب من الأحزاب التونسية، يزعم اليوم أنه يقود انتفاضة سيدي بوزيد المباركة، وإنما هو المجتمع، يتحرك من أعماقه مدافعا عن حقه في البقاء»[١].

• **توصيف حالة النظام السياسي بعد الانتفاضة الشعبية التونسية**: اعتبر الغنوشي أن انتفاضة بوزيد أدخلت نظام ابن علي في حالة الموت السريري، وأن السؤال المركزي الذي ينبغي طرحه هو «متى سيدفن؟ من سيخلفه؟ هل سيكون من داخل نظامه؟ هل سيأتي بنفس الطريقة التي أتى بها هو بتدبير أصحاب المصالح الكبرى؟ أم ستكون المعارضة في مستوى الحدث؟»[٢].

• **موقع المعارضة**: تساءلت النهضة عن مدى استيعاب المعارضة للحظة التاريخية، وجاهزيتها لاستقبال ما أسمته «عطايا الشعوب الأصلية»، وهل ستكون قادرة على جمع صفوفها حول برامج إصلاحية جادة، وفق مقاييس ديمقراطية حقيقية لتحقيق الانتقال الديمقراطي[٣].

• **سقف المطالب السياسية**: ضمنت قراءتها بعض عناصر وضع ما بعد الحراك الشعبي الديمقراطي في تونس، والمتمثلة في «الانتقال من حكم الفرد والعائلة والعشيرة، إلى حكم الشعب

---

(١) حوار راشد الغنوشي للخبر.
انظر الموقع على الرابط: http://www.elkhabar.com/ar/index.php?news=241082.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.

وكرامة الفرد، حكم المؤسسة، حكم القانون، حيث تحترم كل الحريات والحقوق على أساس المساواة والمواطنة وتداول السلطة، عبر انتخابات تعددية دورية نزيهة، في ظل دستور ينشئه مجلس تأسيسي منتخب، يترجم أماني وتضحيات وآلام شعوبنا ودماء شهدائها، وتحويل انتفاضاتها إلى عمل عقلاني حكيم يقيم نظما ديمقراطية حقيقية»[١].

• **خيارات المعارضة السياسية**: حدد الغنوشي للمعارضة أحد خيارين: إما أن تنجح في جمع صفوفها حول مشروع وقيادة، كما فعلت عشرات المعارضات في أوروبا الشرقية وغيرها، أو على الأقل أن تكون في مستوى الموقف الموريتاني، الذي استعمل الفيتو ضد النظام العسكري، لانتزاع حقوق الشعب من بين مخالبه، وفرض الإصلاحات الديمقراطية التي نادى بها الشعب التونسي منذ أكثر من قرن ونصف[٢].

موقف حركة النهضة من الحراك الشعبي الديمقراطي في تونس:

ترجمت حركة النهضة موقفها من خلال عنصرين أساسيين:

ـ الدعوة إلى الانخراط مع غيرها من القوى السياسية لدعم الانتفاضة التونسية من أجل فرض الإصلاح السياسي. وقد عبرت عن هذا الموقف من خلال إصدار بيان مشترك مع الأحزاب

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انتفاضة سيدي بوزيد إلى أين؟ الشيخ راشد الغنوشي، موقع الجزيرة، على الرابط:
http://aljazeera.net/NR/exeres/71EF36E5-F1BA-46DE-B850-A3288F21D69F.htm.

السياسية والهيئات المدنية «وقع البيان المشترك حزب العمال الشيوعي التونسي، والمؤتمر من أجل الجمهورية، وحركة النهضة، وحزب تونس الخضراء، والوحدويون الناصريون، وحركة البعث، واللجنة الوطنية لمساندة أهالي سيدي بوزيد، ومنظمة حرية وإنصاف، والجمعية التونسية لمقاومة التعذيب، والجمعية الدولية للدفاع عن المساجين السياسيين، واتحاد الشباب الشيوعي التونسي، ورابطة الكتاب الأحرار» تدين ممارسات النظام القمعية، وتطالب بالكف عن إطلاق النار على المواطنين العزّل[١].

ـ تفنيد اتهامات النظام السياسي، وكشف تناقضات خطابه السياسي والإعلامي، بخصوص استعمال فزاعة الإسلاميين، وتوظيف مقولة «الخطر الأصولي» و«الخطر السلفي»، حيث أكدت «النهضة» ـ على لسان زعيمها الشيخ راشد الغنوشي ـ أن الهدف من استخدام هذه المقولات هو:

• ترهيب نخبة «الحداثة» في الداخل، ضماناً لولائها ورصّها إلى جانبها لتستخدمها في حربها على المجتمع.

• ضمان الدعم الغربي، ومواصلة مساعداته الاقتصادية.

وبشكل عام، لقد استجمعت حركة النهضة قراءة سياسية للحظة الثورية، ومآلاتها، وتنبهت إلى خطورة استعادة النظام

---

(١) انظر نص البيان في موقع الحوار المتمدن على الرابط الآتي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=241229.

السياسي للمبادرة، فتوجهت إلى نقض مقولات خطابه السياسي، وتجريده من أي مستند إيديولوجي أو سياسي في تعاطيه مع الحراك الثوري. كما أنها استبصرت بشكل مبكر الدور الذي يمكن أن تضطلع به القوى السياسية،لتحسين تموقعها السياسي، وفرض الإصلاحات السياسية، بل وصل بها تقديرها السياسي إلى حد الحديث عن عناوين مرحلة الانتقال الديمقراطي.

٢ ـ الإخوان المسلمون في مصر:

يمكن أن نتوقف عند ثلاث مواقف أساسية، تجتمع كلها ضمن ما يمكن أن نسميه في علم السياسة بتقدير موقف. ويتعلق الأمر بسؤال كيفية قراءة الثورة التونسية، وسؤال كيفية الإفادة من الثورة التونسية لإحداث التغيير السياسي في مصر، وسؤال الموقف من الحراك الشعبي الديمقراطي، الذي انطلق في مصر، أي الموقف من مظاهرات ٢٥ يناير، التي تم الإعلان عنها من قبل التعبيرات الشبابية على شبكات الانترنت والمواقع الاجتماعية.

قراءة الإخوان لحدث الثورة التونسية:

يمكن أن نقف في بيان الإخوان المؤرخ بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١١ بمناسبة نجاح الثورة التونسية، وفرار الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي على العناصر الآتية:

ـ اعتبار الإخوان الثورة التونسية انتصاراً للشعب التونسي في

«جولته الأولى في صراعه من أجل الحرية والكرامة»[1].

ـ تأكيد الإخوان على أن الثورة التونسية أثبتت قدرة الشعب التونسي على صنع التاريخ بصموده وإصراره، وأن الشعب إذا ثار على الأنظمة الاستبدادية، فلا أحد من الأعوان من الداخل والخارج يستطيع حمايتها.

ـ التأكيد على أن الحكومات الغربية لا تستطيع أن توقف ثورة الشعوب المطالبة بالحرية والكرامة والعدالة.

ـ أن الشعوب العربية والإسلامية قادرة على تحقيق مطالبها في الحريات، وإن طال مدى الاستبداد والظلم.

أما الرسائل السياسية، فيمكن أن نستخلص من هذا البيان المؤطر ثلاث رسائل:

الأولى: موجهة إلى النظام المصري، وتتمثل في دعوته إلى الاستماع «إلى صوت الشعوب التي تطالب بالحريات العامة والديمقراطية، التي تكفل الاستقرار الحقيقي والأمن التام والتنمية العادلة والعدالة للجميع، في ظل المنهج الإسلامي الوسطي المعتدل» وعدم الاستجابة «للمنافقين الذين يزينون لهم سوء أعمالهم، وألا يشاركوهم في العدوان على الشعوب، وأن يتعاملوا بلغة الحوار بدلاً من لغة العصا الأمنية الغليظة التي لا تؤدي إلا إلى الفوضى».

---

(١) رأي الإخوان: «١٠ مطالب لتجنب الثورة الشعبية»، نشر بالموقع الرسمي للإخوان بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١١م، على الرابط:

http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?ArtID=78079&SecID=0

أما الرسالة الثانية، فموجهة إلى الحكومات الغربية، إذ طالبها البيان بأربعة مطالب:

ـ ضرورة استيعاب الدرس الشعب التونسي في قدرته على تحقيق مطالبه في الحريات.

ـ التوقف عن التدخل في شؤون المنطقة.

ـ التوقف عن دعم الطغاة والمستبدين من الحكام.

ـ التوقف عن فرض النظم العلمانية على الشعوب العربية، بما يتعارض مع إيمانها وقيمها الحضارية.

أما الرسالة الثالثة، فموجهة إلى صناع الثورة التونسية والفاعلين السياسيين في تونس، تطلب منهم التحلي بالمسؤولية، والحفاظ على أمن البلاد ومصالح العباد، وحماية الثورة وتحصينها، وإحداث الانتقال السلمي الطبيعي، وترتيب وضع ما بعد الثورة دستورياً وسياسياً وانتخابياً ومؤسساتياً[1].

استثمار الإخوان لحدث لثورة التونسية:

يمكن أن نعتبر بيان الإخوان الذي رفعوا فيه مطالبهم العشرة لتجاوز الثورة الشعبية، المؤرخ بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١١، المتن السياسي الأساسي لتوصيف ورصد كيفية إفادتهم السياسية من حدث الثورة التونسية، وطريقة استثمارهم للحراك الشعبي والديمقراطي، لتحسين تموقعهم السياسي.

---

(١) المصدر السابق.

ففي هذا البيان، تم الانطلاق من منطلقين أساسيين لتبرير مطالب الإخوان، ويتعلق الأول، بتحميل سياسات النظام القائم المسؤولية عن الأوضاع السياسية والاقتصادية المأزومة التي يعيشها الشعب المصري، ويتعلق الثاني، بتحديد خيارات لتجاوز تكرار الثورة التونسية مصرياً. وهذا هو روح موقف الإخوان، الذي ينبني على خيار التهدئة، وتجنب تداعيات الاحتقان الشعبي، ودعم الاستقرار، وتلافي تكرار الثورة التونسية مصرياً. يقول نص البيان: «يتقدم الإخوان المسلمون بمطالب عاجلة لتهدئة الاحتقان داخل الشارع المصري، ويرى الإخوان أن العمل على تنفيذ هذه المطالب بأقصى سرعة يمكن أن يؤدي إلى تهدئة الأوضاع الداخلية، ويدعم الاستقرار في البلاد، ويقي مصر من ثورةٍ شعبيةٍ، ستكون أكثر ضراوةً، وأوسع أثراً مما حدث في تونس الشقيق»[1]. وقد لخص البيان عشرة مطالب للإخوان هي: إلغاء حالة الطوارئ، وحل مجلس الشعب المُزوَّر بإصدار قرارٍ جمهوري من رئيس الجمهورية، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، لتكوين مجلس جديد، يُعبِّر عن إرادة الأمة، ويحقق آمال وطموحات المصريين، وتحت إشرافٍ قضائي كامل، وإجراء تعديلات دستورية لازمة وسريعة للمواد ٥، ٧٦، ٧٧، ٨٨، ١٧٩ لضمان حرية الترشح وديمقراطية الاختيار في الانتخابات الرئاسية القادمة تحت الإشراف القضائي الكامل، وإلغاء التعارض

(١) المصدر السابق.

الدستوري، وتحقيق التوافق مع ثوابت وتاريخ وثقافة وحضارة هذا البلد العظيم، والعمل السريع والفعَّال على حلٍّ مشكلات المواطنين الحرجة، كبدايةٍ لمسيرة إصلاح اقتصادي حقيقي يحقق العدالة الاجتماعية، وإعادة النظر وفوراً في السياسة الخارجية المصرية، وخاصةً بالنسبة للصهاينة، وضرورة قطع العلاقات معهم، مع دعم الجهاد الفلسطيني، وعلى رأسه المقاومة الباسلة لتحرير أرض فلسطين أرض العروبة والإسلام، وإقامة الدولة الفلسطينية عليها وعاصمتها القدس، والإفراج والعفو العام عن جميع المعتقلين السياسيين، وعن كل الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن من محاكم استثنائية غير مختصة بمحاكمة المدنيين كمحاكم أمن الدولة أو المحاكم العسكرية، والاستجابة الفورية للمطالب الفئوية التي أعلنها، ويطالب بها أصحابها منذ سنوات طويلة، وحرية تكوين الأحزاب السياسية بمجرد الإخبار، وإلغاء القيود على إصدار الصحف، وعلى كل وسائل الإعلام، ومحاكمة المفسدين الذين تضخمت ثرواتهم بصورة غير طبيعية خلال السنوات الماضية، وإعادة الحيوية إلى المجتمع الأهلي المصري، وإلغاء تدخل الجهات الأمنية في كل الشئون الداخلية في الجامعات والمدارس والنقابات والأوقاف والجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية[1].

---

(١) المصدر السابق.

خلاصة موقف الإخوان يمكن أن نقرأها في ثلاث عناصر أساسية:

ـ أن الاستجابة لهذه المطالب يمكن أن يشكل البداية الضرورية لتجاوز الاحتقان، وتحقيق الإصلاح ضمن سياق الاستقرار والمحافظة على الأمن.

ـ أن عدم الإنصات لهذه المطالب ـ التي تمثل الحد الأدنى ـ سيؤدي إلى ثورة لن يصنعها الإخوان ولن يستطيعوا منعها.

ـ أن الإخوان فاعل سياسي يؤمن بالإصلاح السياسي السلمي في سياق الاستقرار.

الإخوان والموقف من الحراك الشعبي الديمقراطي في مصر:

مع دعوة حركة ٦ أبريل إلى «ثورة الغضب» التي تقررت يوم ٢٥ يناير، أكد الدكتور عصام العريان المتحدث الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين أن الإخوان لن يشاركوا، وبرر ذلك بكون هذه الدعوة صدرت من الفضاء الإلكتروني، وأنها موجهة لكل مواطن في هذا المجتمع، وبناء على ذلك تصرف موقف الإخوان من خلال خيارين:

ـ **خيار رسمي**: رفض فيه الإخوان المشاركة واكتفوا إلى جانب الجمعية الوطنية من أجل التغيير، بالمشاركة في وقفة أمام دار القضاء العالي بحضور رموز كبيرة سياسية ونيابية ونقابية ومجتمعية من أجل دعم مطالب محددة.

ـ **خيار غير رسمي**: وتمثل في عدم منع الفعاليات الشبابية الإخوانية من المشاركة في هذا الحراك ضمن المحافظات التي

ينتمون إليها للتعبير عن الغضب من السياسات القائمة، لكن مع احترام ضوابط الإخوان في التظاهر السلمي، المتمثلة في عدم تجريح الهيئات أو الشخصيات العامة والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وعدم إثارة الشغب أو الفوضى[1].

وقد استمر الإخوان على نفس الموقف بعد مظاهرة ثورة الغضب، وأصدروا بيانا بتاريخ ٢٦ يناير، ورغم عبارات الدعم والتأييد لهذا الحراك الشعبي الديمقراطي، إلا أنهم استثمروا الفرصة للتعبير عن ثلاث مواقف أساسية:

ـ إدانة ممارسات النظام القمعية، وتحميله مسؤولية الاحتقان الشعبي، والتأكيد على تلاقي رغبة التغيير لدى الشعب المصري وقواه السياسية، بما يعني عزلة النظام السياسي الحاكم.

ـ تفنيد اتهامات النظام السياسي للإخوان، ومحاولة كشف خلفيات هذه الاتهامات.

ـ استمرار الإخوان في موقعهم السياسي مع بقية القوى السياسية في إطار النضال الدستوري والقانوني السلمي، والإصرار على المطالبة الفورية بالاستجابة إلى المطالب العشرة لتجنب الاحتقان، والرهان على معادلة الإصلاح في سياق الاستقرار، والتأكيد على أن الإصرار النظام السياسي على رفض مطالب الإصلاح هو تعبير عن الانتحار السياسي للنظام[2].

---

(١) حسب تصريح الدكتور العريان لإخوان يوتوب بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١١م.

(٢) انظر: نص البيان المعنون بـ«مظاهرات الشعب المصري» الذي نشر في الموقع =

٣ ـ الحركة الإسلامية باليمن:

في السياق اليمني، يصعب دراسة موقف الإسلاميين من الحراك الشعبي الديمقراطي دون استحضار الدينامية السياسية، أو الاحتقان السياسي بين السلطة السياسية والمعارضة قبيل اندلاع الربيع العربي، كما ينبغي استحضار ثلاث تحديات أخرى أساسية:

- تحدي الحراك الجنوبي وأثر ذلك على الوحدة اليمنية.
- تحدي الحركة الحوثية وتداعياتها الإقليمية.
- تحدي تنظيم القاعدة، وما يستدعيه من ثقل الموقف الدولي والإقليمي والعربي.

دينامية ما قبل الربيع العربي: من الضروري أن نستحضر الحراك السياسي الذي انطلق في اليمن على خلفية الإصلاح السياسي والانتخابي، بعد تفرد السلطة السياسية، وإجهاضها لنتائج الحوار الوطني، والذي دفع الهيئات القيادية للقاء المشترك، ممثلة في المجلس الأعلى والهيئة التنفيذية، إلى الدخول في دينامية سياسية جديدة، تم ترجمتها في العديد من المواقف السياسية، عبر بيانات مطردة ومنتظمة تساير الأحداث والتطورات الجديدة على الساحة السياسية. فمن تاريخ دجنبر ٢٠١٠، أخذ اللقاء المشترك مساراً تصعيدياً إزاء ما أسماه «سياسة

= الرسمي للإخوان بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠١١م على الرابط:

http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?ArtID=78467SecID=0.

الأمر الواقع الذي أنتجته السلطة خارج المشروعية السُياسية والدستورية» إذ انتهى تقييم المرحلة عند هيئات اللقاء المشترك إلى ضرورة اتخاذ «خطوات عمليه نضالية محددة، لاستنهاض الطاقات الشعبية الكافية بكل الوسائل السلمية المتاحة لمواجهة إجراءات السلطة السياسية، التي وصفتها المعارضة السياسية بـ«الانقلابية» و«اللامشروعة»، و«العابثة بالدستور»، و«المغتصبة للحقوق والمكتسبات الوطنية»[1]. إذ قرر اللقاء المشترك تصعيد عمليات الاحتجاج السلمي، واستنهاض الطاقات الشعبية النضالية الكامنة، والشروع فوراً بالتنفيذ للفعاليات الاحتجاجية، بدأً من شهر يناير٢٠١١م، واعتبار سنة ٢٠١١م سنة «للنضال السلمي المتواصل حتى الانتصار للحقوق المغتصبة، وحماية الإنجازات الوطنية المكتسبة، والخيارات السياسية التي ارتضاها شعبنا اليمني، كخيارات لا رجعة عنها، وفي المقدمة منها، مبدأ الشراكة الوطنية في السلطة والثروة، والممارسات الديمقراطية الواسعة، والتعددية الحزبية والسياسية، وحرية الرأي والتعبير والقبول بالآخر والتداول السلمي للسلطة، عبر انتخابات تنافسية حرة ونزيهة وعادلة، تفضي إلى حياة معيشية حرة وكريمة وآمنة للمواطنين»[2]. وهكذا يتضح

---

(١) بيان المؤتمر الصحفي لاجتماع تحضيرية الحوار ٦ يناير، صدر بتاريخ ٨ يناير صنعاء.

انظر الموقع الرسمي للتجمع اليمني للإصلاح على الرابط:

http://www.al-islah.net/details.aspx?pageid=11894&pagename=gen.

(٢) المصدر السابق.

أن دينامية ما قبل الحراك الشعبي الديمقراطي في اليمن كانت محكومة بالمواقف السياسية الآتية:

- رفض الإجراءات الانفرادية للسلطة السياسية.

- إدانة تقويض السلطة السياسية لمشروعية التوافق الوطني التي أسست له اتفاقية فبراير ٢٠٠٩م.

- رفض أية خطوات انفرادية لتغيير الدستور أو تعديله، وبشكل خاص، ما يتعلق بالتمديد أو التوريث.

- الدعوة إلى حوار سياسي شامل، للتوصل إلى معالجة سياسية شاملة لجميع القضايا المتفاقمة، بما في ذلك قضية الحوثيين والحراك السلمي في الجنوب وقضية معارضة الخارج.

- رفض الحل العسكري لمعالجة قضية الحراك الجنوبي، والدعوة إلى حل سياسي للقضية الجنوبية من خلال حوار وطني شامل.

- الدعوة إلى إحداث انفراج سياسي، وذلك بإطلاق كافة المعتقلين السياسيين على ذمة الحراك في الجنوب، والحروب في صعده، وسجناء الرأي والتعبير، خاصة منهم الصحفيين.

• إدانة عملية توقيف أجندة الحوار الوطني من قبل السلطة السياسية، وإقدامها على خطوات انفرادية، فيما يسمى بالإصلاح الدستوري.

• إدانة الحملة الدعائية التحريضية التي تمارسها السلطة السياسية ضد أحزاب اللقاء المشترك.

من خلال هذه المواقف الحاكمة لسياق ما قبل الحراك الشعبي والديمقراطي في اليمن، يتبين أن المعضلة الأساسية لم تكن متمثلة فقط في قضية الإصلاح الدستوري وتطوير النظام السياسي والانتخابي، ولكنها كانت أيضاً متمثلة في فقدان الثقة في السلطة السياسية. فالمراسلات التي تمت بين قيادات المؤتمر وقيادات اللقاء المشترك، تكشف إلى أي حد وصلت أزمة الثقة في السلطة السياسية. ومما يوضح ذلك مقطع من الرد اللقاء المشترك على رسالة تلقتها من وفد ممثل عن السلطة السياسية، جاء فيه: «فإن أية لقاءات جديدة في هذا السياق، لا نمانع في التعاطي معها إيجاباً إذا ما تبين لنا جديتها ومصداقيتها، على أن تبدأ من حيث انتهت جهود اللجنة الوطنية للتهيئة والإعداد للحوار الوطني الشامل السالفة الذكر، والتي توقفت عند خارطة الطريق المتوافق عليها في هيئة رئاسة اللجنة في ٢٨/ ١١/ ٢٠١٠م والبناء عليها، وليس العودة إلى نقطة الصفر، كما جاء في رسالتكم، بعد كل الخروقات والتجاوزات الدستورية والقانونية التي تودون عرضها علينا»[1].

ليس القصد من هذا الرصد توضيح سياق الأزمة السياسية في اليمن من منشئها وتتبع تطوراتها، والاتفاقات التي أبرمت بين المعارضة والسلطة السياسية منذ فبراير ٢٠٠٩، مروراً بتوقيف

---

(١) نص رد المشترك وشركاؤه في اللجنة التحضيرية للحوار الوطني.
نشر بالموقع الرسمي للتجمع اليمني للإصلاح بتاريخ ٣ يناير ٢٠١١م، على الرابط:
http://www.al-islah.net/details.aspx?pageid=11867&pagename=gen.

أجندة الحوار الوطني، وتجميد عمل اللجنة المشتركة المكلفة بمهام التهيئة والسير، والتحضير بشكل منفرد للانتخابات البرلمانية، وإنزال السلطة السياسية لمشروعها للتعديلات الدستورية إلى مجلس النواب، وغيرها من التطورات التي سبقت الحراك الشعبي. إنما القصد أن نقف على حقيقة ما قبل الحراك، وكونه كان محكوما بأزمة سياسية، وصلت إلى حد فقدان الثقة في السلطة السياسية وفي مبادراتها السياسية، مما يفيد في فهم خلفية الحراك وسماته الكبرى.

الموقف من الحراك الشعبي الديمقراطي: من المفيد أن نسجل في سياق عملية الرصد والتوصيف، أن الحراك الشعبي الديمقراطي في اليمن لم يأت مفصولا عن الدينامية السياسية التي أشرنا إليها سابقا. بل جاء متوازياً أو تتويجاً للتراكم السياسي الذي تحصل في المرحلة السابقة، مما أعطاه عمقه السياسي بامتياز. فمع الثورة التونسية والثورة المصرية التي أعقبتها، اكتسب هذا الحراك عمقاً أكبر، وتحولت عناوينه تدريجياً من سقفها الإصلاحي، إلى السقف الراديكالي المتمثل في الإطاحة بالنظام السياسي وبرموزه في السلطة السياسية.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الحركة الإسلامية اختارت مبكرا أن تصرف موقفها السياسي من خلال اللقاء المشترك الذي يضم مختلف الطيف السياسي المكون للمعارضة السياسية في اليمن. وقد اختارت المعارضة السياسية ـ وضمها الحركة الإسلامية ـ بعد فشل كل رهاناتها في الدعوة إلى الحوار

الوطني الشامل، الدعوة إلى تصعيد الاحتجاجات الشعبية في مختلف المحافظات، وبناء حركة شعبية وطنية واسعة، في مجابهة السياسات والتوجيهات التي تعتمدها السلطة، والعمل من أجل إفشال تمثيليتها الانتخابية غير الشرعية، وتهيئة أوضاع البلد بصوره عامة لإحداث التغيير السلمي»[1].

بعد هذا الموقف المبكر، لا يمكن أن نمضي بعيدا في تتبع هذا المسار ما دامت الحركة الإسلامية اختارت، ضمن دينامية التدافع السياسي، تصعيد الاحتجاج السلمي في الشوارع، حتى قبل أن يندلع الحراك الشعبي الديمقراطي في الوطن العربي. لكن ما يهمنا في عملية الرصد، هو طبيعة المطالب التي تم التعبير عنها لتجاوز الاحتقان السياسي، وخلق إطار سياسي للحوار حول ترتيب وضع سياسي يتجنب الانزلاق إلى الأزمة الشاملة، والضرورة التي ألجأتها إلى الدعوة إلى تصعيد الاحتجاج السلمي في الشارع، بعد استنفاذ كل وسائل الحوار، وتسقيف هذه الدعوة بذات المطالب التي لأجلها تم تحريك الشارع.

الخلاصة في موقف الحركة الإسلامية في اليمن، أن الدينامية السياسية التي أفرزها التدافع السياسي حول الإصلاح الدستوري والسياسي والانتخابي فرضت اندلاع التعبيرات الاحتجاجية التصعيدية في الشارع، لكن بسقف إصلاحي يتمثل في الضغط على النظام السياسي، من أجل الرضوخ إلى مطالب

---

(١) بيان اللجنة التحضيرية للحوار الوطني يوم الخميس المؤرخ بتاريخ ٦ يناير٢٠١١م.

المعارضة السياسية وإجراء إصلاحات دستورية من شأنها تطوير النظام السياسي اليمني لجهة الانفتاح، وإنهاء الاحتكار السياسي، وإقرار تحضيرات انتخابية تستجيب لمطالب المعارضة، بما في ذلك القائمة النسبية، لإخراج البلاد من الأزمة السياسية التي كانت قائمة قبل اندلاع الحراك الشعبي الديمقراطي، هذا قبل أن تتغير العناوين السياسية، ويصبح العنوان المؤطر للحراك، هو إسقاط النظام السياسي برمته.

٤ ـ الحركة الإسلامية في المغرب والحراك الشعبي الديمقراطي:

انشغل الباحثون والسياسيون والمراقبون بطرح سؤال تداعيات ثورة تونس، واحتمال انتقالها إلى العالم العربي عامة، وإلى المغرب خاصة. وكان نصيب المغاربة في الجواب عن هذا السؤال ليس بالقليل. فتراوحت المقاربات بين محتمل إعادة النموذج التونسي مغربيا، بحكم التشابه في المسار الاجتماعي، خاصة ما يتعلق ببطالة الخريجين، والتفاوت الطبقي الذي وصل درجة من الحدة غير مسبوق، أنذر بتهاوي الطبقة الوسطى، حتى صار الخطاب الرسمي نفسه واعيا بخطورة هذا المعطى، وضرورة توسيع حجم هذه الطبقة[1]، وبين مستبعد لذلك، متحجج بالخصوصية المغربية، أو بطبيعة

---

(١) اعتبر الملك محمد السادس الملك، في خطاب للعرش، أن توسيع قاعدة الطبقة الوسطى ينبغي أن يشكل توجهاً مركزياً ضمن التوجهات العامة الكبرى التي تؤطر السياسات العمومية في المغرب.

انظر خطاب العرش بتاريخ ٣٠ يوليوز ٢٠١٠م.

النظام السياسي، أو بالانفتاح السياسي والإعلامي الذي يعرفه المغرب.

ويجد الاختلاف في تقييم إمكانية تكرار النموذج التونسي في الحالة المغربية مبرره في نوع القراءة التي تقدم لثورة الشعب التونسي، والتي تأرجحت بين التفسير الاجتماعي (التذمر الاجتماعي)، وبين التفسير السياسي (الاستبداد والديكتاتورية)، وبين التفسير الثقافي (الاستئصال القيمي)، مع الإقرار بوجود تداخل بين هذه التفسيرات، وترجيح عاملية بعضها على بعض.

غير أن هذا المنحى العاملي في التفسير، وإن اصطحب معه عناصر من العوامل الأخرى، لا يمكن أن يقدم معرفة موضوعية بحقيقة ما جرى، ولا يمكن له بالتبع، أن يسعف في توقع سيناريو المشابهة مع الحالة التونسية أو سيناريو المغايرة.

يضاف إلى هذه المقدمات الضرورية، وجود قناعة لدى صناع القرار السياسي في المغرب بإمكانية أن يعيش المغرب نفس الأحداث، بدليل الاحتياطات الكبرى التي تم اعتمادها، إن في صورة تعليمات بالتعامل الرفيق مع المعطلين، أو بانتهاج خطاب سياسي رسمي جديد يتعاطف مع الشعب التونسي على حساب نظام بن علي، أو بمبادرة الوزير الأول إلى الإعلان عن توظيف حملة الشواهد، وغيرها من المؤشرات التي تندرج ضمن الاحتياطات، والتي يمكن قراءتها على أساس أنها تمثل حالة من التخوف من انتقال العدوى إلى المغرب.

هذه المقدمات الأساسية، تدفعنا إلى طرح الأسئلة الثلاثة المباشرة: ما العناصر المشتركة بين الحالة المغربية والحالة التونسية؟ وما العناصر المختلفة بين الحالتين؟ وكيف قرأت الحركة الإسلامية عناصر الاختلاف والمشابهة؟ وكيف استثمرت هذه القراءة في تحديد الموقف؟

يمكن أن نرصد أربع عناصر يشترك فيها الوضع المغربي مع الوضع التونسي:

- تبني مقاربة التنمية الاقتصادية الاجتماعية على حساب التنمية السياسية.

- تغول أصحاب النفوذ والمصالح على حساب العدالة والاجتماعية.

- انهيار الطبقة الوسطى وتزايد درجة التذمر الاجتماعي.

- غياب التأطير الاجتماعي.

فكل من تونس والمغرب مع تفاوت في الدرجة والشكل، فصلا تماما بين مسار التنمية السياسية ومسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع توجه كلي لتونس نحو الديكتاتورية والاستبداد، واختيار المغرب لصيغة مركزة السلطة والثروة مع حد أدنى من ديمقراطية التدبير. وكل من المغرب وتونس عرف تغول أصحاب النفوذ والمصالح مع تسجيل بعض التفاوت، إذ تطور الأمر في الحالة التونسية إلى درجة تحول هذه النخبة إلى مافيا اقتصادية، في حين لم تصل الحالة المغربية إلى هذا المصير، وإن كانت

هناك مؤشرات تدل على أنه كان يسير في هذا الطريق.

أما التشابه المطلق، فيبدو في حجم التذمر الاجتماعي وانهيار الطبقة الوسطى، والذي يبدو ربما في الحالة المغربية أشد، بحكم توسع دائرة البطالة، لا سيما في صفوف المعطلين، الذين يمكن أن يكونوا بين لحظة وأخرى خميرة ثورية، إن حصل ما يحول التذمر الاجتماعي إلى انفجار لا مسيطر عليه. وقد ظهرت العديد من المؤشرات الدالة في بعض المدن (سيدي إفني ـ صفرو ـ تنغير ـ العيون..) مما يسند هذا المعطى ويؤكده. أما المعطى الرابع، فلئن برز في تونس في شكل ثورة بلا زعيم ولا قيادة، فهو يظهر في الحالة المغربية من خلال عدم قدرة أي إطار سياسي أو نقابي تبني التذمر الاجتماعي، ورفعه كمطلب سياسي مفصلي، حتى إن ما يعرف بـ«تنسيقيات محاربة الغلاء» لم تستطيع إلى اليوم أن تؤطر الغضب الجماهيري الكامن.

أما نقاط الاختلاف، فيمكن حصرها في ثلاث عناصر دالة:

ـ اختلاف في النظام الدستوري، وخصوصية النظام الملكي في المغرب، وما يرتبط بذلك من وظائف تقوم عليها الشرعية السياسية للنظام.

ـ الإدماج السياسي للمعارضة، بما في ذلك مكون مهم من الحركات الإسلامية.

ـ وجود قدر معين من الانفتاح السياسي والإعلامي.

فلا مقارنة البتة بين المغرب وتونس على هذه المستويات

الثلاث، إذ تختلف في الحالة المغربية المسؤولية بين الملك والحكومة. في حين تتوحد في الحالة التونسية المسؤولية كلها في شخص الرئيس، وهو ما يجعل التذمر الاجتماعي موجها نحو القضاء على النظام في الحالة التونسية. في حين أقصى ما يمكن أن يصل إليه التذمر الاجتماعي في الحالة المغربية هو إسقاط الحكومة، ووقوع انتفاضة شعبية تنتهي بالرضوخ إلى مطالب المحتجين، لا سيما بعد حصول إجماع سياسي بين مكونات المعارضة حول الانتقال الديمقراطي في إطار الشرعية، وبتوافق مع النظام الملكي، عكس ما كان في الستينيات، من مسار أفضى إلى حصول انقلابين، بسبب التنازع حول الحكم، وعدم استقرار القناعة بشرعية الحكم.

كما أنه لا مقارنة بين تونس والمغرب على مستوى التجربة السياسية، والتي تتميز في المغرب بإدماج المعارضة بما فيها مكون أساسي من الحركة الإسلامية. في حين عرفت الحالة التونسية نظام الحزب الواحد، المهيمن على الحياة السياسية، والقامع لقوى المعارضة بجميع أصنافها، مما هيأ شروط المصالحة بين القوى الديمقراطية العلمانية والإسلامية، ووفر الظروف لميثاق مشترك من أجل الديمقراطية.

كما تتميز الحالة المغربية بوجود قدر من الانفتاح السياسي والإعلامي يسمح بالتعبير عن الموقف بكل وضوح، وانتقاد الأوضاع السياسية، وتصريف ذلك إعلاميا، وهو ما كان متعذرا، بل مستحيلا في الحالة التونسية، وكان يعرض أصحابه للسجن.

وإذا كانت نقاط الاختلاف والمغايرة كانت تمضي في اتجاه ترجيح عدم إمكانية تكرر أحداث تونس مغربياً، فإن نقاط الاشتراك كانت تعزز هذه الفرضية ليبقى الجدل مبررا بين السيناريوهين.

الحركة الإسلامية المغربية والحراك الشعبي الديمقراطي:

سنركز في هذه الدراسة على مكونين رئيسين داخل التيار الحركي في المغرب، ويتعلق الأمر بحركة التوحيد والإصلاح، إلى جانب العدالة والتنمية (مدرسة الحركة الإسلامية المشاركة في العملية السياسية) وجماعة العدل والإحسان (الحركة التي ترفض الاندماج في العملية السياسية).

قراءة حركة التوحيد والإصلاح للثورتين التونسية والمصرية:

ركزت قراءة حركة التوحيد والإصلاح للثورة التونسية على النقاط الآتية:

- الثورة التونسية ثمرة للصبر والمصابرة والاستماتة في التمسك بالنضال السلمي ضد الظلم والطغيان دون الانجرار إلى العنف الأعمى.

- نجاح الثورة التونسية إعلان عن نهاية النظام المستبد، وفشل ذريع وانهيار كامل للنموذج الاستئصالي وسياسة تجفيف الينابيع التي نهجها، التي حاول نهج التحكم أن يسوقها ويروج لها في المنطقة.

ـ الثورة التونسية تعبير عن خيبةً للتيارات الاستئصالية التي كانت لا تفتر عن الدعوة إلى استلهام هذا النموذج واستيراده وتبنيه، لولا غلبة صوت العقل والحكمة.

ـ الدرس التونسي البليغ يفيد أن الاحتضان الحقيقي للحكام هو احتضان الشعب، وأن الأنظمة الغربية لا تنفع ولا تستطيع أن تقدم أي حماية إذا خسر الحاكم ثقة شعبه(١).

والواقع أن هذه القراءة، حتى وهي تتطابق فعلا مع حيثيات السياق السياسي التونسي، إلا أنها مفعمة بالرسائل السياسية الخاصة بالسياق السياسي المغربي، فتأكيد الحركة على ثمار منهج الصبر والمصابرة والنضال السلمي، هو في جوهر الأمر انتصار لمنهجها القائم على نبذ العنف السياسي، وعلى مبدأ النضال السلمي من داخل المؤسسات مع التحلي بالتدرج والمرحلية. وتأكيدها على فشل الخيار الاستئصالي، هو رسالة للسلطة السياسية لفك الارتباط مع النخب المتنفذة، التي كانت تروج لأطروحة استئصال الحركة الإسلامية، وإبعادها عن الحقل السياسي. وتأكيدها على الاحتضان الشعبي، بالإضافة إلى تلميحها لخطاب العقل والحكمة، فيه رسالة سياسية إلى السلطة السياسية، بضرورة اختيار الاستجابة إلى نبض الشعب بدل الارتهان إلى النخب الاستئصالية.

وفي المحصلة، يمكن اعتبار هذه القراءة بمثابة تصريف

(١) بلاغ المكتب التنفيذي لحركة التوحيد والإصلاح بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١١م.

موقف سياسي من الوضع السياسي في المغرب، أكثر منه قراءة للحدث التونسي.

أما بالنسبة لثورة مصر، فلم تختلف القراءة التي قدمتها حركة التوحيد والإصلاح لها عن القراءة التي قدمتها للثورة التونسية، فقد اعتبرت انتفاضة مصر يوم ٢٥ يناير هي «المصير المحتوم لعقود طويلة من الظلم والفساد والاستبداد، ونتيجة طبيعية لسياسات الإهانة والإذلال التي تعرض لها الشعب المصري الشقيق»[١] كما اعتبرت ما آلت إليه الأوضاع في مصر وقبلها في تونس «فشلاً ذريعاً وانهياراً كاملاً لنهج الإقصاء وإرادة التحكم والاستفراد بالقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي سوق لها في العالم العربي، كنموذج لضمان الاستقرار والتنمية»[٢] واستثمرت الفرصة للدعوة إلى «مبادرة استباقية لإصلاح الأوضاع المتأزمة، وإنهاء ظواهر الاحتقان المتراكمة، تعزيزا للأمل لدى الشعوب وشبابها في غد أفضل، وإسهاماً في بناء بلداننا وأوطاننا على أسس المشاركة والحرية والكرامة الضامنة للاستقرار والتطور»[٣].

يتبين من هذا الموقف، أن هناك تشابها في قراءة الحدث، مع أن السياقين التونسي والمصري مختلفان، ولعل ما يبرر وحدة القراءة، وجود مؤشرات في السياق السياسي المغربي، كانت تدفع

(١) بلاغ المكتب التنفيذي لحركة التوحيد والإصلاح بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١١م.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.

إلى إمكان الجمع بين النموذج المصري والنموذج التونسي في التعامل مع الحركة الإسلامية[1] مما دفع القراءتين معا للتركيز على فشل خيار التحكم وخيار الاستئصال التي كانت بعض معالمه تترسخ في النسق السياسي المغربي. وهذا ما جعل هم الحركة وأولويتها أن تبعث رسالة إلى السلطة السياسية، وهي مفادها أن الخيار التحكمي والاستئصالي يفضي إلى تهديد الاستقرار السياسي، والإضرار بمستقبل المؤسسة الملكية، وأن أفضل وسيلة لتجاوز هذا المآل، هو القطع مع هذا الخيار، والتوجه الحقيقي نحو احترام الخيار الديمقراطي.

حركة التوحيد والإصلاح والموقف من حراك ٢٠ فبراير:

أعلنت حركة التوحيد والإصلاح، على لسان رئيسها المهندس محمد الحمداوي، عدم المشاركة في حراك ٢٠ فبراير. وأصدرت بلاغا عقب انطلاق هذه المسيرات الاحتجاجية الشعبية[2]، أكدت فيه نفس المضامين التي سبق أن قرأتها من دروس الثورة التونسية والمصرية. وحمل هذا البلاغ معه العديد من التوجهات التي تستدعي الوقوف عندها، والتي تتضمن الأجوبة التي قدمتها الحركة عن القضايا المثارة حول الموقف من التحولات الإقليمية العالمية، وكذا الحراك الديمقراطي الداخلي،

---

(١) انظر مقال الأستاذ مصطفى الخلفي: «النموذج التونسي ومقاومته مغربياً» جريدة التجديد، نشر بموقع التجديد بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١١م على الرابط:

http://www.attajdid.info/def.asp?codelangue=6&infoun=63844.

(٢) بلاغ المكتب التنفيذي لحركة التوحيد والإصلاح بتاريخ الاثنين ٢١ فبراير ٢٠١١م.

وعن موقعها ضمن أطر الإصلاح ومكوناته، ودورها كفاعل مدني فيه.

بدءا، حرص البلاغ أن يقدم جواب الحركة عن الإشكالات التي تثار عن موقفها من المشاركة في مسيرات ٢٠ فبراير، إذ أكد البلاغ أن قرارها بعدم المشاركة لم يتأخر عن موعده، ولم يعبر عنه بعد انفضاض المسيرات، وإنما تم التعبير عن عدم المشاركة قبل هذا البلاغ، بل تم تحديد مواقف تفصيلية تتعلق بالموقف المبدئي من التظاهر، والموقف من المضمون الذي سيحمله الاحتجاج وطبيعة الشعارات التي سيتم التعبير عنها، إذ أكدت الحركة على أن التظاهر حق مشروع، لكن شرط ألا تتجاوز المطالب سقف الثوابت والمرتكزات الوطنية. وفي هذا السياق، تضمن جواب الحركة شقين أساسيين:

- الأول، يتعلق بتثمينها للطابع السلمي للمسيرات، وهو موقف يعكس موقفها الداعم للحق المبدئي في التظاهر.

- الثاني، تأكيد الحركة في بلاغها استمرارها في الانخراط في مناهضة الفساد قبل ٢٠ فبراير وبعده، معبرة في قراءتها للحدث الوطني والإقليمي والدولي عن إفلاس نهج التحكم والإقصاء الذي أكدت في كثير من مواقفها، أنه السبب الرئيس فيما يشهده المغرب من تراجعات في الحريات ونكوص في المسار الديمقراطي.

يمكن هنا الحديث عن ثلاث دلالات أساسية لنص هذا البلاغ على وضوح عباراته:

١ ـ أن القراءة الواعية للتحولات الإقليمية والدولية والحراك الديمقراطي الداخلي تستدعي من صناع القرار السياسي في المغرب المسارعة إلى الاستجابة لهذا التحديات والتجاوب مع المطالب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وذلك عبر القيام بإصلاحات حقيقية والقطع مع نهج التحكم والاستبداد الذي كان السبب الرئيس في الإجهاز على الكثير من المكتسبات الديمقراطية التي حققها المغرب في العقدين السابقين.

٢ ـ إن الإنزلاقات التي ارتبطت أو انفصلت عن الحراك الاجتماعي والشباب الديمقراطي تستدعي أن يتحمل الجميع مسؤوليته، ليس فقط في فهم محدداتها وطبيعتها ومدى ارتباطها بهذا العامل أو ذاك، وإنما تستدعي من باب أولى أن يتحمل الجميع مسؤوليته في التأطير الفكري والتربوي والسياسي للمواطنين حتى يتم القضاء على هذه الانفلاتات التي تشوش على الحراك الديمقراطي، وربما تؤدي إلى نتائج معكوسة.

٣ ـ ليس هناك تطابق بالضرورة بين مناهضة الفساد والتحكم، وبين المشاركة في هذا الحراك أو ذاك، فالاستمرار في مناهضة الفساد، ليس شرطه المشاركة في هذه المسيرة أو تلك، والنضال الديمقراطي لا يمر بالضرورة من بوابة واحدة هي ٢٠ فبراير، وإنما النضال الديمقراطي ومناهضة الفساد، تستلزم النظر إلى الخطوة النضالية، وتقييم الشروط التي جاءت فيها، والفاعلين المسؤولين عنها، وصيغ التواصل التي اعتمدت للمشاركة، ومضمون الاحتجاج وعناوينه وشعاراته، ومدى انسجام ذلك كله

مع الرؤية التي تبنتها الحركة، وأثر ذلك كله على مستقبل مشروعها في مناهضة الفساد.

ومع أن هذه الدلالات والإشارات واضحة في مضمون البلاغ، فإن أهم رسالة يتضمنها، هو نوع القراءة التي تحملها الحركة عن هذا الحراك الديمقراطي والتحول الإقليمي والعالمي، أي القراءة التي تناسب الحالة المغربية، والتي عبرت عنها الحركة في أكثر من بيان، لا سيما موقفها من الثورة التونسية والمصرية والتي اعتبرت فيها أن سقوط النظامين التونسي والمصري إيذان بسقوط المشروع الاستئصالي، وإفلاس نهج التحكم، وأن الطريق الوحيد لحماية الخصوصية المغربية يمر بالضرورة من الاستمرار في الإصلاحات السياسية والتجاوب مع المطالب الاجتماعية والسياسية والقطع مع كل أشكال التحكم والهيمنة.

قراءة حزب العدالة والتنمية للثورة التونسية:

لم تكن قراءة حزب العدالة والتنمية للثورة التونسية مختلفة كثيراً عن قراءة حركة التوحيد والإصلاح، إذ تم اعتبارها «نتيجة سياسة الحزب الوحيد. .المطبوعة بالضغط والتحكم المطلقين، والقمع والإقصاء والتهميش، فضلا عن التزوير وخنق الحريات وخرق حقوق الإنسان، وإقصاء الحركة الإسلامية المعتدلة وباقي القوى السياسية المعارضة، والزج بها في السجون والمنافي، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة»[1]، بل ذهبت قراءته إلى تحميل

---

(١) بيان الأمانة العمة لحزب العدالة والتنمية بتاريخ ١٧ يناير ٢٠١١م.

مسؤولية الاحتقان الاجتماعي الذي أدى إلى الثورة في تونس إلى «النخبة المتواطئة مع الاستبداد في عهد الحكم الديكتاتوري السابق، التي اختارت الانحياز ضد الشعب، وساهمت في تحويل تونس إلى سجن كبير مقابل متاع من الدنيا قليل، ومكنت الجلادين من إذاقة أهلها الذل والهوان لما يقارب ربع قرن من الزمان»[1].

فمن خلال الملاحظة الرصدية لمواقف قيادات الحزب، وبشكل خاص، الأمين العام السيد عبد الإله بنكيران، حول قراءته لكل من الثورة التونسية والمصرية[2]، نسجل التركيز على نقطتين أساسيتين:

- تحميل المنهج الاستبدادي والمنهج التحكمي مسؤولية الاحتقان السياسي والاجتماعي.

- أن السبيل للمحافظة على الاستقرار يتم من خلال احترام الاختيار الديمقراطي[3].

والواقع أن هذه القراءة لم تكن مفصولة عن الذات، الذات

(١) المصدر السابق.

(٢) كانت للأمين العام لحزب العدالة والتنمية جولات متعددة في مدن المغرب، وشارك في العديد من المهرجانات، وكان يضمن كلماته العبر المستفادة من الثورة التونسية والمصرية، وبشكل خاص دور نهج التحكم والاستئصال والاستبداد تأجيج في الثورة.

(٣) انظر: بيان الأمانة العامة لصادر بتاريخ ١٧ يناير ٢٠١١م بتوقيع الأمين العام عبد الإلـه بن كيران.

الحزبية في تفاعلها مع واقعها السياسي، أي أن حزب العدالة والتنمية بقدر ما كان يقدم قراءته للثورة التونسية ويفسر محدداتها وأسبابها، بقدر ما كان يوجه من خلالها رسائله إلى النظام السياسي، أو على الأقل، كان يحاول أن يقرأ التجربة التونسية بالعين التي يستشرف بها مستقبل الوضع السياسي في المغرب في ظل الحراك الشعبي، والأدوار المطلوبة من الفاعلين السياسيين في هذه المرحلة. ولذلك، لم يتردد الحزب في قراءته للدروس المستخلصة من الحدث التونسي في أن يعتبر الانتحار هو المآل الطبيعي المنهج الاستبدادي، وألا سبيل للاستقرار والازدهار إلا باحترام الاختيار الديمقراطي وإرادة الشعوب[1]؛ ومما يدعم هذه القراءة، أنه كان يحمل نفس التشخيص للواقع السياسي المغربي، إذ لخص بيان الحزب ملامح هذا الوضع قبل اندلاع الحراك الشعبي الديمقراطي في المغرب في ملمحين أساسيين الأول سياسي، والثاني اجتماعي:

- **الملمح السياسي**: ويتجلى في تزايد القلق لدى مختلف مكونات النخبة السياسية في المغرب من تصاعد النهج التحكمي، سواء من خلال توظيف الإدارة وأجهزتها مركزيا وترابيا لفائدة الحزب السلطوي الجديد، أو على مستوى السعي لاستخدام القضاء في خدمة النهج المذكور، أو في التدبير السيء لملفات حساسة مثل قضية الصحراء واستخدامها من أجل تحقيق مكاسب سياسية.

---

(١) المصدر السابق.

- **الملمح الاجتماعي**: ويتمثل في تدهور الوضعية الاجتماعية التي تعاني منها شرائح واسعة في المجتمع حيث تزايد الإحساس بالتهميش والفساد في ضوء الأحداث الجارية في الوطن العربي.

حزب العدالة والتنمية والموقف من حراك ٢٠ فبراير:

اختار حزب العدالة والتنمية أن يجعل من حراك ٢٠ فبراير فرصة للضغط على السلطة السياسية لإحداث إصلاحات سياسية ودستورية، وقد صرف موقفه وفق العناصر الآتية:

- التأكيد على الحق في التظاهر من أجل التعبير عن المطالب المشروعة والواضحة، وفي الوقت ذاته التأكيد على أنه غير معني بالمشاركة في التظاهر يوم ٢٠ فبراير ٢٠١١م[(١)].

- التأكيد على الحاجة إلى القيام بمبادرة إصلاحية عميقة، استباقية وشجاعة تحافظ على استقرار البلاد، وتستجيب للتطلعات المشروعة في الإصلاح. حيث أكد الحزب في هذا الصدد أنه «آن الأوان لإجراء إصلاحات دستورية وسياسية يكون من شأنها إرجاع المصداقية للحكومة والمؤسسة التشريعية، وضمان استقلالية القضاء وإصلاح النظام الانتخابي بما يؤدي إلى إعادة المصداقية في المؤسسات، ويرفع من فعاليتها، ويعيد الثقة في العمل

---

(١) طالب الأمين العام في رسالة وجهها لشبيبة الحزب بالانضباط لقرار الحزب والانسحاب من فعاليات حركة ٢٠ فبراير، واتخذت الشبيبة قراراً بذلك عقب الرسالة ضمن بلاغ وجهته للصحافة الوطنية.

السياسي، ويدفع الشباب إلى الانخراط فيه بفاعلية»[1].

- استثمار لحظة الحراك الشعبي والديمقراطي لإحداث انفراج سياسي وحقوقي وذلك عبر «الإفراج الفوري عن الأستاذ جامع المعتصم عضو الأمانة العامة ونائب عمدة مدينة سلا، على اعتبار أن اعتقاله جاء نتيجة لتدبير كيدي، كان المستهدف الأول منه هو حزب العدالة والتنمية، خاصة أن متابعته في إطار اعتقال يفتقد السند القانوني والمبرر الموضوعي، كما تجدد الأمانة العامة مطالبتها بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الآخرين، وفي مقدمتهم الدكتور العبادلة ماء العينين، ومعالجة تداعيات أحداث ١٦ ماي الإرهابية، باعتماد مقاربة تصالحية تؤدي إلى الإفراج عن الأبرياء من المعتقلين»[2].

جماعة العدل والإحسان والموقف من الحراك الشعبي الديمقراطي:

قبل المضي في المهمة الرصدية، نلفت الانتباه إلى أن جماعة العدل والإحسان صرفت موقفها بأشكال مختلفة، وأن البيانات والبلاغات التي استهدفت الحدث، كانت تصدر من هيئات مختلفة، وأن بلاغات مجلس الإرشاد - الجهة القيادية التي تعبر عن الموقف الرسمي للجماعة - لم تكن هي الجهة التي تتحمل مسؤولية إصدار المواقف منذ انطلاق الحراك الشعبي، مما

---

(١) بيان الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية بتاريخ الثلاثاء ١٥ فبراير ٢٠١١م.

(٢) المصدر السابق.

سيجعلنا ضمن عملية الرصد نستقي مواقفها من خلال افتتاحية الموقع ـ ولنا كلمة ـ التي تكون دائما معبرة عن التوجه العام للجماعة، وأيضاً من خلال مواقف بعض هيئاتها، لا سيما منها الشبابية.

قراءة جماعة العدل والإحسان للثورة التونسية والمصرية:

فضلت جماعة العدل والإحسان أن تصف ما حدث في تونس والجزائر ومصر بـ«حريق في بيت الجيران»، واعتبرت أن الثورة التونسية هي نتاج اغترار المستبدين باستقرار بلدانهم وطول قهرهم للشعوب بسياساتهم غير الرشيدة، وأنه بسبب هذه السياسات غضب الشعب «غضبته وزفر زفرته وثار بعفوية في وجه الظلم يعرض صدره للرصاص الحي»[1]، واعتبرت جماعة العدل والإحسان أن الثورة، وإن كان ظاهرها اجتماعياً معاشياً خبزياً، إلا أنها في الجوهر «انعكاس لواقع سياسي مأزوم مسدود»[2]. وأن انفجار الشعب بالطريقة التي حدثت في تونس، هي حصيلة عدم وجود أحزاب سياسية قادرة على توجيه غضب الشارع التوجيه الصحيح. وفي قراءتها للحدث، انتقلت من الثورة التونسية للحديث عن الدروس المستخلصة، وتحديداً توجيه رسالة سياسية إلى الحكام، بكونهم لا يتعظون بما جرى «ولا يسارعون

(١) «في بيت جيراننا حريق»، افتتاحية موقع الجماعة، ولنا كلمة، نشر بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١١م على الرابط: http://www.aljamaa.net/ar/document/38730.shtml

(٢) المصدر السابق.

لمعالجة الأسباب من الجذور، بل يتمادون في أسلوب الوعود والمسكنات التي لا تطرد داء ولا تعجل شفاء»[1].

وتنتقل الجماعة من قراءة دلالات الثورة التونسية لتطرح السؤال عن الواقع المغربي، وهل هو بمنجى ومأمن من معانقة المآل الذي انتهى إليه الحراك في تونس: يقول نص الكلمة في شكل تساؤلات: «ألا يكتوي شعبنا من نيران الفقر والفساد والظلم والتهميش بما هو أعظم؟ هل ننتظر أن تندلع النار، لا قدر الله، لنبحث عن مخرج ووعود ومسكنات؟ هل يستطيع مشهدنا السياسي البهلواني، ونظامنا المبكي أن يستوعب مثل ما يحدث عند الجيران؟ ألا نعيش اليوم إفلاساً وانغلاقاً سياسياً يدفع بالبلد، شئنا أم أبينا، إلى قسم إنعاش لا طبيب فيه ولا أجهزة ولا أدوية؟»[2].

وتحت عنوان «قبل فوات الأوان» حاولت الجماعة «أن تقدم بعض الأجوبة عن هذه التساؤلات، واعتبرت أن موجات الغضب الشعبي في تونس، والتي انتقلت إلى مصر، لا يبدو أنها ستقتصر على هذين البلدين، إن لم تتخذ تحولات جوهرية وحقيقية وفورية تقطع مع الاستبداد، وتؤسس لدولة العدالة الاجتماعية والحريات العامة والاختيارات الحرة للشعوب»[3]. وردت جماعة العدل والإحسان في هذه الكلمة على أطروحة «الاستثناء المغربي» معتبرة

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) «قبل فوات الأوان»، افتتاحية موقع الجماعة نشرت بتاريخ ٤ فبراير ٢٠١١م على الرابط: http://www.aljamaa.net/ar/document/39092.shtml

إياها «وهما يتم تسويقه في الوقت الضائع»[1] وذكرت بكونها حذرت منذ سنوات في رسالة للأستاذ عبد السلام ياسين من هذا المصير[2] معتبرة أنه لا مكان بعد اليوم للتمويه والتخدير، وأنه لم يعد للنظام السياسي إلا حل من اثنين:

- تغيير جوهري ديمقراطي عاجل يقطع مع الاستبداد ويستجيب لحاجات ومطالب الشعب.

- أو يأخذ الشعب زمام المبادرة، فيندفع سلمياً ويكل التضحيات من أجل كنس الاستبداد.

واستثمرت جماعة العدل والإحسان حدث الثورة التونسية والمصرية لتحدد عشرة مطالب اعتبرتها ملحة ومشروعة من أجل حل جذري انتقالي سلمي لمعضلة الاستبداد والظلم:

١ - إلغاء الدستور الحالي، والدعوة إلى جمعية تأسيسية يمثل فيها الجميع، تصوغ دستورا ديمقراطيا يقطع مع كل أشكال الاستبداد والاستفراد والاستئثار بالسلطة والثروة الوطنية.

٢ - وضع حد لنهب الثروة الوطنية وهيمنة المؤسسة الملكية ومحيطها الخاص على الموارد الأساسية للاقتصاد الوطني وللمال العام.

٣ - الشروع فوراً في حلول حقيقية وجذرية للمشاكل الاجتماعية.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: «مذكرة إلى من يهمه الأمر» للأستاذ عبد السلام ياسين في موقعه الإلكتروني.

٤ ـ التراجع عن المسار الخطير الذي يمضي فيه البلد نحو «بنعلية» الحياة السياسية والاقتصادية الوطنية، والكف عن العبث بقواعد العمل السياسي والتلاعب بالهيئات السياسية وشراء الذمم.

٥ ـ الرهان على نشر الفضيلة وكل الأخلاق والقيم الإيجابية البانية للفرد والأسرة والمجتمع.

١ ـ الكف عن سياسة تحنيط الدين ومحاولة اختزاله في طقوس ومسميات فارغة وفتح المجال لحرية الدعوة.

٢ ـ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وذلك عبر مؤسسات رقابية قوية ذات الصلاحيات الكاملة والتامة، وممثلة تمثيلاً حقيقياً للأمة انطلاقاً من انتخابات نزيهة وحرة.

٨ ـ إطلاق الحريات العامة ومنها حرية الصحافة والإعلام، وتأسيس مختلف الهيئات والجمعيات، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، والطي النهائي لما يعرفه هذا البلد من اختطافات وتعذيب وإهانات للكرامة البشرية.

٩ ـ بناء العلاقات الخارجية على الفاعلية والكفاءة والاحترام المتبادل، ورعاية المصالح المشتركة، والعمل على تعزيز علاقات الجوار المغاربي والأوربي بتجاوز الإشكالات المطروحة وتفعيل المجالات المتاحة.

١٠ ـ الدعوة إلى حوار وطني جاد ومسؤول، يضم جميع الأطراف، ويعمل على صياغة ميثاق مؤسس لمبادئ العمل السياسي الوطني الشريف، الكفيل بالقضاء على كل أشكال

الاستبداد، وضمان التداول السلمي على السلطة، والتأسيس لمجتمع ديمقراطي حقيقي، شعاراته الأساسية الحرية والاستقلال والعدل والكرامة والديمقراطية[1].

جماعة العدل والإحسان والموقف من حراك ٢٠ فبراير:

خلافاً لحركة التوحيد والإصلاح ولحزب العدالة والتنمية، اختارت جماعة العدل والإحسان أن تنخرط في فعاليات الحراك الشعبي الذي دشنته حركة ٢٠ فبراير، غير أنها لم تتبن موقفاً رسميا بذلك، وإنما صرفت موقفها عبر بيان للمكتب القطري لشباب العدل والإحسان الذي دعا «إلى المشاركة ودعم كل المبادرات الداعية إلى بناء دولة الحرية والكرامة والعدل، بما فيها احتجاجات ٢٠ فبراير ٢٠١١م»[2] مع التأكيد على الطابع السلمي لهذه المشاركة والتحلي باليقظة اللازمة ضد أي استفزازات محتملة[3].

وفي قراءتها لمسيرات ٢٠ فبراير، رصدت الجماعة ملحظين أساسيين:

- عدم تدخل السلطات السياسية بعنف في المسيرات، وتركها لها تعبر عن مطالبها بكل حرية.

---

(١) «قبل فوات الأوان»، من افتتاحية الموقع، ولنا كلمة، نشرت بموقع الجماعة بتاريخ: الجمعة ٤ فبراير ٢٠١١م.

(٢) بيان شباب جماعة العدل والإحسان بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١١م.
انظر نص البيان على الرابط: http://www.aljamaa.net/ar/document/39261.shtml

(٣) المصدر السابق.

ـ خروج بعض المسيرات عن أهدافها السلمية، وتحولها إلى أعمال عنف وتخريب.

واعتبرت في تحليلها الذي ضمنته، افتتاحية الموقع أن استراتيجية النظام السياسي كانت تتجه إلى تشويه هذا الحراك من أجل الانقضاض عليه، وأنه كان يحرص أن تخرج هذه المسيرات عن طابعها السلمي ليبرر قمعها وإنهاءها بوحشية[1].

وعلى العموم، من خلال تتبع موقف جماعة العدل والإحسان يمكن أن يقف على العناصر الآتية:

ـ أن الجماعة اعتبرت الربيع العربي محطة تاريخية لاستعادة بعض البريق لخيارها السياسي الذي فقد كثيراً من جاذبيته خاصة بعد ٢٠٠٦[2]، بل اعتبرته دليلا على صوابية اختياراتها السياسية، وفشل الاختيارات السياسية التي تراهن على الإصلاح من داخل النظام السياسي.

ـ أن الجماعة، وإن انخرطت في دينامية الحراك الشعبي، إلا أنها لم تندمج كلية فيه. وهذا يسمح بالاستنتاج بأنها كانت تحتمل في تقديرها السياسي أن يعرف هذا الحراك مآلا آخر.

---

(١) ولنا كلمة، بعنوان «الشعب يتحرك نحو التغيير.. والنظام الحاكم يناور ويقمع» نشرت في موقع الجماعة بتاريخ فاتح مارس ٢٠١١م على الرابط:

http://www.aljamaa.net/ar/document/39805.shtml.

(٢) انظر: تحليلنا لمسار جماعة العدل والإحسان ضمن تقرير الحالة الدينية ٢٠٠٧، ٢٠٠٨م الذي أصده المركز المغربي للدارسات والأبحاث المعاصرة.

ولذلك لم تشأ أن تضع البيض كله في سلة واحدة، حتى يكون لها القدرة على إعادة تقييم موقفها من جديد.

ـ أنها مزجت، على طبيعتها، بين التأكيد على خياراتها الاستراتيجية، وبين مطالبها ذات السقف الإصلاحي. وذلك يؤشر على النزعة التفاوضية للجماعة، والتي كانت ترمي إلى استثمار الحراك للضغط على النظام السياسي لتحسين تموقعها السياسي، وتقوية موقعها التفاوضي، والضغط من أجل إطلاق سراح المعتقلين وفي مقدمتهم أعضاء الجماعة.

المبحث الثاني

مواقف الإسلاميين من الربيع العربي

قد يبدو من خلال الملاحظة الرصدية لمواقف الإسلاميين من الحراك الشعبي الديمقراطي أن هناك تبايناً كبيراً في نظرة الفاعلين الإسلاميين، وربما رشح من خلال عملية التوصيف الأفقي، أن السياقات السياسية تظل محدداً حاكماً في تفسير هذا التباين، لا سيما وأن الافتراض الذهني للمواقف على المستوى النظري لا يخرج عن ثلاث مواقف أساسية: إما الانخراط في الحراك ودعمه، أو رفض الانخراط فيه ورفض دعمه أيضاً، وإما رفض الانخراط فيه مع اختيار موقف ثالث يستثمره في عملية التفاوض السياسي.

رصدياً، يمكن أن نصنف مواقف الإسلاميين إلى أربع مواقف:

ـ موقف رفض المشاركة الرسمية مع إتاحة الفرصة للفعاليات الشبابية الانخراط في الحراك، مع استثمار الحدث لتقوية مواقع الفاعل السياسي في عملية التفاوض. وقد تحول هذا

الموقف تدريجيا إلى المشاركة والانخراط في الحراك الشعبي بل وقيادته في محطات حاسمة. وقد مثل هذا الموقف جماعة الإخوان في مصر.

- موقف رفض المشاركة رسمياً. وكان صارما أيضاً في رفض المشاركة الجزئية عبر الفعاليات الشبابية، مع الاستثمار السياسي القوي للحدث، في سياق دعم خيار الإصلاح السياسي والدستوري، وقد عبر عن هذا الموقف حزب العدالة والتنمية بالمغرب.

- موقف اختار المشاركة وتصعيد الاحتجاج السلمي بسقف الإصلاح السياسي والدستوري، وانتهى به المطاف إلى التماهي مع مضمون إسقاط النظام، ليجد نفسه بحكم الأجندة الإقليمية في سياق تسويات سياسية. ويمثل هذا الموقف الحركة الإسلامية في اليمن ممثلة في التجمع اليمني للإصلاح ضمن فعاليات اللقاء المشترك.

- موقف اختار الانخراط كلية في الحراك واعتباره لحظة ثورية بامتياز يمكن استثمارها لتحقيق الإصلاحات الجذرية وتغيير النظام السياسي، ومثل هذا الموقف بامتياز حركة النهضة التونسية، والحركة الإسلامية في ليبيا، ولو أنها انساقت بشكل مبكر إلى الخيار العسكري، ثم جماعة الإخوان في سوريا، ونسبياً جماعة العدل والإحسان في المغرب.

يمكن في عملية التحليل أن نسارع إلى تفسير هذا التباين

بمحدد السياق السياسي، وهو محدد يملك قدرة تفسيرية كبيرة لا سيما إذا دخلنا في عمليات مقارنة بين السياق التونسي والسياق المغربي مثلا، لأن الانسداد السياسي في السياق الأول، وهيمنة الدولة الاستبدادية على السياسة في تونس، بإقصاء كل الفاعلين السياسيين بشتى أطيافهم السياسية، وحالة الإبادة والاستئصال السياسي لحركة النهضة، لم يترك للحركة الإسلامية أي خيار سوى دعم الحراك الشعبي والدعوة إلى انخراط الشرائح الشعبية فيه. في حين يتيح الهامش الديمقراطي الموجود في المغرب، واتسام الأسلوب السياسي للدولة بالمرونة والتكيف مع السياقات، الفرصة للإسلاميين لتقييم الموقف، وتقدير أي الخيارات ستكون أجدى في ظل سياق سياسي محكوم بدولة تتسم بنظام سياسي عريق تاريخياً، ويجدد وسائله وآلياته، بما يجعله متكيفاً مع السياقات المحلية والدولية والإقليمية.

عملياً، لا يمكن تغييب محدد السياق في تفسير تعدد وتباين المواقف، فالحركة الإسلامية في ليبيا اضطرت إلى اعتماد الخيار العسكري في الحسم، لأن السياق السياسي أيضاً كان حاكماً. كما فرض السياق السياسي، بل السياق الإقليمي على الحركة الإسلامية في مصر قراءة وتقديراً للموقف، جعلها تترقب الوضع دون أن تضطر إلى مخاصمة الحراك والتموقع ضده، ما دامت الخيارات تتيح إمكانية الانضمام إليه بصيغة من الصيغ، دون تحمل المسؤولية السياسية في المآلات، مع إمكان توظيف الحراك سياسيا بما يخدم قضية الإصلاح السياسي والدستوري.

بيد أن القدرة التفسيرية لمحدد السياق تفقد إجرائيتها حين يتعلق الأمر مثلاً باختلاف المواقف داخل السياق الواحد. ففي مصر مثلاً، يمكن أن نرصد الخلاف البين في الموقف بين جماعة الإخوان المسلمين وبين التيار السلفي، بل قد نجد تعدد المواقف داخل التنظيم الواحد غير المنسجم، كما هو الشأن في مواقف أطياف التيار السلفي في مصر[١]. أما في المغرب، فموقف الحركة الإسلامية المشاركة في العملية لسياسية يقف على طرف نقيض من موقف جماعة العدل والإحسان التي اختارت منذ البداية أن تعتبر لحظة الحراك العربي لحظة ثورية حاسمة لإحداث تغيير جذري في بنية الدولة وهياكلها.

قد يبدو الأمر هيناً، حين ندخل على هذا المحدد عنصر المرجعية الفكرية للحركات الإسلامية، إذ يمكن أن نرجع الخلاف في الموقف بين هذه الأطياف إلى اختلاف مرجعياتها الفكرية والثقافية، أو بالتحديد، نوع القراءة والفهم الذي تقدمه للمرجعية الإسلامية التي تستند إليها. ويمكن أن يكون هذا المحدد بهذا التوصيف إجرائياً في التفسير، لا سيما حينما نعرض للخلاف بين المكونات الحركية والمكونات السلفية. فواضح أن ما يميز جماعة الإخوان والتيار السلفي في مصر هو هذا الاعتبار، ويمكن في

---

(١) تراجع دراسة المركز العربي للدراسات الإنسانية تحت عنوان: «حقيقة موقف السلفية المصرية من ثورة ٢٥ يناير» ضمن موقع المركز على الرابط:
http://www.arab-center. org/index.php?option=com_content view=article&id=167:25jan-revolution&catid=41:analysis-articles&Itemid=79.

هذا السياق أن نسوق عشرات الأمثلة التي تدعم هذا التفسير[1]. لكن القدرة التفسيرية لهذا الموقف قد تفقد أيضاً فعاليتها حين يتعلق الأمر بالخلاف داخل السياق الواحد، بل داخل المكون الواحد الذي تنتظمه مرجعية فكرية وثقافية واحدة. ويمكن أن نمثل لهذا بتعدد الموقف داخل الطيف الفكري الواحد كالتيار السلفي في مصر. بل يفقد هذا التفسير إجرائيته أكثر حين يتعلق الأمر بالخلاف داخل مكونات التيار الحركي، كما هو الشأن في الخلاف بين جماعة العدل والإحسان وحركة التوحيد والإصلاح في الموقف من الحراك الشعبي الديمقراطي.

إزاء هذه الأعطاب الكلية أو الجزئية التي قد تنجم عن اعتماد محدد السياق أو محدد المرجعية في تفسير تعدد مواقف الإسلاميين من الحراك الشعبي الديمقراطي، يطرح سؤال المحدد التركيبي الذي يملك القدرة التفسيرية الضرورية.

لقد تقدم، فيما سبق، أن محدد السياق له قدرته الإجرائية على التفسير بحكم أن طبيعة الأنظمة السياسية ودرجة الفجوة الديمقراطية التي توجد بين التطلعات الشعبية وبين استجابة النظم السياسية لها، يبقى عاملاً حاسماً في تفسير التباينات في الموقف، كما تقدم أيضاً أنه لا يمكن الاستغناء عن محدد المرجعية الفكرية والثقافية في هذا الإطار، كما تقدم أيضاً أنه إذا

(١) نأخذ على سبيل المثال الموقف من مقولة مدنية الدولة، والموقف من المجلس الأعلى العسكري، والموقف من الدستور وغيرها من الواقف.

كان ممكناً اعتماد هذين المحددين في تفسير الحالات العامة، فإن اعتمادهما لا يملك القدرة التفسيرية الكاملة في حالات وسياقات معينة، مما يعني أننا بحاجة إلى إعادة صياغة المحددين ضمن تركيب يسع ما تقدم، ويضيف إليه ما يجعله قادراً على تفسير كل الحالات العامة منها والخاصة.

وقد تبين من خلال عملية الرصد ومتابعة تفاصيل كل موقف على حدة، أن المحدد الأقدر على التفسير هو اعتبار التموقع السياسي للحركة الإسلامية ضمن السياق السياسي التي تشتغل فيه، فما المقصود بهذا المفهوم، وما هي مشمولاته، وكيف تتمظهر أبعاده التفسيرية؟

ننطلق في عملية بناء هذا المفهوم وتركيبه من مكونات الفضاء السياسي في أي سياق، والتي لا تخرج عن مجموعة من الفاعلين السياسيين الذين تحكمهم علاقات سياسية متغيرة، وينتج عن تفاعلهم السياسي ـ مدخلات ومخرجات ـ في ظل سياق إقليمي ودولي، تشكل موازين قوى يستفيد منها الطرف الأقوى لفرض سياساته، وتعرف موازين القوى هذه تغيرات بحسب نمط التفاعلات القائمة بين هؤلاء الفاعلين السياسيين وحسب السياق السياسي الإقليمي والدولي.

ضمن هذه الخارطة النظرية، ينبغي أن نحدد مفهوم التموقع السياسي للحركة الإسلامية. فقضية المرجعية الإسلامية ـ بما هي فهم وقراءة وتمثل للمصادر الشرعية ـ لا تبقى

جامدة، بل تخضع لدينامية متجددة، تضفي عليها الممارسة السياسية أبعاداً جديدة، بما يجعل المحدد الأساسي، ليس هو المرجعية التأسيسية، أي الفهم الأولي الذي تبنته الحركة الإسلامية قبل دخولها للعملية السياسية، ولكنها المرجعية التي فرضها مسار التحولات التي دشنتها الحركة الإسلامية بعد دخولها إلى العملية السياسية.

فمحدد المرجعية بهذا الاعتبار نفسه تدخل عليه المراجعات والتحولات الفكرية التي تعرفها الحركة الإسلامية من موقعها الجديد، أي من موقعها كفاعل سياسي تحكمه علاقات سياسية مع مختلف الفاعلين داخل النسق السياسي.

وتبعاً لذلك، فإن التحولات لا تمس فقط المقتضيات المرجعية، وإنما تمس أيضاً المواقف السياسية، لا سيما المواقف من الأطراف السياسية، التي تتحول تدريجياً من مواقف مبدئية ذات طابع استراتيجي، إلى مواقف مرحلية عملية تكتيكية تكون في الغالب محكومة بالمنطق البراغماتي[1].

أما محدد السياق، فهو محكوم بنوع العلاقات التي تحكم مكونات النسق السياسي، ونوع التفاعلات التي تسود بينهم وتغير موازين القوى.

فموازين القوى التي تحكم النسق السياسي في مصر والأردن مثلاً يحضر فيه البعد الدولي والإقليمي بشكل مؤثر، في

(١) نفضل هنا استعمال المفردات المقاصدية التي تنيط التصرفات بجلب المصلحة ودرء المفسدة وتستعين بقواعد الترجيح بين المصالح والمفاسد المتعارضة.

حين يضعف نسبياً هذا البعد في الحالة التونسية والمغربية.

وموازين القوى في اليمن يحضر فيها البعد الإقليمي بنحو وازن بالمقارنة مع الحالة التونسية مثلاً، بل أحياناً تختلف الاعتبارات الدولية والإقليمية، وتتناقض في الحالة الواحدة مثل السياق الليبي الذي كان الموقف الدولي فيه داعماً للثورة الليبية، وكان الموقف الجزائري مسانداً لنظام العقيد القذافي، وقريب من هذا الحالة التونسية.

فإذا تجاوزنا البعد الدولي والإقليمي بدعوى نجاح الحراك الشعبي والديمقراطي في التقليل من تأثيره، فإن التباين في قوة بعض الفاعلين السياسيين ضمن السياقات المختلفة يبقى أيضاً عنصراً حاكماً، فالجيش كفاعل سياسي قوي في كل من الجزائر ومصر وسوريا، وبدرجة أقل اليمن، يبقى عنصراً أساسياً ضمن المعادلة السياسية.

وينضاف إلى هذا المحدد، طبيعة النظام السياسي، ومرتكزات قوته ورهاناته، كما ينضاف أيضاً لذلك موقع الحركة الإسلامية من الطيف السياسي، وطبيعة اصطفافاتها وتحالفاتها الموضوعية والثانوية، وطبيعة التناقضات القائمة بين مكونات الطيف السياسي وإمكانات توظيفها من طرف مختلف الفاعلين.

بهذا التفصيل، يمكن أن نعتبر أن التموقع السياسي للحركة الإسلامية هو الوزن السياسي التي تتمتع به ضمن بقية الفاعلين، والإمكانات التي تتوفر عليها ـ سواء بوزنها السياسي أو بطبيعة اصطفافاتها أو التقاء مصالحها بمصالح القوى الأخرى داخلية أو

خارجية ـ لاتخاذ الموقف السياسي الذي يجعل موازين القوى تتغير كلياً أو جزئياً لصالحها، أو على الأقل، تحافظ على نفس موازين القوى السائد، بالشكل الذي لا يعرض مكتسباتها كلية أو جزئيا للزوال.

هذا المفهوم، بهذا التركيب والتشابك الذي يحكم مشمولاته، يسهم بشكل كبير في تفسير التباينات التي ميزت موقف الإسلاميين من الحراك الشعبي، بل يسهم في تفسير خلافات الموقف داخل السياق الواحد، وداخل التيار الواحد الذي يبتنى مرجعية فكرية وثقافية واحدة.

فليس من الصعب أن نستعمل هذا المفهوم كأداة إجرائية لتفسير اختلاف الموقف بين جماعة الإخوان في مصر وجماعة الإخوان في سوريا، فجماعة الإخوان في مصر، حتى وهي تعاني من الحصار السياسي، إلا أن وضعها السياسي يختلف بشكل كبير عن وضعها في سوريا، وما يوضح ذلك ليس هو خلاف المرجعية والأفكار، فالجماعة سواء في سوريا أو في مصر تنهل من منبع واحد، بل ربما كانت أدبيات الإخوان في سوريا مؤثرة بشكل كبير في إنتاج أنماط من الثقافة الإخوانية في مصر[1]. لكن المسار السياسي للجماعة في سوريا يختلف بشكل كبير عنه في مصر، ونمط العلاقة التي تحكمها بالنظام السياسي هو غيره في الحالة المصرية، ومبادرات الجماعة السياسية ومواقفها تتباين بنحو كبير عن مبادرات ومواقف الإخوان

---

(١) شكلت كتابات مصطفى السباعي، وكتابات سعيد حوى إحدى أهم الأدبيات المعتمدة خاصة في المجال الفكري ومجال التربية الروحية.

في مصر، كما أن الوضع الدولي والإقليمي مختلف كلية، فسوريا تمتلك بعدا إقليمياً مختلفاً تماماً عن البعد الإقليمي المصري، كما أن الدعم الدولي الموجه لنظام مبارك هو غيره الموقف الدولي من سوريا، فكل هذه الاعتبارات تتدخل بشكل متفاعل لتحدد تموقع الحركة الإسلامية في النسق السياسي المحلي، وضمن السياق الإقليمي والدولي، وهذا التموقع ضمن موازين القوى هو الذي يحدد طبيعة الموقف الذي تختاره الحركة الإسلامية.

لكن، هناك افتراض ذهني لا بد من إعطائه الحجم الضروري في التحليل، فليست كل الحركات تمتلك قراءة وضعها السياسي بشكل صحيح، حيث هناك أكثر من احتمال ألا تكون بعض الحركات الإسلامية واعية بكل مكونات النسق السياسي، بل قد تكون قراءتها لموازين القوى غير دقيق، بل قد تدخل ضمن موازين القوى عناصر ليست بالقوة التي تتخيلها، وقد ينتج عن ذلك إنتاج مواقف ليست بالضرورة منسجمة مع هذه الاعتبارات.

هذا الافتراض الصحيح من الناحية النظرية، هو صحيح أيضاً من الناحية العملية، لكنه لا يؤثر على فاعلية وإجرائية محدد التموقع السياسي في التفسير، بحكم أن الخطأ في التقدير لا يعني عدم مرور القرار بالآلية ذاتها التي يتم بها إنتاج المواقف السياسية، إذ ليس المقصود في عملية التحليل تقييم هذه المواقف بالنظر إلى أثرها ومآلاتها، فهذا يمكن أن يكون موضوعاً من موضوعات التحليل السياسي، وإنما القصد متجه إلى تحديد النموذج التفسيري القادر على تقديم تفسير لكل الحالات بغض النظر عن سياقاتها المختلفة.

المبحث الثالث

في ثوابت التفكير السياسي الحركي

أتاحت لنا عملية الرصد والتوصيف أن نقف على تفاصيل في مواقف الإسلاميين من الحراك الشعبي، كما أتاح لنا التحليل الوقوف على المحددات التي تمتلك القدرة التفسيرية لتباينات هذه المواقف وتعددها. بيد أن هذه المعطيات سواء منها الوصفية أو التحليلية، وإن كانت تتجه في سياق بحث الفروق والاختلافات وتفسير طبيعتها، إلا أن بعض حيثياتها لا يمنع من الحديث عن ثوابت جامعة في التكفير السياسي الحركي.

هذه الثوابت تبقى حاضرة في كل مقاربة رغم اختلاف المسارات والتوجهات والاختيارات السياسية، وربما تقوم بإنتاج خيارات متعددة بحسب نوع القراءة السياسية التي يمليها التموقع السياسي للحركة الإسلامية.

وإجمالاً، وعبر آلية الاستقراء، يمكن أن نتحدث عن ثلاث ثوابت أساسية ظهرت بشكل كثيف عند تصريف الموقف من الحراك الشعبي الديمقراطي:

الثابت الأول: ثابت التغيير السياسي في إطار الحفاظ على الاستقرار:

وهو الثابت الأكبر في الثقافة السياسية للتيار الإسلامي الحركي، وتعود أصول هذه الثقافة إلى أسس التفكير السياسي السني الذي يتمايز بشكل كبير عن بعض مكونات التفكير السياسي الشيعي.

ودون الدخول في تفاصيل التأصيل التاريخي والسياسي لهذا الاختيار، ودون الاضطرار إلى بحث أصوله وامتداداته وبعض تجلياته، فإن مواقف الإسلاميين التي قمنا برصدها تشهد لهذا الثابت، بل إن الاختلافات التي تم رصدها بين مكونات التوجه الإسلامي، إنما تجد بعض تفسيرها في اختلاف تنزيل مقتضيات هذا الثابت على أرض الواقع. فإذا كان موقف الإخوان في مصر، وموقف العدالة والتنمية في المغرب، لا يحتاج إلى كثير بيان لتأكيد تأسسه على هذا الثابت، فإن موقف التجمع اليمني للإصلاح لا يخرج عن هذا الإطار، فالمطالب الإصلاحية التي تم رفعها، لم يكن القصد منها في البدء والمحصلة سواء تجاوز وتلافي ما يمكن أن يصل إليه الحراك الشعبي، والانخراط في الاحتجاج السلمي ومحاولة تصعيده، إنما يجد تفسيره في تحسين الموقع التفاوضي للضغط على النظام السياسي من أجل الاستجابة لإحداث التحول السياسي والدستوري في إطار من الاستقرار السياسي. وحتى موقف حركة النهضة، فمحكوم بهذا المنطق، إذ كان مسار هذه الحركة منذ بدايتها يقوم على النضال السلمي وعلى

الصبر والمصابرة ونبذ العنف، وعلى الضغط على النظام السياسي من أجل القبول بإجراء إصلاحات سياسية حقيقية تضع تونس في سكة الانتقال الديمقراطي، وأن موقفها الداعم للحراك، لم يأت إلا بعد أن استنفذت كل المبادرات، ومضى النظام السياسي في مسار تجفيف المنابع واستئصال الحركة الإسلامية وحصار كل الأحزاب السياسية، والرهان على التنمية الاقتصادية كمخرج للأزمة السياسية المأزقية التي تعاني منها البلاد، ومن ثمة، لم يكن موقف حركة النهضة سوى تتويجا للهبة الشعبية التي انطلقت بخلفية اجتماعية، ولم يكن من الممكن توقيفها أو توجيهها من خلال التأطير السياسي، إذ نجحت الثورة وتجاوزت قدرة الأحزاب السياسية على التأطير السياسي لمكوناتها الشبابية والشعبية. فلم يكن لحركة النهضة إلا ثلاث خيارات:

- خيار الترقب والحياد.
- خيار الاصطفاف إلى جانب النظام السياسي والبحث له عن مخرج عبر تسوية سياسية.
- خيار دعم الثورة والانخراط فيها.

وقد أسهم تصاعد الاحتجاجات والانهيار السريع للنظام السياسي والتابعة الدقيقة لتطورات الحدث ومتجهاته ومواقف القوى الدولية منها، كل ذلك ساعد حركة النهضة أن تختار الاصطفاف مع الحراك الشعبي ظنا منها وتقديرا بأن الاستقرار السياسي لم يعد له من طريق سوى بإسقاط النظام السياسي، ما دام هو السبب في قيام هذه الثورة.

أما جماعة العدل والإحسان، فقد بدا هذا الثابت واضحاً في موقفها منذ أول وهلة، وذلك حين حددت المطالب العشرة لتجاوز انتقال العدوى إلى المغرب، بل لم تشأ أن تصرف الموقف بشكل رسمي من خلال الجهة المخولة لها ذلك ـ أقصد مجلس الإرشاد ـ فتركت لنفسها الفرصة للتراجع من خلال تصريف الموقف عبر فعالياتها الشبابية، بل إن مواقفها كانت دائما تركز على الطابع السلمي للمسيرات، وعلى ضرورة التحلي باليقظة والحذر خوفا من أن تنحرف هذه المسيرات عن مسارها، وتتحول إلى أعمال فوضى وتخريب، وهي معطيات وحيثيات تدعم تأسس موقف هذه الجماعة على ثابت الإصلاح في إطار المحافظة على الاستقرار.

الثابت الثاني: الضغط بالحراك من أجل إحداث الإصلاح:

وهو الثابت الذي حضر في مواقف كل الإسلاميين سواء منهم من انخرط في الحراك، أو الذي دعمه أو الذي اختار أن يكون على مسافة منه. فمن الوهلة الأولى، حدد الإخوان المسلمون في مصر، والتجمع اليمني للإصلاح في إطار فعاليات اللقاء المشترك، وجماعة العدل والإحسان في المغرب، مطالبهم لإحداث الإصلاح وتجنب الحالة التونسية، في حين لم يتردد كل من حزب العدالة والتنمية/حركة التوحيد والإصلاح، وكذا جبهة العمل الإسلامي بالأردن، عن الضغط على السلطات السياسية من أجل القيام بمبادرة استباقية تتضمن إصلاحات دستورية وسياسية،

تقطع مع الاستبداد والفساد، وتنهي حالة الاستفراد بالسلطة والتحكم في المشهد السياسي، في حين حضر نفس الثابت في أدبيات حركة النهضة والإخوان المسلمين في مصر في سياق لاحق بعد أن اندلعت الثورة، لكن هذه المرة من خلال توجيه الحراك الشعبي في اتجاه ترتيب الوضع السياسي بعد الثورة بالشكل الذي ينسجم مع تطلعات الجماهير في تحقيق الانتقال الديمقراطي.

الثابت الثالث: العمل في إطار تشاركي:

وما يملي هذا الثابت في التفكير السياسي الحركي واقع العزلة التي عاشتها الحركة الإسلامية، بل واقع الاصطفاف السياسي والثقافي والفني والإعلامي ضدها، والذي كانت تقدر في قراءتها أنه كان يتم بإيعاز من النظم السياسية، مما جعلها تنأى بنفسها عن اتخاذ أي مبادرات أو اختيارات ومواقف سياسية انفرادية. وقد حضر هذا الثابت سواء مع الذين اختاروا الانخرط في الحراك الشعبي الديمقراطي، أو مع الذين اكتفوا بدعمه دون الانخراط فيه، أو مع الذين التحقوا بالحراك بعد توضح صورته ومآله، أو مع الذين اختاروا منذ البدء الضغط السياسي بالحراك مع البقاء في مسافة بعيدة عنه. فجماعة الإخوان في مصر، اختارت منذ البدء أن تقدم مطالبها السياسية إلى جانب الجمعية الوطنية من أجل التغيير أمام دار القضاء العالي، وحركة النهضة في تونس اختارت مبكراً العمل في إطار تشاركي ضمن تحالف مع

قوى المعارضة السياسية الديمقراطية وقررت الانسحاب من الهيئة العليا لحماية الثورة في إطار تشاركي، وجماعة العدل والإحسان المغربية دخلت الحراك ضمن فعاليات سياسية وفكرية لا تتقاسمها التوجه والأطر الإيديولوجية[١] وحزب العدالة والتنمية/حركة التوحيد والإصلاح، وإن كان الظاهر أنه كان الفاعل السياسي الأبرز الذي تحمل مسؤولية الضغط بالحراك السياسي، ورفع سقف المطالب السياسية بالمقارنة مع بقية الفاعلين السياسيين، إلا أنه اتجه مبكرا ـ بشراكة مع حركة التوحيد والإصلاح ـ إلى إطلاق مبادرة جماعية عرضها على مختلف الطيف السياسي والمدني للانخراط فيها[٢]، مما يؤشر على حضور هذا الثابت بشكل قوي ضمن ثوابت تفكيره السياسي. أما حزب التجمع اليمني للإصلاح، فكان حضور هذا الثابت في التفكير السياسي مبكراً، إذ فضل أن يصعد نضاله السياسي السلمي ضمن فعاليات اللقاء المشترك حتى قبل أن ينتقل الحراك الشعبي الديمقراطي من تونس ومصر إلى اليمن.

---

(١) دخلت إلى جانب النهج الديمقراطي القاعدي ذي الخلفية الفكرية الماركسية اللينينية، وكذا إلى جانب الحزب الاشتراكي الموحد الحزب اليساري المعروف.

(٢) مبادرة الإصلاح الديمقراطي أطلقتها حركة التوحيد والإصلاح عقب خطاب فاتح مارس، لمختلف الهيئات السياسية، والنقابية، والمدنية قصد المشاركة فيها.

الفصل الثاني

مآل الحراك الشعبي
ودور الإسلاميين في صناعته

المبحث الأول

في رصد دور الإسلاميين في استثمار الثورة وترتيب الوضع السياسي بعدها

يصعب في هذا المبحث أن نرصد بالتفصيل المواقف التي اتخذها الإسلاميون ضمن دينامية الحراك الشعبي والديمقراطي، إذ لم يكن هذا الحراك بحجم واحد في البلدان العربية، ولم يعرف نفس المسار ونفس المآلات، بحكم طبيعة اختلاف السياقات واختلاف موازين القوى ضمنها، واختلاف الموقف الدولي، وأيضاً بحكم اختلاف التموقع السياسي لكل حركة إسلامية ضمن سياقها السياسي، سواء في علاقتها بالحراك، أو في علاقتها بالنظام السياسي، أو في علاقتها بالنخب المتنفذة فيه أو في تقديرها للموقف الدولي.

ومع استحضار كل هذه المعطيات، سنضطر إجرائياً ومنهجيا إلى تصنيف حالات الإسلاميين بحسب مآل الحراك، وذلك ضمن خمس حالات:

الحالة الأولى: حالة الثورة: تونس ومصر.

الحالة الثانية: حالة الخيار العسكري: ليبيا.

الحالة الثالثة: حالة التفاعل بين السياق الداخلي والسياق الخارجي: اليمن.

الحالة الرابعة: حالة الإصلاح السياسي في إطار الاستقرار: المغرب والأردن.

الحالة الخامسة: حالة تعقد واشتباك السياقات: نموذج سوريا.

وحتى لا تغرق هذه الدراسة في بحر التفاصيل، فإننا سنختار أيضا، ولاعتبار منهجي، أن نرصد المسارات دون التعريج على تفاصيل الموقف اليومي الذي كانت تضطر إليه الحركات الإسلامية بحكم تسارع الأحداث، والحاجة إلى التكيف مع تطورات الموقف السياسي على الأرض، كما أننا لن نعرج على الحالة الخامسة المتعلقة بسوريا لاعتبار تعقد التناقضات الدولية وتفاعل السياقات الإقليمية وعدم وضوح تفاصيل الحالة بالإضافة إلى عدم اتضاح صورة الوضع ودور الحركة الإسلامية فيه[1]. كما أننا لن نفصل في تتبع مواقف التيار السلفي في مصر لاعتقادنا أن هذه التجربة تحتاج إلى أن تأخذ وقتها بالشكل الذي يسمع بدراسة مسارها وتحولاتها.

---

(١) لم تكتمل بالنسبة إلى الباحث صورة الوضع في سوريا، ولا الحيثيات الضرورية التي تجعله يغامر في التوصيف والرصد بله التحليل والاستشراف.

حالة الثورة: النموذج التونسي والمصري

أولاً: نموذج حركة النهضة في تونس:

يلخص الشيخ راشد الغنوشي في حوار أجريناه معه حصيلة مسار موقف النهضة كما يلي:

«من الوسائل التي اتخذت لتحقيق هذه الثورة، إحداث الهيئة الوطنية لحماية الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي. هذه الهيئة تكونت على غير برنامج سابق، وتداعى إليها مؤسسوها وانضمت إلى المجموعة الأولى مجموعات أخرى تحت مسمى شخصيات وطنية، بما أخل بالتوازن بين مكونات هذه الهيئة من الإسلاميين والعلمانيين. الحركة الإسلامية في شخص حزب النهضة قبل على مضض هذه الوضعية لدوافع وطنية، لأن مصلحة التحول الديمقراطي تقتضي أن نتجاوز بعض الاعتبارات، لكن على أساس أن يكون التقرير داخلا بالوفاق، وكان الأمر كذلك. ولكن المكون العلماني أخذ يطرح مشاريع قوانين: قانون الأحزاب، وقانون الجمعيات، وقانون الصحافة، وكان تقديرنا أن هذا يدخل ضمن صلاحيات المجلس التأسيسي، وأن هذا استباق وانتحال لصفة البرلمان، وهذه ليست هيئة منتخبة، وأيضاً بدأ الاعتماد على أسلوب التقرير بالأغلبية، مع أنها ليست مؤسسة منتخبة حتى تقرر بالأغلبية، وإنما هي مؤسسة تأسست أصلا على الوفاق، وازداد الأمر استفحالاً لما اتخذت هذه الهيئة بعض القرارات الحامية بهذا المنطق، أي اعتماداً على

الأغلبية، مثل قرار تأجيل الانتخابات بدون عودة إلى الأحزاب، ولا احترام لمنطق الوفاق، الذي قامت على أساسه هذه الهيئة، فاتخذت القرار لجنة منبثقة عن هذه الهيئة هي اللجنة العليا للانتخابات، وهي لجنة فيها اختلال في التوازنات أيضا، مثلها في ذلك مثل الهيئة العليا، فاتخذنا قراراً بتعليق عضويتنا في هذه الهيئة احتجاجاً على هذا الأسلوب، وبعد حوار مع الحكومة ومع مكونات هذه الهيئة، تم الاتفاق على موعد آخر، هو الرابع والعشرين من يوليوز الجاري، ولكن رأينا أن الهيئة ليست مشغولة بما تأسست لأجله، وهو إجراء انتخابات حرة ونزيهة في موعدها، وإنما هي منشغلة بالتقنين ووضع مشاريع قوانين ليست ضرورية لإجراء انتخابات للمجلس التأسيسي، وبدأ التقرير يخضع لمنطق الأغلبية، وليس لمنطق الوفاق، وعلقنا عضويتنا في هذه الهيئة، وعلق آخرون عضويتهم فيها، مما هز من كيانها، وأفقدها كثيراً من المصداقية، ولم يبال رئيس هذه الهيئة، وذهب به الأمر إلى التصريح بالقول: «ماذا يضر إذا نقص علي واحد» بما أغضبنا واعتبرنا أن هذا غرور. لكن تدخل عدد من الوسطاء، واستعادوا الحوار من أجل عودة النهضة، واتفقنا على عدد من البنود، منها الإقرار بمبدأ الوفاق أساساً للتقنين، وإعادة النظر في تركيبة الهيئة من أجل إعادة التوازن إليها، والاتفاق على أن جدول أعمال الهيئة ينبغي أن يتم بالوفاق، وليس أن يفرض من قبل قيادة الهيئة. ولكن فوجئنا بأن رئيس الهيئة لم يعلن كما كان منتظراً هذا الاتفاق، فعادت الأزمة من جديد، وعاد رئيس الجلسة يتحدث

الأيام الأخيرة عن وصف النهضة بأنها حركة معتدلة، وأنه أخطأ حين اعتمد وسيطاً غير مناسب للحوار، وأنه سيذهب بنفسه إلى قيادة النهضة لكي يحاورها. هذا ما انتهى إليه الأمر. والحقيقة أن الهيئة قد أنجزت ما من أجله جعلت، وهو إقرار قانون انتخابي، وتحديد موعد الانتخابات، وانتخاب لجنة للإشراف على تطبيقه. المشكل اليوم ليس هو مشكل الهيئة، بل هو مشكل تنزيل، ومشكل توفير الشروط الضرورية للوفاء بإجراء انتخابات نزيهة في الموعد المحدد في الثالث والعشرين من أكتوبر القادم. الهيئة قامت برزنامة للانتخابات، ومنها تحديد عشرين يوما، مضى منها أسبوع أو أكثر لتسجيل الناخبين، وحصل خلاف حول هذا التسجيل هل هو ضروري من أجل أن يشارك أي مواطن تونسي في الانتخابات، أو هو فقط لتثبيت وجود الاسم في القائمة. وعلى كل حال، لم يسجل الآن إلا عدد قليل، وهناك خشية أن يتردد أبناء الأرياف في تسجيل أسمائهم، لا سيما وأن القوائم التي كانت تستعمل في الانتخابات لم يكن يدعى لها إلا المقربون للنظام الديكتاتوري البائد. نحن نحرض المواطنين على التسجيل وعلى المشاركة الفعلية، ونعتبر أن هذه مهمة الوقت، أما موضوع العودة إلى الهيئة فنتصور أنه ليس مهما، ونعتبر أن الهيئة حتى لو أقفلت اليوم أبوابها، فهذا لن يضر في الأمر شيئا»[١].

(١) حوار أجريناه معه في الرباط ونشر في جريدة التجديد، كما نشر في الموقع بتاريخ ٢٢ يوليوز على الرابط: http://www.attajdid.ma/def.asp?codelangue=6&infoun=68097.

انطلاقاً من هذا المتن، واستقراءاً لأهم بيانات حركة النهضة منذ انطلاق ثورة الياسمين، يمكن أن نرصد مواقفها ومبادراتها ضمن العناصر الآتية:

ـ مساندة ودعم الثورة التونسية: وقد رأينا تفاصيل هذا الموقف في الفصل الأول.

ـ قرار الشيخ الغنوشي العودة إلى تونس بعد الإطاحة بنظام زين العابدين بن علي من منفاه في لندن في ٣٠ يناير ٢٠١١.

ـ إعادة هيكلة حزبه وتهيئته للمشاركة في الحياة السياسية المستقبلية التي تطمح لتأسيس ديمقراطية حقيقية.

ـ إدانة القوة المفرطة في مواجهة القوى الحاكمة للمظاهرات والاعتصامات المطالبة برحيل محمد الغنوشي وتبني الحركة لمطالب هذه المظاهرات.

ـ تنبيه الحركة على خطورة استمرار السلطة الحاكمة على نهج الانفراد بالرأي باتخاذ قرار في تعيين وزير أول دون التشاور مع بقية الأطراف السياسية ومكونات المجتمع المدني والشباب المشارك في الثورة والمدافع عن مبادئها[١].

ـ الدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، تحظى بثقة كل الأطراف السياسية والاجتماعية عبر مشاورات واسعة لا تستثني أحداً تكون مهمتها تصريف الأعمال إلى حين انتخاب مجلس تأسيسي يسهر على إعداد دستور جديد.

---

(١) بيان رئاسة حزب حركة النهضة بتاريخ فبراير ٢٠١١م.

ـ مطالبة الحركة بالإسراع في تحقيق مطالب الثورة ووضع حد لتهميش الجهات المتضررة، وحل البوليس السياسي، وتحرير الإعلام وانفتاحه على كل الأطراف، وتطهير القضاء من الفاسدين، وضمان استقلاليته، والاعتراف الفوري بكل الأحزاب والجمعيات التي طلبت ذلك، وتحقيق ما جاء في قانون العفو العام من إطلاق لسراح كل المستفيدين منه، وتمتيع الجميع بحقهم في العودة لأعمالهم والإسراع في ضبط آليات التعويض.

ـ دعوة النهضة التونسيين إلى التمسك بمنهج النضال السلمي، وتفادي الوقوع في ما من شأنه أن يشوه ثورته[1].

ـ اعتبار النهضة الترخيص لها في فاتح مارس ٢٠١١م تتويجا لثورة الشعب ومساره الطويل في النضال، وخطوة إيجابية في اتجاه القطع مع نظام الاستبداد والفساد ورد الاعتبار لثوابت البلاد وهويتها العربية والإسلامية ولكل من دافع عنها[2].

ـ رفض تأجيل الانتخابات إلى ١٦ أكتوبر بحجة عدم الجاهزية التنظيمية، وتأكيد النهضة على ضرورة إجرائها في ٢٤ يوليوز واعتبار التعليلات التي بني عليه التأجيل غير مبررة.

ـ رفض النهضة توجه الهيئة نحو إصدار قانون الأحزاب، معتبرة هذا القانون فاقداً للمرجعية الدستورية ويتسم «بالخطورة على الخيارات المجتمعية والعملية الديمقراطية وعلى الحريات

---

(١) المصدر السابق.

(٢) بيان رئاسة الحزب بتاريخ فاتح مارس ٢٠١١م.

العامة وتوجهات الرأي العام»[1] وأن الأمر يتطلب أولاً إعداد الدستور.

ـ اعتبار أن أي تأجيل للانتخابات، وأي تمديد للفترة الانتقالية، مضرا بالبلاد واستقرارها وقدرتها على معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية الملحة.

ـ تأكيد انحياد الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن رسالتها التي تشكلت من أجلها، وإعلان النهضة مراجعة علاقاتها وتعاملها بعض هذه الهيئات بناء على خروجها عن مهامها المؤقتة المتوافق عليها وسعيها بدون وجه حق لتنصيب نفسها وصيّا على الشعب[2].

ـ إعلان النهضة موافقتها على اقتراح الوزير الأول إجراء الانتخابات في ٢٣ أكتوبر وتعهده بذلك، تقديراً لأهمية الوفاق ودعما للمصلحة الوطنية، مع دعوتها إلى توفير ضمانات باحترام هذا الموعد[3].

ـ إدانة النهضة للاعتداء الذي بعض مناضلي حزب العمال الشيوعي التونسي، ودعوتها القوى الوطنية وكل أبناء الشعب التونسي إلى التضامن من أجل حماية الثورة ومكاسبها وعلى رأسها مكسب الحرية[4].

---

(١) حوار قيادي النهضة الدكتور حمادي الجبالي لموقع المسلم نت على الرابط:
http://almoslim.net/node/151655

(٢) بيان رئاسة الحزب بتاريخ ٢٣ ماي ٢٠١١م.

(٣) رئاسة الحزب بيان يونيو ٢٠١١م.

(٤) بيان رئاسة الحزب ٤ يوليوز ٢٠١١م.

ـ قبول النهضة للحوار وتفاعلها الإيجابي، إثر الدعوة التي وجهت إليها بعد انسحاب البعض من ممثلي الأحزاب والجمعيات والشخصيات الوطنية من الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة.

ـ إعلان النهضة اتفاق القوى السياسية المنسحبة من الهيئة على أربعة بنود للغودة عن قرارها وهي: مراجعة وتعزيز تركيبة الهيئة بما يجعلها أكثر توازناً، وتعزيز مكتب الهيئة بما يضفي عليها أكثر تمثيلية، والاتفاق على جدول أعمال الهيئة خلال الفترة المقبلة حتى موعد ٢٣ أكتوبر ٢٠١١م، والالتزام بحسم كل ما يطرح من خلافات بالتوافق دون اللجوء إلى التصويت.

ـ استغراب النهضة عدم الإعلان عن هذا الاتفاق من طرف رئيس الهيئة، كما كان متفقاً عليه مساء الثلاثاء ١٢/٧/٢٠١١م، في وسائل الإعلام الوطنية، واستنكار عدم الوفاء بمضمون الاتفاق في إعلان السيد سمير الرابحي باسم الهيئة.

ـ تأكيد مواصلة النهضة انسحابها من الهيئة إلى حين توفر الشروط الضامنة لإنجازها للمهام الموكولة إليها في تحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي، وحمايتها من كل انحراف وعدم تحولها إلى هيئة تنتحل صفة مؤسسة تشريعية منتخبة[1].

ـ استنكار النهضة تجدد أعمال العنف، وتأكيد كون هذه الأعمال مفتعلة، وأنها جزء من مخططات أعداء الثورة بهدف إجهاض موعد ٢٣ أكتوبر ٢٠١١م ومنع الشعب التونسي من

---

(١) بيان رئاسة حزب حركة النهضة ١٣ يوليوز ٢٠١١م.

التعبير الحر عن إرادته في انتخابات نزيهة وشفافة للمجلس التأسيسي.

ـ اعتبار النهضة دعوة البعض إلى إجراء استفتاء مصاحب لانتخابات المجلس التأسيسي دافعا إضافيا نحو التشويش على الاستحقاق الإنتخابي[١].

ـ رفض ائتلاف ٢٣ أكتوبر (يتكون من أربعة أحزاب) للدعوة إلى استفتاء مصاحب لانتخابات المجلس التأسيسي وتأكيده التزامه بالخيار الشعبي ممثلاً في انتخاب مجلس وطني تأسيسي ينبثق عن انتخابات ٢٣ أكتوبر ٢٠١١م واعتباره هذه الدعوة جزءا من مؤامرة يقودها بقايا النظام المنحل بهدف إلى إلغاء الانتخابات[٢].

ـ إعلان النهضة لجزء من المبادئ الدستورية التي تتبناها، إذ جاء في بيان هذه المبادئ: تونس دولة حرة مستقلة، الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها وتحقيق أهداف الثورة أولويتها. السلطة للشعب يمارسها في مجلس منتخب ضمن نظام برلماني يفصل بين السلطات ويوازن بينها ويحترم استقلال القضاء والحريات العامة والفردية ويضمن المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات. الكرامة عبر تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الحق في الشغل والصحة والسكن والتعليم المجاني والإجباري وحماية حقوق المرأة وتفعيل دورها وصيانة كيان

(١) بيان رئيس الحركة راشد الغنوشي بتاريخ ٥ شتنبر.

(٢) انظر: نص البيان الذي صدر بتاريخ ٩ شتنبر ٢٠١١م على موقع حزب حركة النهضة.

الأسرة وتوازنها. استقلالية المجتمع المدني وضمان الحق النقابي»[1].

- إعلان النهضة أنها ستقبل بنتائج الانتخابات مهما كانت النسبة التي يحصل عليها الحزب، طالما استجابت لشروط الشفافية والنزاهة[2].

- إعلان النهضة عزمها على التزام التوافق والشراكة في إدارة شؤون البلاد مع أوسع القوى السياسية إذا منحها الشعب الثقة[3].

- الاتفاق على أجندة سياسية انتقالية تبتدئ بإجراء انتخابات لإحداث المجلس التأسيسي الذي يضطلع بصياغة دستور البلاد.

المسار الانتقالي في تونس:

- وقعت الأحزاب التونسية الممثلة في هيئة تحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي «التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وحركة التجديد، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وحركة الوطنيين الديمقراطيين، وتونس الخضراء، والحزب الديمقراطي التقدم، وحركة النهضة، وحزب العمل الوطني الديمقراطي، وحزب الطليعة العربي الديمقراطي، والحزب الاشتراكي اليساري، وحزب الإصلاح والتنمية» على وثيقة (إعلان

---

(١) انظر: نص بيان حركة النهضة عن المجلس التأسيسي في موقع حزب حركة النهضة ضمن البيانات دون تاريخ نشر.

(٢) بيان توضيحي من الأمين العام لحركة النهضة بتاريخ ١٩ أكتوبر ٢٠١١م. انظر نصه ضمن بيانات الحزب في الموقع الرسمي له.

(٣) المصدر السابق.

المسار الانتقالي) التي اعتبرت بمثابة خريطة طريق نحو الديمقراطية في تونس، وقد تضمنت الوثيقة ما يلي:

ـ ضرورة التزام الموقعين بموعد الانتخابات المقر في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ لانتخاب المجلس التأسيسي.

ـ التعهد باحترام مدونة سلوك الأحزاب السياسية والمرشحين والصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخابات وذلك خلال كامل المرحلة الانتقالية لضمان الاحترام المتبادل بين المتنافسين السياسيين.

ـ تحييد أماكن العبادة والمؤسسات التربوية والإدارية وأماكن العمل عن كل دعاية انتخابية.

ـ ضرورة الاتفاق على ألا تتجاوز فترة أعمال المجلس التأسيسي مدة السنة على أقصى تقدير حتى تنصرف البلاد ومؤسساتها لمعالجة جملة القضايا الأساسية الملحة خاصة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

ـ الدعوة إلى استمرار التشاور والتوافق بين مختلف الأطراف لحسن إدارة هذه المرحلة الانتقالية الجديدة، بالإضافة إلى وضع تصور عام يتسم بالمرونة لكيفية انتقال السلطات مباشرة اثر انتخاب المجلس.

ـ يحدد المجلس التأسيسي النظام الجديد للسلطات العامة، وينتخب رئيس الدولة الجديد على أساسه، مع تكليف رئيس الدولة الجديد شخصية بتشكيل الحكومة بعد التشاور مع

المجموعات المكونة للمجلس على أن تواصل الحكومة الانتقالية الحالية تصريف الأعمال إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة.

ثانياً: النموذج المصري:

الإخوان المسلمون في مصر:

لا يختلف مسار انخراط الإخوان في الثورة المصرية عن المسار الذي سلكته حركة النهضة في توجيه وضع ما بعد الثورة. فباستثناء انخراط الإخوان في الثورة، والذي أملته التطورات التي عرفها مسارها، يكاد يكون المسار واحدا، بدءا بمرحلة التطهير، والتي استهدفت بقايا النظام في بنية الدولة وهياكلها وأجهزتها، لا سيما منها الأمنية والمطالبة بمحاكمة رموز الدولة بدءاً من الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك، ومرورا بمواجهة كل المناورات السياسية التي كان القصد منها الالتفاف على الثورة، وتحريف مسارها، وانتهاء بالمشاركة الوازنة في صنع ترتيبات ما بعد الثورة سواء على مستوى التعديلات الدستورية، أو على مستوى القوانين الانتخابية ووصولا إلى المرحلة الانتخابية.

ربما كانت نقطة الخلاف في المسارين، هو وضع مؤسسة الجيش في مصر ممثلة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذي كان توجه الإخوان يمضي في اتجاه عدم التصادم معها، مع الدعوة إلى تسريع نقل السلطة إلى جهة مدنية، ومقاومة أي دعوة لتأجيل لانتخابات، وهو تقريباً نفس الموقف الذي اتخذته حركة النهضة، سواء في ظل مشاركتها في الهيئة العليا لحماية

الثورة والإصلاح السياسي، أو في ظل انسحابها منها وممارستها لضغوط سياسية من أجل التصدي لأي تحريف لصلاحياتها والمهمة المحددة التي أنيطت بها.

وبشكل عام يمكن أن نرصد موقف الإخوان من خلال مسار بياناتهم كما يلي:

*** مستوى التطهير:**

ـ مطالبة الإخوان المجلس العسكري والحكومة باتخاذ الإجراءات التي تكفل سرعة محاكمة الرئيس المخلوع حسني مبارك، وكل رموز نظامه، وبخاصة الذين تورطوا في أعمال البلطجة والعنف وقتل المتظاهرين منذ اندلعت ثورة ٢٥ يناير وحتى إعلانه التنحي[١].

ـ دعوة الإخوان المسلمون الشعب المصري إلى المشاركة في جمعة التطهير التي كان من أبرز شعاراتها الإسراع بتغيير المحافظين، وحل المجالس المحلية والاتحاد والنقابات العمالية، وإعادة فتح ملفات نهب أراضي الدولة وبيع القطاع العام[٢].

ـ تأكيد الإخوان على ضرورة حل الحزب الوطني وملاحقة أعضائه ورموزه، وكذلك المحافظين وأعضاء المجالس المحلية والاتحاد والنقابات العمالية قضائيّاً على جرائمهم في حقِّ مصر

---

(١) انظر رأي الإخوان: «المشاركة في جمعة التطهير» نشر بالموقع الرسمي للإخوان بتاريخ ٦ أبريل ٢٠١١م.

(٢) المصدر السابق.

والمصريين[1].

- تعبير الإخوان عن قلقهم من عودة جهاز مباحث أمن الدولة من خلال نقل ضباطه وهيئاته إلى قطاع الأمن الوطني، واعتبار ذلك التفافاً على مطالب الثورة وإيذاناً بعودة الاحتقان. والتأكيد على أنهم مع عودة جهاز الشرطة لممارسة عمله في ضبط الانفلات الذي يشهده الشارع المصري الآن، لكن بتغييرٍ في الشكل والمضمون[2].

- يدعم الإخوان المسلمون موقف العديد من القوى السياسية بعدم القيام بأية مظاهرات، أو القيام بمسيرات أو مظاهرات إلى مدينة شرم الشيخ؛ لمنح الفرصة كاملةً لجهات التحقيق لإنجاز مهامها؛ بما يحقق مصالح الشعب المصري في تعقب ومعاقبة الفاسدين، مع التلويح بإمكانية الرجوع إلى ميدانَي التحرير والقائد إبراهيم وغيرهما في كل المحافظات إذا لزم الأمر، وبتوافقٍ عام وإعلان مسبق ولوقتٍ محددٍ، دون اعتصامٍ أو تعطيلٍ للمؤسسات والعمل والإنتاج والمرور[3].

- تعبير الإخوان عن قلقهم من شروط محاكمة العدلي وزير الداخلية ألأسبق وستة من معاونيه وتعبيرهم عن مخاوفهم من تعيين رئيس المحكمة المستشار عادل عبد السلام جمعة لاعتبار

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر رأي الإخوان: «تعليق المظاهرات ومحاكمة النظام المخلوع» المنشور بالموقع الرسمي بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠١١م.

علاقته القديمة بالنظام السابق[1].

ـ دعوة الإخوان المسلمون إلى إصدار قرار بقانون يحرم قيادات الحزب الوطني المنحل من ممارسة العمل السياسي لفترة زمنية يحددها القانون واعتبارهم ذلك الطريق الأمثل لبدء ممارسة سياسية سليمة بعد الثورة[2].

*** مستوى مقاومة المناورات وكل ما من شأنه تحريف مسار الثورة:**

ـ إدانة الإخوان للفتن الطائفية التي تفتعل في مصر، وتأكيدهم على وجود أياد خفية تستثمر هذه الفتن للالتفات على أهداف الثورة[3].

ـ دعوة الإخوان الجهات المختصة إلى سرعة القبض على الفاسدين وضباط أمن الدولة والداخلية المتورطين في إثارة الفتنة، وتقديمهم إلى المحاكمة العاجلة والعادلة، وكذلك سرعة نقل الرئيس المخلوع إلى مستشفى سجن طره، وتفريق المسئولين السابقين المحبوسين في سجن المزرعة على عددٍ من السجون؛ واعتبار بقاء مبارك خارج السجن، فضلاً عن تجميع المسئولين

---

(١) انظر رأي الإخوان «محاكمة العادلي والثورات العربية» المنشور بالموقع بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠١١م.

(٢) انظر رأي الإخوان: «أحداث خطيرة في مصر والعالم» في موقعهم الرسمي، نشر بتاريخ ٨ يونيو ٢٠١١م.

(٣) انظر رأي الإخوان: «إمبابة والانفلات الأمني» المنشور بالموقع الرسمي للإخوان بتاريخ ٢١ ماي ٢٠١١م.

المسجونين في مكان واحد، بؤرة تآمر واستفزاز تؤدي إلى دعم مخططات الثورة المضادة[1].

- إدانة الإخوان لأحداث امبابة، وتأكيدهم على وجود مخطط لإثارة الفتنة الطائفية بقصد الالتفاف على أهداف الثورة[2].

- تأكيد الإخوان المسلمون أن مشاركتهم في الحوار الوطني الذي دعا إليه الدكتور عبد العزيز حجازي كان من أجل ترسيخ مبدأ اليد الممدودة، وتأكيدهم في الوقت ذاته على أن تعدد منافذ الحوارات يؤدي إلى الإرباك في حركة الشعب الثورية، وأن ساحة الحوار المنتج الفعال هي مجلساً الشعب والشورى والمجالس المنتخبة التي خولها الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية تشكيل وانتخاب الهيئة التأسيسية لعمل الدستور، وأن ما سوى ذلك هو التفاف على الإعلان الدستوري[3].

- انتقاد الإخوان لدعوات بعض الأطراف إلى تأجيل الانتخابات دون مبرر واضح[4].

- شجب كل صور الانفلات الأمني، والدعوة إلى فرض

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر رأي الإخوان: «لن نشارك في مظاهرة الجمعة» المنشور بموقعهم الرسمي بتاريخ ٢٥ ماي ٢٠١١م.

(٤) انظر رأي الإخوان: «الانتخابات أولاً» المنشور بموقع الجماعة الرسمي بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠١١م.

هيبة الدولة، وانتقاد أسلوب المجلس الأعلى للقوات المسلحة في التعامل مع بعض التظاهرات[1].

*** مستوى ترتيب الوضع الانتقالي:**

- تأييد التعديلات الدستورية: حيث دعت جماعة الإخوان المسلمين إلى التصويت بالإيجاب لصالح التعديلات الدستورية التي أقرتها لجنة تعديل الدستور برئاسة المستشار طارق البشري؛ وعللت ذلك باعتباره البداية لأي تغيير متوقَّع، والطريق إلى تعديل الدستور بشكل كامل، وأنها أفضل طريقة للخروج بالبلاد من عنق الزجاجة.

- تثمين سعي المجلس الأعلى للقوات المسلحة لنقل السلطة بشكل سلمي في ظرف ستة أشهر.

- الاتفاق على أجندة ترتيب وضع ما بعد الثورة والذي يبتدئ بالانتخابات البرلمانية، ثم انتخاب الهيئة التأسيسية التي ستقوم بوضع الدستور.

- رفض الإخوان لإجراء انتخابات رئاسية قبل البرلمانية، وتحذيرهم من مخاطر الدعوات التي تطالب بتأجيل الانتخابات البرلمانية.

- قرار الإخوان عدم المشاركة في جمعة الغضب التي تمت الدعوة إليها يوم ٢٧ مايو ٢٠١١م معتبرين أن الضغط بهذه

---

(١) انظر رأي الإخوان: «دلالات محاكمة الرئيس المخلوع» المنشور بموقع الجماعة الرسمي بتاريخ ٣ غشت ٢٠١١م.

المظاهرات من أجل وضع دستور جديد، وتشكيل مجلس رئاسي هو قفز واضح على إرادة الشعب المصري.

ـ الإعلان عن المشاركة في «جمعة وحدة الصف» بتاريخ ٢٩ يوليوز ٢٠١١م بهدف رفض إصدار وثيقة المبادئ الفوق دستورية، والتي تعتبرها جماعة الإخوان التفافاً على نتيجة التعديلات الدستورية التي أقرت في استفتاء ١٩ مارس بغالبية كبيرة.

ـ انخراط الإخوان في الحوار الوطني من أجل إقرار نظام انتخابي تتوافق عليه القوى السياسية[١].

ـ إعلان الإخوان عن «حزب الحرية والعدالة» وتأكيدهم على استقلاليته التنظيمية والإدارية والمالية عن الجماعة، وأنه يحمل رسالة الجماعة وفكرتها الإسلامية في مجال العمل الحزبي السياسي المتخصص والمنافسة على السلطة[٢].

ـ دعوة الإخوان إلى تقوية دور لجنة الانتخابات، والتقليل من دور وزارة الداخلية؛ لينحصر في المشاركة في حماية العملية الانتخابية، وتأكيدهم على أهمية أن يحقق القانون في صيغته النهائية مبدأ تكافؤ الفرص لكلٍّ من الأحزاب والأفراد المستقلين،

---

(١) انظر رأي الإخوان «البحث عن نقاط الاتفاق البحث عن نقاط الاتفاق» المنشور بموقع الجماعة الرسمي بتاريخ فاتح يونيو ٢٠١١م.

(٢) انظر رأي الإخوان «نتائج إيجابية للثورة» المنشور بالموقع الرسمي للجماعة بتاريخ ٤ ماي ٢٠١١م.

حتى تعكس نتائج الانتخابات رغبات وتطلعات الشعب كله[١].

ـ انتقاد الإخوان للإعلان الدستوري الذي صدر يوم ٢٨/ ١٠/ ٢٠١١م واعتراضهم على قوانين الانتخابات ومطالبهم بتعديلها لا سيما ما يتعلق بالقائمة النسبية، ودعوتهم إلى نظام انتخابي يجمع بين القائمة والفردي[٢].

ـ اعتبار الانتخابات مقدمة لحالة الاستقرار السياسي، وأن الحل الجذري لكل المشكلات المصرية لن يتحقق إلا باستكمال بناء مؤسسات الدولة، وانتقال السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة انتخاباً حرّاً نزيهاً من الشعب[٣].

ـ موافقة الإخوان على الدعوة التي دعا لها المجلس الأعلى للقوات المسلحة القوى السياسية إلى حوار حول القوانين الانتخابية، والتزامهم بالمطالب التي أعلن عنها التحالف الديمقراطي وعلى رأسها تعديل قانون الانتخاب[٤].

ـ موافقة المجلس العسكري على تعديلات القوى السياسية للقوانين الانتخابية وإدخاله تعديلات على القانون استجابة لمطالب

---

(١) انظر بيان من الإخوان: حول الإعلان الدستوري الأخير وقوانين الانتخابات والجدول الزمني للانتخابات والذي صدر بتاريخ ٢٨ شتنبر ٢٠١١م ونشر بالموقع الرسمي للجماعة.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر رأي الإخوان: «الانتخابات والاستقرار» والمنشور بموقع الجماعة بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١١م.

(٤) انظر رأي الإخوان: «البحث عن نقاط الاتفاق البحث عن نقاط الاتفاق» المنشور بموقع الجماعة الرسمي بتاريخ فاتح يونيو ٢٠١١م.

الأحزاب السياسية، بحيث أصبحت ثلثا المقاعد بنظام القائمة والثلث الباقي بنظام الفردي.

وبشكل عام، تمكننا الملاحظة الرصدية من الوقوف عند العديد من الملاحظات التي نقدر أنها ستفيدنا في تحليل مواقف الإخوان طبقا للنموذج التفسيري الذي اقترحناه في الفصل الأول من هذا البحث:

ـ **الملاحظة الأولى**: الحضور القوي في كل المحطات، والتزام التعليق عليها كل أسبوع ضمن بيانات تأخذ بعين الاعتبار التطورات المحلية والإقليمية والدولية، وهو ما يعني إصرار الإخوان على أن يكونوا طرفاً قوياً في صناعة الوضع الانتقالي في مصر، حتى يتمكنوا من ضمان موقع سياسي وازن في المستقبل السياسي لهذا البلد.

ـ **الملاحظة الثانية**: مراجعة الإخوان لبعض المواقف التي ابدوا صرامة في تبنيها، ومن ذلك على سبيل المثال، الموقف من تأجيل الانتخابات.

ـ **الملاحظة الثالثة**: وجود ثبات في الموقف من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، إذ ظل محكوما بالإقرار بدوره المركزي في صناعة الانتقال الديمقراطي في مصر وحماية البلد ودعم الاستقرار، وفي الوقت ذاته دعوته إلى النقل السلمي للسلطة مع تسجيل ملاحظات على الأداء الأمني في التعامل مع المظاهرات دون التورط في موقف حدي، إذ غالباً ما كان الإخوان يدعون

إلى تحقيق في الأحداث، وعدم التسرع في إطلاق الأحكام إلا بعد أن يثبت الدليل على تورط جهة ما في جرائم ممارسة القتل والعنف ضد المدنيين المتظاهرين.

ـ **الملاحظة الرابعة:** حرص الإخوان على قضية التطهير والتخلص من إرث النظام السابق ورموزه، خاصة في الجانب السياسي، وذلك من خلال الدعوة والمطالبة في كل البيانات تقريبا بإقرار قانون العزل السياسي. وهذا يدل على وجود تقدير سياسي تتبناه الجماعة، يرى أن الإبقاء على بقايا النظام وعدم تفعيل قانون العزل السياسي سيجعل الخارطة السياسية تتسم بالغموض الذي لا يمكن معه تصور مآل الوضع السياسي، وموقع الجماعة ضمنه.

ـ **الملاحظة الخامسة:** تأكيد الجماعة على الاستقرار السياسي، وحرصها على تأمين الوحدة الوطنية، ومنع أي انجرار إلى الفتنة الطائفية. إذ غالبا ما كانت الجماعة تصوغ بياناتها بمنطق وجود مؤامرة تستهدف الوحدة الوطنية لمصر، وترمي إلى خلق الفتن الطائفية، بل غالباً ما كانت تقيم العلاقة بين بقايا النظام والأحداث التي تمت على خلفية طائفية. وواضح أن مقصود الجماعة، كما في الملاحظة السابقة، منع أي عنصر يمكن أن يشوش على نصاعة الخارطة السياسية، حتى تضمن الجماعة من جهة، مرور ترتيبات التوافق على الوضع الانتقالي بكل نجاح وبسرعة، ومن جهة أخرى، إزالة كل الحواجز والمشوشات التي تمنع أو تؤخر تصدرها للمشهد السياسي.

ـ **الملاحظة السادسة:** يلاحظ عدم وجود استقرار في الخطاب السياسي الخاص بالموقف من القوى الدولية، وبشكل خاص، الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يتأرجح هذا الخطاب بين الخطاب التقليدي الذي يتهم الدول الغربية بدعم النظم الاستبدادية وعرقلة الثورة، مروراً بالخطاب السياسي المعتدل الذي يدعو أمريكا إلى احترام إرادة الشعوب، ووصولاً إلى خطاب رجالات الدولة الذين يطمئنون الدول الغربية، ويقللون من شأن التيار السلفي، بل ويجعلون أنفسهم كضمانة لئلا تصبح مصر تحت سلطة الهيمنة السلفية.

حالة التفاعل بين السياق الداخلي والخارجي: الثورة والإصلاح من الخارج:

التجمع اليمني للإصلاح:

سنكون مضطرين في الحالة اليمنية أن نتحدث عن الحركة الإسلامية ممثلة في التجمع اليمني للإصلاح باعتبارها جزءاً من قوى المعارضة السياسية، وسنحاول في هذا السياق رصد مسار مواقف الحركة الإسلامية وفق المحطات الآتية:

ـ انخراط الحركة الإسلامية بقوة في الحراك الثوري ابتداء من نهاية المهلة التي تم إعطاؤها للنظام السياسي، وانضمام أحزاب المعارضة بصفة رسمية إلى صف الثورة.

ـ انطلاق مناورات النظام السياسي ـ الثورة المضادة ـ عبر خروج مناصريه إلى ميدان التحرير وبداية الاشتباكات بين قوى

الثورة وأنصار النظام، وبروز بوادر الارتباك في السلوك السياسي للنظام «في مواجهة المظاهرات، وفي المبادرات التي يطرحها، وفي ردوده على عناوين الثورة ومواقف المعارضة، في التعامل مع الإعلام خاصة منه الإعلام الخارجي».

ـ توسع دائرة الاحتجاجات، وانخراط شرائح واسعة من الشعب وفعاليات أخرى من المجتمع المدني في الحراك الثوري، وبروز دعم دولي واسع لمطالب الثورة اليمنية.

ـ فشل النظام السياسي في كل مناوراته لمواجهة الثورة، سواء من خلال رهانه على أنصاره في الشارع، أو من خلال التهم السياسية التي وجهها للمعارضة (من كونها تقود انقلابا سياسيا وليس ثورة) وقوى الحراك الثوري في الشارع.

ـ اضطرار النظام السياسي إلى إطلاق مبادرة للحوار الوطني، لتلميع صورته وكسب بعض الوقت وتحريف مطالب بالثورة.

ـ بداية التدخل الدولي، وبشكل خاص الجوار الإقليمي للبحث عن تسوية للأزمة السياسية في اليمن.

ـ استثمار النظام السياسي للتدخل الدولي والإقليمي، ومحاولته إعادة صياغة موقفه من الحراك الثوري والسياسي «تأكيده على أن الأمر يتعلق بانقلاب سياسي وأن سقوط النظام السياسي سيهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة واستغلاله لفزاعة تنظيم القاعدة والحركة الحوثية لتنمية المخاوف الغربية والخليجية والسعودية بوجه خاص».

- تصدر المعارضة قيادة العمل الثوري عبر اللجنة التنظيمية التي حلت محل اللجنة الإشرافية.

- صدور النسخة الأولى من المبادرة الخليجية في ٣ إبريل ٢٠١١م ودعم القوى الدولية لها، وبروز مؤشرات التحول في الموقف الدولي لجهة اعتبار الحراك اليمني معبرا عن أزمة سياسية، لكن مع الإصرار على ضرورة الانتقال السلمي والفوري للسلطة حفاظا على استقرار اليمن.

- مناورات النظام السياسي وافتعاله لأسباب التأخير والتحلل من التوقيع على المبادرة.

- استمرار الضغط الإقليمي والدولي على النظام السياسي للتوقيع على المبادرة بعد إدخال عدة تعديلات عليها.

- إصرار المعارضة على ضرورة توقيع المبادرة التي تنص على مغادرة الرئيس للسلطة خلال شهر، واستمرار المظاهرات والاعتصامات في ميدان التحرير.

- استمرار مناورات النظام السياسي للتلكؤ في توقيع المبادرة بعد أن وقعت عليها قوى المعارضة السياسية (إيهام الرأي العام الدولي بوجود قوى شعبية كبيرة تعارض توقيع الرئيس للمبادرة).

- تعثر مسار توقيع المبادرة بسبب الاشتباكات التي أخذت طابعا عسكريا بعد اندلاع حالة الحرب بين وحدات الحرس الجمهوري والقبائل الموالية للثورة في تعز.

ـ تعرض مسجد دار الرئاسة لانفجار استهدف الرئيس وأركان نظامه في يوم الجمعة ٣ يونيو ٢٠١١م.

ـ دعوة أحزاب اللقاء المشترك إلى تشكيل مجلس وطني مثل جميع أطراف العمل الثوري والسياسي والاجتماعي.

ـ توقيع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وزعماء المعارضة على المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية لها في العاصمة السعودية بحضور خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز.

ترتيبات الوضع الانتقالي:

وتعتبر الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية بمثابة مذكرة تفسيرية للمبادرة، وقد تضمنت مراحل التنفيذ واشتراطاتها، والتزام كل الأطراف في مرحلتيها الأولى والثانية، وتتضمن الآلية في مرحلتها الأولى توقيع الرئيس اليمني أو نائبه على المبادرة الخليجية بصيغتها الأخيرة، ثم نقل سلطات الرئيس كاملة إلى نائبه وفق صيغة قانونية أعدت تضمن عدم جواز نقض القرار.

وتتضمن الآلية تسمية المعارضة لمرشحها لرئاسة الحكومة، على أن تسمي المعارضة والحزب الحاكم مرشحيها لتولي الحقائب الوزارية في الحكومة خلال أسبوع والتي ستكون من مهامها إعادة هيكلة الجيش والأمن بالتوافق مع نائب الرئيس.

وبعد إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، في موعد أقصاه تسعون يوما من تاريخ حصول الحكومة على ثقة مجلس النواب بمرشح توافقي هو نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي.

وتجري الانتخابات الرئاسية المبكرة تحت إشراف لجنة الانتخابات الحالية، ويشكل نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي لجنة عسكرية برئاسته لإنهاء الانقسام في المؤسسة العسكرية، ومساعدة الحكومة على إزالة التوتر العسكري والأمني.

وتقوم الحكومة بتشكيل لجنة للحوار مع الشباب المعتصمين في مختلف الساحات، وتقدم الحكومة قانونا يمنح الحصانة القانونية والقضائية للرئيس صالح وأركان حكمه يقره مجلس النواب، بما في ذلك المعارضة، وتكون القرارات في مجلس الوزراء توافقية خلال المرحلتين الأولى والثانية، وإذا تعذر التوافق، يقوم رئيس الوزراء بعرض الموضوع على الرئيس المنتخب ويكون قراره نافذاً.

تفيد الملاحظة الرصدية لهذه الحالة، تفاعل أربع استراتيجيات مختلفة، استراتيجية الحراك الثوري المراهن على الإطاحة بالنظام السياسي وإسقاط رموزه، وإحداث إصلاحات جوهرية في بنية الدولة، واستراتيجية الحراك السياسي الذي انخرط في الحراك الثوري وحول مساره إلى حراك سياسي لفرض إصلاحات سياسية ودستورية مع رفع سقف المطالب السياسية لحظة اشتداد الحراك الثوري، واستراتيجة النظام السياسي الذي استطاع أن يناور من أجل استقطاب التدخل الدولي لخدمة أجندته أو على الأقل منع التطور العمودي لأجندة الحراك الثوري والحراك السياسي، ثم الاستراتيجية التي هي حصيلة التفاعل بين الموقف الدولي والموقف الإقليمي والتي أفرزت المبادرة الخليجية

الأولى، واضطرت إلى أن تعدلها مع تفاعلات السياق اليمني المحلي لتخرج في شكلها النهائي بسقف أقل من سقف النسخة الأولى.

بيد أن ما يهمنا أكثر في هذا البحث هو كون الحراك السياسي، وضمنه فعاليات الحركة الإسلامية ممثلة في التجمع اليمني للإصلاح، كان محكوما بسقف هذه المبادرة، بحكم المعادلة اليمنية السياسية برمتها، والتي يحضر فيها البعد الدولي بقوة لاعتبارات اقتصادية وسياسية واستراتيجية.

حالة التغيير في إطار الاستقرار: الحالة المغربية:

بالنسبة إلى الحالة المغربية، فقد تطور السياق بشكل طبيعي، وكان المحدد الحاسم فيه هو شكل استجابة النظام السياسي للحراك الشعبي والسلوك السياسي الذي حكم تعامل الفاعلين السياسيين مع جواب النظام السياسي.

في البدء، تم التعامل مع الحراك الشعبي من قبل النظام السياسي كما لو كان حالة احتجاجية طبيعية داخل النسق السياسي المغربي. فبالإضافة إلى التعامل السلمي مع المسيرات والمظاهرات، تم فتح نقاش عمومي داخل وسائل الإعلام العمومية حول مطالب التعبيرات الشبابية. وكان القصد من هذه الإستراتيجية التي اعتمدتها السلطات السياسية، هو تسييج السقف السياسي للحراك، حتى تصبح حركة احتجاجية لا تتغيى تغيير بنية الدولة ورموزها السياسية. ثم انتقلت السلطات السياسية إلى

الخطوة الثانية المتمثلة ببعض المبادرات الجزئية سواء على المستوى السياسي الحقوقي، وذلك عبر إحداث انفراج سياسي نسبي بإطلاق سراح القيادات السياسية[1]، أو على المستوى الاجتماعي عبر فتح فرص جديدة لتوظيف العاطلين أصحاب الشواهد الجامعية الذين يفترض أنهم يمثلون وقود الحراك الشعبي، ثم الدخول في حوار اجتماعي مع النقابات وإقرار اتفاق بموجبه تم إقرار زيادات في الرواتب لموظفي الدولة حتى يتم تحييد قطاع التعليم برمته عن الحراك، بحكم أنه كان يفجر الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية في كل المحطات الاحتجاجية التي عرفها المغرب.

لكن استمرار الحراك، وقوة الضغط السياسي الذي مارسته القوى السياسية، وفي مقدمتها حزب العدالة والتنمية، بسبب عدم الإقدام على أي مبادرة سياسية تقطع مع عهد التحكم في المشهد السياسي، دفع النظام السياسي إلى فتح ورش الإصلاح الدستوري في ٩ مارس، والذي أطلق دينامية التشاور مع القوى السياسية والمدنية حول الإصلاح الدستوري دامت حوالي ثلاثة أشهر، ليتم بعد ذلك الاستفتاء عليه في فاتح شهر يوليوز، وتنطلق بعد ذلك

---

(١) تم الإفراج عما تبقى من القيادات السياسية الستة الذين اعتقلوا على خلفية شبكة بلعيرج الإرهابية، ومن بينهم زعيم حزب الأمة محمد المرواني، والأمين العام لحزب البديل الحضاري مصطفى المعتصم، وعضو المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية ماء العينين العبادلة، بالإضافة إلى مراسل قناة المنار بالمغرب السريتي، كما تم الإفراج عن بعض معتقلي ما كان يعرف بالسلفية الجهادية الذين تم محاكمتهم على خلفية أحداث ١٦ ماي دون توفير شروط المحاكمة العادلة لهم.

دينامية جديدة تتعلق بالإعداد للانتخابات التشريعية التي تمت في ٢٥ نونبر ٢٠١١م.

سنقتصر في هذه الحالة على ذكر مواقف حزب العدالة والتنمية لاعتبار أن حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية بالإضافة إلى نقابة الاتحاد الوطني للشغل ومنظمة التجديد الطلابي ومنظمة الوعي النسائي انخرطوا في مبادرة الإصلاح الوطني التي تم إطلاقها[١].

مواقف حزب العدالة والتنمية:

١ ـ تثمين الحزب لتجاوب الخطاب الملكي للتاسع من مارس مع انتظارات وتطلعات الشعب المغربي بكل مكوناته الحزبية والنقابية والمدنية والشبابية، ومن ذلك المطالب الإصلاحية الأساسية التي ما فتئ حزب العدالة والتنمية يؤكد عليها في وثائقه المرجعية وبرامجه السياسية[٢].

٢ ـ تأكيد الحزب على ضرورة توفير كل الضمانات السياسية والإجراءات المواكبة اللازمة من أجل حسن تنزيل الإصلاحات المذكورة، وتوفير الشروط اللازمة لإنجاح هذا الورش الكبير. وذلك بتوفير مناخ إيجابي يوافق روح الخطاب الملكي، من خلال إشارات يكون من شأنها تأكيد العزم على القطع مع بعض رموز الحقبة السابقة، وتصفية مخلفاتها من قبيل السعي للتحكم في

---

(١) بلاغ المكتب التنفيذي لحركة التوحيد والإصلاح بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١١م.

(٢) بيان الأمانة العامة بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١١م.

الساحة السياسية وفي الإعلام والاقتصاد والإدارة، ومعالجة الملفات التي عرفت متابعات قضائية لم تتوفر فيها شروط المحاكمة العادلة كما هو الشأن بالنسبة لعدد كبير من المعتقلين على خلفية الأحداث الأليمة لـ ١٦ ماي ٢٠٠٣م والمعتقلين السياسيين الستة[١].

- عزم حزب العدالة والتنمية على الانخراط الكامل بفعالية وقوة في هذا الورش الإصلاحي الكبير[٢].

- دعوة الحزب إلى ضرورة الإعداد الجيد للانتخابات القادمة، وأخذ الوقت اللازم لذلك، والتحذير من كل تسرع من قبيل الدعوة لانتخابات سابقة لأوانها لم تتوفر شروط نجاحها، مما ستكون نتيجته إعادة إنتاج الممارسات غير الديمقراطية السابقة التي لم يعد لها مجال في مغرب ما بعد ٩ مارس ٢٠١١م، وتؤدي إلى توليد إحباطات ستكون لها أوخم العواقب على التطور الديمقراطي والاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي.

- تأكيد الحزب على أن التعبير العملي والملموس عن الإرادة الحاسمة للإصلاح هو المسارعة إلى اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتدابير السياسية والإجراءات التنظيمية ذات الصلة بالإعداد الجيد للانتخابات «إلغاء اللوائح الانتخابية السابقة المعيبة واعتماد البطاقة الوطنية في كافة الاستشارات الانتخابية

(١) بيان الأمانة العامة بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١١م.

(٢) المصدر السابق.

القادمة بلوائح جديدة تشمل المواطنين الذين لديهم حق التصويت، تعيين لجنة مستقلة للإشراف على الانتخابات منعا لأي شكل من أشكال تدخل الإدارة والعمال والولاة الذين تم تعيينهم في سياقات تتنافى مع سياق الإصلاح الديمقراطي الذي يسعى المغرب لإنجازه بعد إنجاح الاستحقاق الدستوري، إعادة النظر في التقطيع الانتخابي وبناؤه على أساس معطيات موضوعية تضمن حقيقة تمثيلية القوى السياسية الوطنية وليس على أساس اعتبارات التحكم في الخريطة السياسية»[١].

ـ التأكيد على أن إنجاح الانتقال الديمقراطي رهين بتعزيز أجواء الثقة، ومن ذلك إكمال مسلسل إطلاق سراح المعتقلين على خلفية أحداث ١٦ ماي غير المتورطين في أعمال إرهابية، والإعداد الجيد للانتخابات، ووضع كافة الضمانات القانونية والتنظيمية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تفرز مؤسسات ديمقراطية فعالة وذات مصداقية.

ـ استنكار الحزب اللجوء إلى الاستخدام المفرط للقوة والممارسات العنيفة بقصد الردع والانتقام في مواجهة الحق في التظاهر السلمي مما يتنافى مع الرشد في التدبير السياسي والأمني[٢].

ـ تقديم الحزب لمذكرته حول الإصلاح الدستوري والتي

(١) بيان الأمانة العامة بتاريخ ٩ ماي ٢٠١١م.
(٢) بلاغ الأمانة العامة بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١١م.

تضمنت ضرورة تمكين المغرب من دستور ديمقراطي يعزز الفصل بين السلطات والتمييز الواضح بينها ويجسد سيادة الأمة من خلال برلمان منتخب ذي صلاحيات واسعة تمكنه من القيام بدوره كاملا في التشريع ومراقبة عمل الحكومة، وحكومة منبثقة عن الإرادة الشعبية بواسطة انتخابات حرة ونزيهة وتمارس مهامها التنفيذية كاملة وتتحمل مسؤوليتها عن تلك الممارسة، وقضاء مستقل، وإدارة محايدة[١].

ـ تأكيد الحزب على ضرورة إقرار إسلامية مرجعية الدولة المغربية وهوية المغرب ومكانة اللغة العربية والانتماء الحضاري للمغرب والوحدة الدينية للمغاربة ضمن مشروع وثيقة الدستور[٢].

ـ تنبيه الحزب على خطورة تبني بعض التوجهات وبعض الصياغات الغامضة من قبيل «حرية المعتقد»، التي تفتح المجال لمخططات تستهدف الوحدة الدينية والمذهبية للمغرب والمغاربة[٣].

ـ تأكيد الحزب على ضرورة تمكين الهيئات الحزبية والمنظمات النقابية من النص الكامل لمسودة الدستور حتى يتأتى التعرف بالتفصيل على مضامينها وإبداء ملاحظاتها حولها في أفق بلورة توافق وطني لتكون لحظة الاستفتاء لحظة عرس إجماع وطني[٤].

---

(١) انظر: مذكرة حزب العدالة والتنمية للإصلاح الدستوري في الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية.

(٢) بيان الأمانة العامة بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠١١م.

(٣) المصدر السابق.

(٤) بيان الأمانة العامة بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠١١م.

ـ خوض الحزب لحملة شعبية في جميع تراب المغرب من أجل دعم الدستور، وتأكيده على أن مصادقة الشعب المغربي على الدستور مع استمرار الحراك في الشارع رسالة واضحة لكافة الفاعلين السياسيين مقتضاها أن المغاربة مع المشروعية والمؤسسة الملكية والاستقرار، ولكنهم لا يقبلون أن يستمر نهج التحكم في الحياة السياسية.

ـ اعتبار مبادرة الملك للإصلاح الدستوري خطوة استباقية وشجاعة أدت إلى تنفيس الاحتقان وإعطاء الأمل من خلال دستور تبناه الشعب، ولكنه لا يعتبر كافيا لتجاوز منطقة الاضطراب بسلام.

ـ تأكيد الحزب بعد تأييده للدستور على أن الاستقرار والطمأنينة يقتضيان إجراء انتخابات نزيهة تنتج مؤسسات ذات مصداقية وفعالة، وكذا مواصلة استكمال إجراءات تعزيز الثقة في مسار الإصلاح.

ـ تأكيد الحزب على أن إن انتخابات متسرعة لا يمكنها أن تعالج الاختلالات التي أدت إلى إفراز البرلمان، وتأكيده على ضرورة أن تقدم السلطات السياسية على إجراءات الثقة قبل المحطة الانتخابية: وتضم هذه الإجراءات: «تصفية ملف الاعتقال السياسي وتعزيز الحريات العامة وحقوق الإنسان، وإطلاق سراح المعتقلين على خلفية الاحتجاجات وكذا الصحفي رشيد نيني، وإلغاء اللوائح الانتخابية الحالية، واعتماد لوائح مأخوذة من

سجلات البطاقة الوطنية، واعتماد البطاقة الوطنية وثيقة وحيدة في التسجيل والتصويت، وإعادة النظر في إدارة ترابية تكونت في زمن هيمنة نهج التحكم، وتفعيل اللجنة الوطنية لتتبع الانتخابات، حتى لا يبقى الإشراف وتدبير الانتخابات قاصراً على الإدارة الترابية وحدها، وإعداد قوانين انتخابية تضمن نزاهة الانتخابات وفعالية المؤسسات المنبثقة عنها، وبعد ذلك يتم تحديد تاريخ الانتخابات، وذلك لئلا يؤثر ضغط تحديد ذلك التاريخ على جودة التحضير»[١].

- تأكيد الحزب رفضه لإجراء الانتخابات قبل توفير الشروط السياسية والقانونية لنزاهتها بما في ذلك تمكين المغاربة المقيمين بالخارج من حقهم في المشاركة في الانتخابات[٢].

- رفض الحزب التهم التي وجهتها له وزارة الداخلية بكونه يشكك في نزاهة الانتخابات، وتأكيده على الاستمرار في المطالبة بتوفير الشروط السياسية والقانونية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة[٣].

وعلى العموم، فقد كانت العناصر التي وجهت الخط السياسي للحزب في هذه المرحلة الدقيقة كالآتي:

- استثمار الحراك الشعبي والديمقراطي للضغط السياسي من

---

(١) بيان الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١١م.

(٢) بلاغ المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية ٧ غشت ٢٠١١م.

(٣) بلاغ الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية بتاريخ ٦ شتنبر ٢٠١١م.

أجل دحر النهج السلطوي، وإحداث إصلاحات سياسية ودستورية.

- الانخراط في السياق الدستوري والتحول من حزب سياسي معارض إلى طرف شريك في صناعة المستقبل السياسي للمغرب.

- الإصرار على الضغط من أجل إحداث إجراءات الثقة وفي مقدمتها وضع قوانين انتخابية ديمقراطية.

- المرونة السياسية في التعامل مع الرزنامة الانتخابية، ومحاولة استثمار اللحظة الدستورية والسياسية والانتخابية لإحراز تقدم يحدث تحولا في موازين القوى، ويدفع الحزب نحو مواقع جد متقدمة في التدبير الحكومي.

جماعة العدل والإحسان:

يمكن أن نرصد أربع مواقف كبرى ميزت السلوك السياسي لجماعة العدل والإحسان منذ انطلاق الحراك الشعبي الديمقراطي إلى الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية لاقتراع ٢٥ نونبر ٢٠١١م:

- **الموقف الأول**: الانخراط في الحراك واعتباره دليلا على صوابية اختيارها السياسي القائم على رفض الانخراط في العملية السياسية والرهان على هذا الحراك لإحداث تغيير جذري في بنية الحكم: ويندرج ضمن هذا الموقف كل البيانات والمواقف التي أصدرتها الجماعة، سواء من خلال هيأتها المركزية، أو من خلال

هيئاتها الموازية بشأن حملات القمع التي تعرضت لها مسيرات ٢٠ فبراير لا سيما بعد السياق الدستوري[١].

ـ **الموقف الثاني**: رفض السياق الدستوري: ويندرج ضمن هذا الموقف رفض منهجية صياغة الدستور، ورفض الانخراط في دينامية المشاورات التي أطلقتها لجنة إعداد الدستور، وانتقاد مواده ومقتضياته، وشجب أساليب السلطات السياسية في التسويق له، وانتقاد سياق الإعداد للاستفتاء، والطعن في نتائجها[٢].

ـ **الموقف الثالث**: انتقاد السياق الانتخابي: ويندرج ضمن هذا الموقف التحليل الذي قدمته جماعة العدل والإحسان بشأن السياق الدستوري والقوانين الانتخابية والتقطيع الانتخابي وقرار مقاطعة الانتخابات وموقفها من نتائجه[٣].

ـ **الموقف الرابع**: ويتمثل في قرارها مغادرة الحراك الشعبي الديمقراطي والانسحاب من فعاليات حركة ٢٠ فبراير بعد فوز العدالة والتنمية في انتخابات ٢٥ نونبر[٤].

---

(١) اختارت الجماعة أن تصدر بياناتها باسم بعض هيئاتها وبشكل خاص، شباب العدل والإحسان والهيئة الحقوقية.

(٢) انظر: التقرير الرصدي للجماعة عن استفتاء فاتح يوليوز والمنشور بموقعها الرسمي بتاريخ ٥ يوليوز ٢٠١١م.

(٣) بررت جماعة العدل والإحسان موقفها بمقاطعة الانتخابات بأسباب دستورية وسياسية وقانونية وتنظيمية. انظر بلاغ ـ الناطق الرسمي بتاريخ ٢٥ نوبر ٢٠١١م.
وانظر: وثيقة الجماعة التي صدرت بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠١١م، وبخصوص قراءتها لنتائج اقتراع ٢٥ نونبر.
انظر: بلاغ الجماعة الذي صدر بتاريخ ٢٥ نوينبر ٢٠١١م.

(٤) بيان الأمانة العامة للدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان بتاريخ ١٨ دجنبر ٢٠١١م.

أما بخصوص الموقف من نجاح حزب العدالة والتنمية ورئاسته للحكومة، فلم تصدر الجماعة أي بيان خاص بهذا الحدث لسبب مفهوم يتعلق بطبيعة العلاقة التي تربط التنظيمين الإسلاميين والرغبة في عدم التورط في موقف قد يؤدي إلى التشويش على مسار العدالة والتنمية. لكن هذا لم يمنع الجماعة من أن تعبر بشكل ضمني عن موقفها وذلك من خلال تأكيدها على «ألا شيء تغير، لأن التغيير الحقيقي ليس مرتبطاً بتغيير الحكومات وإنما ببنية النظام المغربي الذي لازال يحتكر كل السلطات»[١]. وقد اكتفت الجماعة ببعث رسالة إلى حركة التوحيد والإصلاح تعبر فيها عن موقفها من المسار الجديد الذي انخرطت فيه وتقدم قراءتها للوضع السياسي وتنبه حزب العدالة والتنمية الذي دخل إلى تجربة رئاسة الحكومة إلى فشل الرهان على الإصلاح من داخل مؤسسات النظام السياسي في ظل شروط التحكم والانفراد بالسلطة من قبل المؤسسة الملكية[٢].

والملاحظ أنه رغم الاختلاف البين في مواقف كل من حزب العدالة والتنمية وجماعة العدل والإحسان، ورغم تباين قراءتهما للواقع السياسي، ونوع السلوك السياسي الذي انتهجه كل واحد من التنظيمين، فإن موقف جماعة العدل والإحسان في آخر

---

(١) تصريح القيادي في مجلس الإرشاد عمر أمكاسو لموقع الجماعة على الرابط:
http://www.aljamaa.net/ar/document/51015.shtml

(٢) انظر: رسالة العدل والإحسان لحركة التوحيد والإصلاح، وانظر أيضاً: رد حركة التوحيد والإصلاح ضمن موقع الحركتين.

المطاف حسم الأمر لجهة اعتبار الحالة المغربية حالة تغيير في إطار الاستقرار بامتياز، إذ اختارت جماعة العدل والإحسان الانسحاب من الحراك الشعبي.

وبغض النظر عن التفسير الذي يمكن أن نعطيه لهذا الموقف ـ والذي حللناه في مقال خاص[1] ـ إلا أن مؤدى هذا الموقف وثمرته تسير في اتجاه تقوية ميزان قوى الفاعل السياسي الذي اختار الإصلاح في إطار الاستقرار وإضعاف القوى الأخرى التي لا تزال تراهن على الشارع لإحداث التغيير الراديكالي الجذري.

حالة الخيار العسكري مع الدعم الدولي: حالة ليبيا:

لا نملك معطيات كافية عن حقيقة دور الإسلاميين في الثورة الليبية، ولا طبيعة المكونات التي كانت على تفاعل مستمر مع التطورات، ولا المواقع القيادية التي احتلتها بعض الرموز الحركية الإسلامية، ويرجع ذلك إلى قوة الحراك الشعبي الذي مزج الطيف الثقافي والسياسي الليبي في مواجهة حملة الإبادة العسكرية التي شنها نظام العقيد القذافي ضد شعبه.

لكن مع ذلك، يمكن أن نميز على الأقل بين أربع مكونات أساسية كان لها دور كبير في صناعة الثورة الليبية ويتعلق الأمر:

ـ **الإخوان المسلمون**: إذ على الرغم من تراجع شعبيتهم في السنوات الأخيرة، بسبب تصالحهم مع نظام القذافي، إلا أنه

(١) انظر مقالنا: «رسائل العدل والإحسان» في جريدة التجديد المغربية بتاريخ ١٩ دجنبر ٢٠١١.

انخرطوا بقوة في الحراك الشعبي عبر آلته الإعلامية والاجتماعية والإغاثية.

- **الإسلاميون ورثة الجماعة الإسلامية المقاتلة**: ويقصد بهم الذين ورثوا تركة الجماعة الإسلامية المقاتلة، سواء منهم الذين خاضوا تجربة المراجعات، أو الذين لم يدخلوا في دينامية المراجعات، ولم يعلنوا انضمامهم إلى تنظيم القاعدة، وهم يعيشون بعد سقوط نظام القذافي مخاض التحول للالتحاق بإخوانهم الذين مارسوا المراجعات الفكرية والسياسية في ظل نظام العقيد معمر القذافي.

- **جبهة العلماء والتيار السلفي**: وتضم فعاليات مستقلة لا يجمعها تنظيم سياسي، لكنها قامت بدور مركزي في التأطير الديني والسياسي ضد العقيد القذافي، بل والتأصيل لخيار الجهاد من أجل تحرير ليبيا من نظامه.

- **تيار الحركة الإسلامية للتغيير**، وقد تأسست في لندن يوم ١٥ فبراير ٢٠١١م الماضي، حيث دعت بيان تأسيسي أصدرته قبل انطلاق شرارة الثورة الشعبية بيومين؛ أبناء التيار الإسلامي لمشاركة كافة أبناء الوطن وشبابه في الإعداد ليوم الغضب، وأعلنت في بيانها التأسيسي سلمية نضالها، وبعدها عن أساليب العنف والإكراه.

والواقع أن صورة التنظيمات الإسلامية وتشكيلاتها الفكرية والسياسية لم تكتمل بسبب القمع الذي كان يمارسه نظام القذافي.

فباستثناء الوضوح الذي يتميز به التيار السلفي، وورثة إرث بقايا الجماعة الإسلامية المقاتلة، وكذلك الأدبيات المؤطرة لفرع الإخوان المسلمين والحركة الإسلامية للتغيير التي أعلنت عن نفسها حديثا من خلال بيان تأسيسي، فإننا نقدر أن ما بعد الثورة هو الذي سيدفع نحو إعادة تشكيل الجسم الحركي الإسلامي، وهو ما بدأت بعد مؤشراته تظهر سواء من خلال تأسيس حزب الإصلاح والتنمية، أو من خلال مبادرات لتأسيس حزب جديد على غرار حزب العدالة والتنمية المغربي.

ومهما يكن، فإن الحيثيات التي دفعت الحركة الإسلامية بجميع مكوناتها إلى الانخراط في الخيار العسكري لتحرير ليبيا تجاوزت الاعتبارات الذاتية، وتجاوزت أيضاً المنطلقات الفكرية والسياسية التي يمكن أن تسوغ هذا التحول، بحيث كانت الاعتبارات الموضوعية محددة بشكل حاسم. فباستثناء الجماعة الإسلامية المقاتلة ـ أقصد بقاياها الذين لم يكونوا أعلنوا بعد التخلي عن الخط الجهادي ـ التي كانت واضحة في طرح الخيار الجهادي لتحرير ليبيا من نظام القذافي، فإن بقية التنظيمات الإسلامية تداعت إلى هذا الاختيار أو فرض عليها بسبب الحملة العسكرية التي قام بها القذافي لإبادة شعبه.

وفي جميع الأحوال، وريثما تتضح صورة الطيف الإسلامي الحركي في ليبيا، تدفعنا الملاحظة الرصدية إلى الاعتقاد بأن انجرار الحركة الإسلامية بجميع مكوناتها إلى الخيار العسكري لم يكن وليد تقدير سياسي لها وفق ما تتطلبه آليات اتخاذ القرار

السياسي، بقدر ما كان استجابة لخيار شعبي ضاغط لم تجد فيه الحركة الإسلامية أي خيار. كما تسجل الملاحظة الرصدية تريث كثير من القيادات الإسلامية، خاصة منها العلمية والمقربة من جماعة الإخوان المسلمين، في المسارعة إلى الإعلان عن أي موقف، إذ اكتفت بإدانة حملات الإبادة العسكرية التي يقوم بها نظام العقيد القذافي، ولم تتحول تصريحاتها إلى دعم الخيار العسكري إلا لاحقاً بعد أن أخذ الملف طابعه الدولي بتدخل الناتو والدعم الغربي وأيضاً دعم بعض الدول العربية وحجم الدعم الإعلامي والسياسي الذي قدمته بعض الدول العربية وبشكل خاص بعض دول الخليج وفي مقدمتها قطر والإمارات العربية المتحدة[1].

(١) انظر: نص الحوار الذي أجريناه مع ممثل المجلس الانتقالي الليبي في بريطانيا القيادي جمعة القماطي والمنشور بجريدة التجديد بتاريخ: ٢٢ يوليوز ٢٠١١م.

المبحث الثاني

التموقع السياسي للإسلاميين
نحو مقترب تفسيري

قدمنا في الفصل الأول، وتحديدا ضمن المبحث الثاني، معالم النموذج التفسيري الذي اعتمدناه في هذا البحث، ولم نلتزم بذكر الأطر النظرية التي استفدنا منها في تطوير هذا النموذج.

والحقيقة أنه لا يخفى على الباحث المتمرس بنظريات علم الاجتماع السياسي، أن هناك العديد من الأعلام الذين استفدنا من إسهاماتهم النظرية بدءا من النظرية الماركسية، ومرورا بنظرية الأنساق الأساسية والفرعية مع بارسونز[1]، ونظريات الفعل الاجتماعي والوظيفية البنائية، وانتهاء بإسهامات يورغن هابرماس النقدية. فالنموذج التفسيري الذي حاولنا تطويره لقراءة وتفسير

(١) انظر: النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرمارس، تأليف إيان كريب، ترجمة الدكتور محمد حسين غلوم، ومراجعة جابر عصفور من كتاب عالم المعرفة العدد ٢٤٤.
وانظر أيضاً: خطابات علم الاجتماع في النظرية الاجتماعية، تأليف جاك هارمان، تعريب الدكتور العياشي عنصر دار المسيرة ط ١، التاريخ ٢٠١٠م.

السلوك السياسي للإسلاميين، يستحضر «الموقع» و«الدور» و«الوظيفة» و«الفعل»، و«نسق العلاقات والتفاعلات» الذي يجمع «الفاعل» الإسلامي ببقية «الفاعلين» و«المدخلات» التي تحضر في عملية إنتاج القرار السياسي، وكيف يتم «تحويلها» في شكل «مخرجات»، كل ذلك ضمن تصور نسقي مرن يحاول أن يفسر المواقف والسلوكات السياسية التي أنتجها الفاعل السياسي ضمن السياقات السياسية التي وجد فيها.

طبعاً، لم نتبن نظرية الأنساق في شكلها الجامد المستقر كما ينظر لها «دافيد ايدسون»، ولم نأخذ من البنائية الوظيفية نزعتها المحافظة[١] التي تسعى إلى تبرير النسق القائم وتصحيح اختلالاته، وإنما استفدنا من المقترب النسقي المرن الذي لا يحكم معايير النظرية على حساب التفاعلات التي تجري على الأرض، بل يأخذ بعين الاعتبار دور التفاعلات في تغيير النسق وتطويره[٢].

وقد كان من مقتضى المنهج الذي اخترناه في هذا البحث أن نجعل النموذج التفسيري يشتغل من غير أن نغرق القارئ بالأطر النظرية.

---

(١) وينظر لها جبرائيل الموند الذي صاغ أفضل نموذج للحفاظ على النظام السياسي. انظر كتاب إيبستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي ـ النظرية المنهج. د. محمد نصر عارف المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

(٢) توفر إسهامات ديفيد أبتر إمكانات منهجية كبيرة يمكن استثمارها كنظرية في السياسات المقارنة لدراسة النظم السياسية في العالم العربي، بل ودراسة النسق السياسي وأشكال تفاعل الاستراتيجيات بين الفاعلين داخله.

وسواء تعلق الأمر بحالة الثورة بنموذجيها المصري والتونسي، أو بحالة التغيير في إطار الاستقرار بنموذجها المغرب والأردني، أو بحالة الحسم العسكري بنموذجها الليبي، أو بحالة التفاعل بين الداخل والخارج كما هو الشأن في المثال اليمني، فإن النموذج التفسيري الذي اقترحناه، يملك قدرته التفسيرية الشاملة، إذ أثبتت علمية الاختبار أنه يتمتع بالانسجام المنطقي.

وقبل المضي في اختبار النموذج التفسيري المقترح لدراسة هذه الحالة، نود أن نؤطر تحليلنا بمقدمة نظرية نحتاجها في كل الحالات التي سندرسها. ذلك أن الملاحظة الرصدية أفادت بأن التعبيرات الشبابية التي فجرت الثورة لم تستطع أن تتحول إلى فاعل سياسي تنظيمي يستثمر الإمكان الثوري، ويحوله إلى عائد سياسي، وأن الفاعل السياسي التنظيمي هو الذي قام بهذا الدور، مع أن وزنه في الحراك الثوري لم يكن مؤثرا بالقياس إلى عفوية الثورة. ولهذا الاعتبار، لم نلزم أنفسنا بالخوض في الأسباب التي جعلت التعبيرات الشبابية التي فجرت الثورة تعجز عن تحويل فعلها الثوري إلى عائد سياسي، ولن نخوض في آلية الانتقال من الفعل الثوري إلى الاستثمار السياسي. ما سنلتزمه في هذا التحليل كمسلمة افتراضية، أو كواقع عملي، هو أن الفاعل السياسي التنظيمي هو الذي ملك القدرة على تحويل العائد الثوري إلى عائد سياسي، وأنه في غياب أداة تنظيمية تقود الثورة، فإن الفاعل السياسي المنظم هو الذي يستفيد من ثمارها ويحول ذلك كله إلى عائد سياسي.

مؤكد أن هذه المسلمة الافتراضية تحتاج إلى تأطير نظري، ومؤكد أن النظرية الماركسية تقدم أجوبة كافية في هذا السياق، لكن سنضرب صفحاً عن هذا التأطير النظري مع أهميته، ونكتفي بتأكيد قوة هذه المسلمة الافتراضية بناء على الملاحظة الرصدية المطردة، ففي كل الثورات، بل وفي كل الحراك الثوري الذي انطلق في العالم العربي من اليمن شرقا إلى المغرب غرباً، لم تستطع التعبيرات الشبابية أن تتحول إلى أداة تنظيمية سياسية قادرة على تحويل الإمكان الثوري إلى فعل سياسي، بل مثلت حالة احتجاج سياسي واجتماعي، وتمكنت القوى السياسية أن تستثمر هذه الحالة، وأن تحول الإمكان الثوري إلى فعل سياسي سواء ضمن النسق السياسي القائم، أو بتغيير موازين القوى كلية ومحاولة بناء نسق سياسي جديد يقترب من التطلعات التي تم رفعها ضمن عناوين مظاهرات الربيع العربي.

للملاحظ أن يسجل مبادرة الحركات الإسلامية إلى إعادة بناء أداتها الحزبية، أو تأهيل بنيتها التنظيمية للأدوار القادمة التي تنتظرها.

ثم له أن يلاحظ ثانيا حرصها على نسج تحالفات أو الحفاظ على رصيد التحالفات القائمة مع بعض الفاعلين السياسيين.

ثم له أن يلاحظ ثالثاً كيف تفاعلت الحركات الإسلامية مع التطورات السياسية التي أعقبت الثورة، وبشكل خاص، بعض الأحداث التي كادت تؤثر على المسار السياسي بعد الثورة.

وله أن يلاحظ رابعاً الخطاب السياسي الذي وجهته الحركات الإسلامية سواء للداخل أو الخارج.

لن ندخل في هذه التفاصيل الرصدية، لكن من المفيد أن نؤكد بأن هذه الملاحظات تختصر العناصر الأساسية الآتية:

١ ـ **الأداة التنظيمية والحزبية**: وهو ما نصطلح عليه «الفاعل السياسي».

٢ ـ **الأداء العام للحركة**: وهو ما يمكن أن نصطلح عليه بالدور والوظيفة.

٣ ـ **والدينامية السياسية التي يعرفها المشهد السياسي**: وهي الموقع الذي تحتله الحركة الإسلامية والتحالفات التي تنسجها، والتفاعلات التي تقع بين الفاعلين السياسيين.

٤ ـ **الخطاب والسلوك السياسي الذي تنتجه الحركة**: وهو حصيلة تفاعل المدخلات التي تستقبلها الحركة الإسلامية من حصيلة تفاعلها ببقية الفاعلين السياسيين مع القناعات والمواقف المبدئية التي تتبناها الحركة الإسلامية، إذ يتولد عن عملية التحويل «مخرجات» سياسية سواء في شكل سلوك سياسي، أو في شكل خطاب سياسي.

٥ ـ **البيئة السياسية**: وهي المعايير والقيم والمبادئ السياسية المعيارية الحاكمة التي لا يخرج عنها أي فاعل سياسي، حتى ولو كانت عرفية غير مسطرة في إطار وثيقة دستورية أو سياسية.

اختبار النموذج: دراسة الحالة في شمولها:

قد تكون عملية اختبار النموذج التفسيري أمراً صعباً إذا استحضرنا الحالات جميعها، لأن السياقات تختلف، بما يعني بالتبع اختلاف الفاعلين السياسيين، واختلاف البيئة السياسية، واختلاف التموقع، واختلاف الدور أيضاً. فحضور الجيش في مصر كفاعل سياسي قوي، لا يوازيه نفس الحضور في حالة تونس مثلا، وحضور الفاعل الدولي في اليمن وليبيا لا يمكن أن يوازيه حضور الفاعل الدولي في تونس والمغرب، وأنماط العلاقة التي تربط الفاعلين السياسيين ببعضهم البعض في سياق معين، ليست بالضرورة هي نفس أنماط التفاعلات التي توجد في سياق آخر. لكن هذا كله، لا يمنع من اختبار النموذج التفسيري في سياقه النسقي الشمولي دون الحاجة إلى تجزيء السياقات ودراسة كل حالة على حدة، مع ما لهذا المنهج من فائدة علمية تتعلق بضبط التفاصيل، وإثبات قدرة النموذج التفسيري على دراسة الحالة.

١ ـ الفاعل السياسي أو بناء الذات التنظيمية وتأهيلها للتموقع الجديد وللدور والوظيفة الجديدة:

يحضر هذا العنصر في كل الحالات التي رصدناها مع اختلاف في الشكل والوظيفة بحسب الموقع السابق الذي كانت تحتله الحركات الإسلامية. فالحركة الإسلامية في ليبيا التي كانت تعيش تجربة الإبادة والقمع والتضييق، لم تجد الفرصة لبناء ذاتها التنظيمية وتقديم نفسها كفاعل سياسي له بنيته التنظيمية وأطروحته

الفكرية والسياسية، وله موقعه السياسي ضمن بقية الفاعلين السياسيين. ولذلك، كان أول ما فكرت فيه الحركات الإسلامية في ليبيا، بتعدد أطيافها، هو بناء الذات التنظيمية والحزبية، أو إعادة تأهيل التنظيم أو بعبارة أخرى، إعادة التموقع بما يستجيب للسياق السياسي الجديد، ولطبيعة الأدوار التي يرسمها التنظيم الجديد لنفسه في المرحلة القادمة. وفي هذا السياق، يمكن أن نقرأ تأسيس الحركة الإسلامية للتغيير في لندن، وتأسيس حزب الإصلاح والتنمية، وبداية التفكير في تأسيس حزب سياسي يقوده ورثة إرث الجماعة الإسلامية المقاتلة الذين دشنوا مراجعات فكرية وسياسية وأصبحوا يتبنون النضال السلمي، وفي هذا السياق أيضا، يمكن أن نقرأ محاولات أخرى لبناء ذات حزبية إسلامية على غرار حزب العدالة والتنمية في المغرب يؤطرها قيادات إسلامية عاشت التجربة في المهجر، وكان لها احتكاكات فكرية برواد الحركة الإسلامية في المغرب.

والحالة التونسية شهدت نفس الظاهرة، من خلال الدينامية الذي أطلقتها حركة النهضة داخل التنظيم، بإعادة تأهيله وتسوية الخلافات الداخلية، وترتيب أوضاع القيادة وتوزيع الأدوار داخلها، وتأسيس الحزب السياسي القادر على لعب الأدوار الجديدة التي تمليها ترتيبات وضع ما بعد الثورة الانتقالي.

أما الحالة المصرية، فلا تفترق كثيراً عن الحالة الليبية، إذ بنى الإخوان الأداة الحزبية «حزب الحرية والعدالة»ورسموا نمط العلاقة القائمة بين التنظيم الدعوي(الجماعة) وبين التنظيم

السياسي الحزبي، حتى لا يقع أدنى تداخل في الاختصاصات والصلاحيات، وحتى يتمحض الفاعل السياسي للدور والوظيفة التي تنتظره في المرحلة القادم. كما بنى السلفيون أداتهم الحزبية «حزب النور»، وبدأوا من خلاله يؤسسون لأطروحتهم الفكرية السياسية التي سيبنون عليها سلوكهم وخطابهم السياسي.

أما الحالة اليمنية، فقد أخذت مهمة بناء الذات التنظيمية والحزبية أشكالا مختلفة، فرضتها أنماط التحالفات القائمة، إذ تخلقت العديد من الإطارات السياسية، وأسندت لكل منها مهامها وأدوارها، بما يناسب التفاعلات القائمة في السياق السياسي، والوظائف المنوطة بالتنظيم القيام بها لتغيير موازين القوى السائدة.

أما في الحالة المغربية، فقد أخذ هذا العنصر بعداً آخر، إذ لم يتوجه إلى بناء الذات الحزبية وأطروحتها الفكرية والسياسية، فقد حصل التراكم الكافي في هذه التجربة بعد إقرار «أطروحة النضال الديمقراطي» في المؤتمر السادس لحزب العدالة والتنمية والذي نظم سنة ٢٠٠٨م، وإنما انصرف إلى تأهيل الذات الحزبية من خلال وضع المساطر التنظيمية التي تؤطر مرحلة التدبير الحكومي، وما يتطلب ذلك من مساطر ديمقراطية لانتخاب المرشحين للانتخابات البرلمانية، ومساطر لانتخاب الوزراء، ناهيك عن المواثيق التي تم إعدادها بالنسبة إلى تولي المناصب السامية. وهي كلها مساطر تندرج في إطار تحصين الذات الحزبية، وتسييج كفاءاتها وكوادرها الحزبية بجملة من الضوابط

التي تضمن انضباطها لأطروحة الحزب واختياراته، وكذا استقلالية قراره السياسي.

٢ ـ الدور والوظيفة:

لا يمكن أن نتحدث عن دور ووظيفة واحدة للحركة الإسلامية في السياقات العربية التي جعلناها حقلاً للدراسة في هذا البحث، لكن ليس صعباً أن نتحدث عن طبيعة الدور العام الذي لم تخرج الحركات الإسلامية عن إطاره مع تقدير الاختلاف في تموقع كل حركة إسلامية على حدة، سواء داخل السياق السياسي الواحد، أو بالنظر إلى السياقات السياسية المتباينة.

وبشكل عام، ما يجمع أداء الحركة الإسلامية بمختلف أطيافها هو أنها كانت تسعى إلى إعادة التموقع السياسي في ظل السياق السياسي الجديد الذي أفرزه واقع ما بعد الحراك الشعبي الديمقراطي. وتبقى السمة العامة لهذا التموقع الجديد هو إثبات الحضور الوازن في صناعة ترتيبات الوضع الانتقالي، إذ تعدى الأمر مجرد تغيير واقع الحصار والاستئصال، كما تعدى الأمر إثبات شرعية الوجود القانوني والسياسي للحركة الإسلامية، وانتقل بشكل سريع إلى الحديث عن موقع سياسي آخر تم تأسيس مرتكزات شرعيته النضالية والتاريخية والسياسية. فحركة النهضة التونسية، بعد ثورة الياسمين، بالإضافة إلى كونها قدمت نفسها كفاعل سياسي «ضحية»، مورست عليه أصناف من الإبادة والاستئصال السياسي، فقد قدمت نفسها أيضاً كشريك في صناعة

الثورة من خلال مسار نضالها ضد استبداد نظام بن علي، والذي اتسم بالمصداقية وتقديم التضحيات ورفض المساومات السياسية. فقد نجحت حركة النهضة في أن تستثمر رصيدها النضالي، ومظلوميتها السياسية، لكي تغطي عن غيابها كفاعل منظم داخل الحراك الثوري، وكي تبرر موقعها الجديد كفاعل أساسي في صناعة المستقبل السياسي لتونس مع شركائها السياسيين الذين قاسموها نفس الرصيد النضالي ونفس المظلومية السياسية. كما أن جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وإن لم تشارك بداية في الثورة، فقد فرض عليها «الدور الجديد» إعادة تقييم الموقف والانخراط في الحراك، والحضور الوازن في كل التطورات السياسية التي أعقبت الثورة، والتعبير عن مواقفها في كل التفاصيل، وبوتيرة أسبوعية، أو أقل من أسبوعية، والمشاركة الوازنة في صنع المبادرات السياسية أو الاحتجاج على بعض المبادرات السياسية أو المشاركة إلى جانب فعاليات سياسية أخرى في صنع مبادرات جديدة، أو التعبير عن مواقف مشتركة لإيقاف مبادرات سياسية أخرى. ولعل ما يبرر هذه الدينامية في المواقف والمبادرات، هو الدور الجديد الذي قدرت الجماعة أن عليها القيام به لا سيما بعد تقييمها لمآل الثورة، وتأكدها من شروط نجاحها.

أما الحالة اليمنية، فهذا الدور يبرز بشكل أوضح، إذ تكشف تكتيكات الإسلاميين وتحول مواقفهم من استثمار الحراك الثوري إلى التماهي معه، إلى تحويله إلى حراك سياسي، وتكيفهم

مع المبادرة الخليجية، كل ذلك يكشف تحول موقع الإسلاميين، بل تحول دورهم من فاعل سياسي معارض، إلى فاعل سياسي شريك في صنع المستقبل السياسي في اليمن.

والأمر لا يختلف في الحالة المغربية، فمع اندلاع حراك ٢٠ فبراير، صعد الإسلاميون من مواقفهم اتجاه جهات كانوا يتهمونها بالتحكم في المشهد السياسي، وبدأ الانتقال تدريجياً في الخطاب من الحديث عن هذه الجهات إلى تشخيص هذه الجهات، بل وقع تحول كبير في الخطاب السياسي، إذ لأول مرة يتم الاقتراب من المؤسسة الملكية، في شخص محيطها، وتم توجيه رسائل إلى الملك بضرورة كف هذا المحيط عن التدخل في السياسة وتوجيهها، بل تم رفع سقف الخطاب السياسي لدرجة رفع مطلب فك الارتباط بين السلطة والثروة، وهو مطلب يستهدف أساسا المؤسسة الملكية في شخص محيطها. هذه المواقف السياسية الجديدة لا تعني أكثر من حدوث تحول في التموقع السياسي، فرض تحولا في الدور عكسه هذا الخطاب السياسي الجديد الذي لم يكن متصوراً في مضمونه، ولا في شكله قبل الحراك الشعبي الذي أطلقته حركة ٢٠ فبراير.

٣ ـ الديناميات السياسية:

وهي حصيلة التفاعلات التي تتم بين الفاعلين داخل الحقل السياسي، والتحالفات التي ينسجونها ليحددوا تموقعهم الجديد ضمن موازين القوى السياسية القائمة، أو ليغيروا ميزان القوى لصالحهم.

وبسحب هذا المفهوم على حقل الدراسة، تفيدنا الملاحظة الرصدية بوجود اختلاف كبير بين طبيعة الفاعلين السياسيين في كل سياق.

ففي الحالة التونسية، يمكن أن نتحدث عن أربع فاعلين سياسيين أساسيين: القوى السياسية، والحراك الثوري الذي يمثله الشارع، وبقايا النظام السياسي ممثلا في أجهزة الأمن وبعض قادة الجيش وبعض رموز الدولة، ثم الفاعل السياسي الدولي.

عملياً، لا يمكن أن ننكر قوة الفاعل الدولي لحظة بداية الحراك الشعبي، أي قبل أن تتحول الاحتجاجات الاجتماعية إلى فعل ثوري بعمق سياسي، لكن هذا الدور تراجع بشكل كبير مع اندلاع الثورة، لصالح الفاعل الثوري، وبدأت المواقف الدولية تراجع حساباتها خاصة الموقف الفرنسي، وبقي توازن القوى بين فاعلين اثنين: الفاعل الثوري الذي تحول إلى مجرد عائد استثمره الفاعل السياسي التنظيمي ويتم استدعاؤه بحجة الحفاظ على مكتسبات الثورة، ثم الفاعل المسمى «بقايا النظام السياسي»، وهو الذي يتمظهر في عدة أشكال سواء في شكل مبادرات سياسية حكومية، أو توجيه مواقف داخل الهيئة العليا لحماية الثورة أو هيئات أخرى، أو افتعال قضايا لتحريف متجهات الثورة.

عملياً، ما لاحظناه منذ نجاح الثورة التونسية، أن الفاعل السياسي حضر بقوة في الساحة السياسية، واستثمر الثورة وعائدها، وحاول منذ البدء دحر بقايا النظام، واستمر في هذا

الدور، ولم يتنازل عليه حتى في اللحظة الانتخابية من خلال الموقف من العريضة الشعبية، مستثمراً تغير الموقف الدولي لجهة إسناد الثورة ودعم عملية الانتقال الديمقراطي في تونس. لكن ما يهم أكثر هو موقف الإسلاميين خلال هذه الدينامية، وبشكل خاص، موقفهم من الاستمرار في الهيئة العليا لحماية الثورة، التي تؤشر على تقدير سياسي لطبيعة المرحلة، ودور الإسلاميين فيها، إذ اختار حزب حركة النهضة الانسحاب من هذه الهيئة بحجة تحولها إلى برلمان لإصدار القوانين، وبحجة كونها تجاوزت منطق التوافق الذي على أساسه أنشئت، وهو الموقف الذي اختبرت به النهضة قوتها كفاعل سياسي، إذ أربكت بشكل كامل ترتيبات الانتقال الديمقراطي في تونس مما دفع بقية الفاعلين السياسيين، بما في ذلك الفاعل الرسمي إلى التراجع عن بعض مواقفه، والنزول للحوار من أجل إقناع حزب حركة النهضة بالعودة إلى الهيئة، وهو الأمر الذي تكرر مرة أخرى لما تعلق الأمر بتأجيل الانتخابات، إذ ضغطت النهضة بكل قوتها، لتجد نفسها بعد تغير الشروط السياسية مقتنعة بهذا التأجيل لاعتبار ما تحتاجه العملية الانتخابية من ترتيبات تنظيمية.

وفي الحالة المصرية، يمكن أن نتحدث عن خمس فاعلين سياسيين: الشارع المصري، والجيش ممثلاً في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والقوى السياسية، وبقايا النظام السياسي ممثلة في بعض النخب الاقتصادية والرموز السياسية وبعض قادة الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى تنوع في الفاعلين الدوليين.

وبشكل عام، اختارت جماعة الإخوان أن تنخرط كلية في عنوان التطهير، والذي يتلخص مضمونه في محاولة تصفية رموز النظام السابق وبقاياه في الأجهزة الأمنية، وبقيت تلح إلى آخر لحظة على ضرورة إصدار قانون العزل السياسي، وذلك إلى جانب فعاليات التحالف الديمقراطي الذي انضمت إليه.

ومن جهة أخرى، تميز موقف الإخوان في التعامل مع الشارع ـ باعتباره فاعلا غير تنظيمي ولكنه مؤثر ـ بأنحاء مختلفة بحسب السياقات، تساند وتدعم في سياق، وتقود وتوجه في سياق آخر، وتقاطع في سياق آخر. وتجد هذه المواقف تفسيرها في موقف الإخوان من بقية الفاعلين، وفي مقدمتهم الجيش، إذ كان الإخوان يتجنبون كلية السقوط في اصطدام مباشر مع هذه المؤسسة، مع الاحتفاظ بحقهم في نقد بعض السلوكات والممارسات، والتذكير في الوقت ذاته بالدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في حماية الاستقرار في مصر، والتذكير بالتزام هذه المؤسسة بالنقل السلمي للسلطة. أما عن الدينامية السياسية التي كانت تربط الإخوان ببقية القوى السياسية، فكانت محكومة بمنطقين: منطق التحالف لتقوية موقعها وتعزيز مطالبها، ومنطق ربط بعض المواقف بمناورات بقايا النظام. وقد حرصت الجماعة في كل هذه المواقف أن تصوغ خطابها السياسي بمنطق المصلحة الوطنية التي تتمثل في الحفاظ على الاستقرار، والتصدي لكل المناورات التي تستهدف الوحدة الوطنية، والإسراع في خطوات ترتيب الوضع الانتقالي.

وفي الحالة اليمنية، يمكن أن نتحدث عن النظام السياسي بجهازه الأمني والعسكري والسياسي، والحراك الثوري ممثلا في الشارع اليمني، وتعدد في القوى السياسية ورهاناتها، (القوى السياسية المعارضة ممثلة في اللقاء المشترك، الحراك الجنوبي، الحركة الحوثية) وهناك فاعل جهادي ممثل في تنظيم القاعدة، بالإضافة إلى تعدد الفاعل الدولي الإقليمي والدولي.

لقد فهمت الحركة الإسلامية ضمن فعاليات اللقاء المشترك أن المحدد الأساسي والحاسم في تحديد المستقبل السياسي لليمن يصعب أن يأتي من السياق المحلي، ولذلك بقيت في موقع المترقب الذي ينتظر حجم الحراك الثوري ووتيرته والموقف الدولي المصاحب له، ثم قدرت الانخراط فيه ليحدث اختلال موازين القوى لغير صالح النظام السياسي بجميع مؤسساته ومخرجاته، لكي يتحول الحراك الثوري إلى حراك سياسي تقوده. وهو الوضع الذي استثمره النظام السياسي لاستعادة جزء من المبادرة، من خلال المزاحمة في الشارع، وإنتاج خطاب سياسي يصور ما يجري في اليمن على أساس أنه أزمة سياسية وليس ثورة شعبية عارمة ضد النظام، مما أنتج توازنا في موازين القوى، جعل للفاعل الدولي والإقليمي الحسم في هذه الدينامية السياسية من خلال المبادرة الخليجية، التي بدورها عرفت بفعل التدافع السياسي بين مكونات الحقل السياسي اليمني التعديلات التي رأيناها في النسخة السادسة من هذه المبادرة.

وفي الحالة الليبية، يمكن أن نتحدث عن الثوار، والمجلس

الانتقالي الليبي، وتعدد في الفاعل الدولي (الناتو، إيطاليا، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية).

يمكن أن نلاحظ منذ البدء انهيار ميزان القوى لجهة الفاعل السياسي المركزي (نظام القذافي) ودخول الفاعل الدولي على الخط بشرعية إنسانية حقوقية (المواقف الدولية المستنكرة) ليتحول الموقف تدريجيا بعد انتقال الاحتجاجات من طابعها السلمي إلى العمل العسكري إلى دينامية سياسية جديدة بمقتضاها أصبح الفاعل الثاني (المجلس الوطني الانتقالي) يطالب الناتو بالتدخل لإقامة منطقة حظر طيران، ليتم إضعاف جانب من القوة العسكرية لنظام القذافي، ثم يتدخل الفاعل الدولي المتعدد مرة أخرى لإسناد المقاومة العسكرية بالسلاح والتمويل، وفي المقابل يتدخل نفس الفاعل في شخص دول أخرى (دول في الجوار) لإسناد نظام القذافي بالعتاد والموارد البشرية، لتتحول الدينامية السياسية إلى دينامية توازن قوى عسكرية حسم في مسارها التقدم العسكري على الميدان والدعم الدولي ثم العربي للثورة الليبية.

لكن على مستوى ترتيبات الوضع الانتقالي، وباستثناء الخلاف الذي وقع مبكراً حول تمثيلية المجلس الانتقالي وخلوه من الأسماء الإسلامية والتي تم تطويقه إسلاميا بمنطق المصلحة الوطنية العليا، فإن هذه الدينامية مرشحة مستقبلاً لأن تبرز متجهاتها بعد أن تتشكل الذات الحزبية الإسلامية، وبعد أن تنطلق أولى خطوات ترتيب الوضع الانتقالي مع المؤتمر الوطني الذي

ستتداعى إليه كل الأطياف السياسي لإفراز دستور جديد لليبيا وتنطلق بعده الدينامية الانتخابية.

أما في الحالة المغربية، فيمكن أن نتحدث عن المؤسسة الملكية، والقوى السياسية، والحراك الشعبي الديمقراطي، والفاعل الدولي.

فالدينامية التي عرفها المغرب حددتها التفاعلات التي حصلت بين مخرجات هؤلاء الفاعلين، والحركة الإسلامية ـ بما أنها هي محور الدراسة ـ عملت على ثلاث مسارات:

١ ـ **المسار الأول**: وهو استثمار الربيع العربي وممارسة الضغط السياسي بحراك ٢٠ فبراير ـ وهو كما رأينا يعتبر فاعلا سياسيا ضمن نسق التفاعلات القائمة ـ ورفعت نفس شعارات الحراك، لكنها اختارت أن تسقف هذه المطالب أفق إصلاحي ضمن النظام السياسي القائم.

٢ ـ **المسار الثاني**: وهو محاولة توجيه الغضب إلى المحيط الملكي بدلاً من المؤسسة الملكية، وتوجيه الخطابات للملك قصد القيام بمبادرة إصلاحية استباقية لتحقيق معادلة التغيير في إطار الإصلاح.

٣ ـ **المسار الثالث**: وهو محاولة حصر الحراك الشعبي ضمن السقف الوطني وعدم إنتاج أي خطاب سياسي مستعد للغرب أو مستقو به، مع استثمار التقارير والمبادرات الغربية التي تدعم فرص الإصلاح السياسي في المغرب.

وقد أنتجت هذه المسارات تحولا في مواقف بقية الفاعلين، إذ أطلقت المؤسسة الملكية ورش الإصلاح الدستوري ـ وهو المطلب الذي لم يتم الاستجابة له خلال أكثر من عقدين رغم مذكرات حزبية طالبت بذلك ـ وتلاه فتح الورش الانتخابي، الذي استطاعت فيه المؤسسة الملكية أن تسترجع المبادرة نسبياً من خلال عدم استجابة المؤسسة البرلمانية لكل الإصلاحات التي كانت مقترحة بخصوص القوانين الانتخابية، لكن مفرزات السياق الانتخابي، مع الضغط الدولي لإجراء انتخابات نزيهة ـ الملاحظة الدولية ـ أعاد جزءاً من المبادرة من جديد للحركة الإسلامية، ليعيد الإسلاميون التموقع ضمن مواقع التدبير الحكومي بعد تعيين الملك للأمين العام لحزب العدالة والتنمية رئيسا للحكومة.

٤ ـ البيئة السياسية:

يراد بالبيئة السياسية ـ بالنظر إلى الحركة الإسلامية ـ كل ما هو خارج عنها ولا يدخل ضمن مكوناتها مما يؤثر فيها وتؤثر فيه سواء تعلق الأمر بالأنساق الداخلية التي تنتج الضغوط والتأثيرات المختلفة أو الأنساق الخارجية والمنظومات والقيم والمعايير السياسية التي تؤطر السياسة محلياً أو تؤطر التفاعل بين الأنساق الداخلية والخارجية.

وبالنظر إلى حقيقة هذا المفهوم، فقد كانت الحركة الإسلامية في جميع حالات الدراسة التي سقناها في هذا الباحث مستوعبة لخصوصيات هذه البيئة، إذ كانت تشتغل باستحضار

عناصرها، وباحترام القيم والمعايير المؤسسة للممارسة السياسية في كل سياق على حدة. ففي الحالة المصرية، لم يختلف الخطاب السياسي للقوى جميعها، بما في ذلك الحركة الإسلامية، في اعتبار المؤسسة العسكرية ضمانة لاستقرار البلد، لكنها لم تختلف أيضاً في طبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به، وهو أن تدير المرحلة الانتقالية إلى غاية إعداد دستور للبلاد، وإجراء انتخابات رئاسية، دون أن تتجاوز الدور الإداري وتتحول بذلك إلى طرف سياسي. وفي الحالة المغربية، لم يختلف القوى السياسية جميعها، وفي مقدمتها الحركة الإسلامية، على اعتبار المؤسسة الملكية ضامنة الوحدة الوطنية، وأنه لا يمكن تصور أي استقرار سياسي من غير حضور قوي للمؤسسة الملكية كفاعل سياسي، لكن مع المطالبة بإصلاحات دستورية، تحد من صلاحيات الملك التنفيذية، وتحول هذه الصلاحيات إلى حكومة مسؤولة مراقبة من طرق برلمان قوي له صلاحيات واسعة. وفي الحالة اليمنية، لم تختلف القوى السياسية بجميع أطيافها حول دور الجوار الإقليمي في المساعدة على الخروج من الأزمة السياسي التي تعيشها اليمن، مع أن الحراك الثوري كان يمضي في اتجاه رفض هذه المبادرة والتعويل على الإمكان الثوري وحده لإسقاط النظام ورموزه السياسية. أما في الحالة التونسية، فقد تطلب التدافع العلماني الإسلامي والتجاذب حول العديد من الموضوعات التوافق على قيم معيارية في العمل السياسي لتجنب تعريض البلاد إلى خطر عدم الاستقرار السياسي. ومن ثمة نشأت

مفاهيم التوافق السياسي منذ البداية حتى قبل تشكيل الهيئة العليا لحماية الثورة والإصلاح السياسي، وتم الاشتغال بهذه الآلية في كل اللجان تقريبا خاصة لجنة الإصلاح الانتخابي والسياسي.

المبحث الثالث

ثوابت في منهجية اشتغال
العقل السياسي الحركي الإسلامي

مع اختبار النموذج التفسيري الذي اعتمدناه ضمن دراسة الحالة في المبحث الثاني من هذا الفصل، برزت أكثر صورة العقل الحركي الإسلامي، بل برزت قواعد تفكيره وتشابهت إلى حد الاطراد في الحالات كلها التي جعلناها حقلا للدراسة.

لن نعيد الثوابت نفسها التي بسطناها في الفصل الأول، فهذه الثوابت ظلت حاضرة، بل تكثف حضورها أكثر ضمن الديناميات السياسية لا سيما عند اشتباك التفاعلات. وسنحاول في هذا المبحث أن نرصد هذه الثوابت بحسب العناصر التي يفترضها النموذج التفسيري الذي تبنياه في هذه الدراسة.

الثابت الأول: لكل مرحلة الشكل التنظيمي الذي يناسبها:

قد يكون هذا الثابت أمراً طبيعياً تعتمده كل القوى السياسية، إذ أن تطور الوضع السياسي يفرض تطور البنية التنظيمية، لكن هذا الأمر لم يطرد في كثير من الأحزاب

السياسية، بحيث بقيت آلية الزعامة ومنطق الولاء الحاضر الأكبر في مسايرة التحولات والأوضاع السياسية الجديدة. بالنسبة إلى الحركة الإسلامية، فإن الوضع مختلف. ذلك أن طبيعة النخب التي تكون الجسم التنظيمي الإسلامي الحركي، والازدواجية التي تتميز بها هذه الحركات (الجمع بين الوظيفة الدعوية والوظيفة السياسية)، والمسؤوليات الجديدة التي يوفرها التموقع الجديد للحركة الإسلامية، تقتضي طرح السؤال التنظيمي بشكل قوي، وهو ما تدبره هذه الحركات بصيغ مختلفة، يجمعها ضابط: «لكل مرحلة الشكل التنظيمي الذي يناسبها».

الثابت الثاني: الاقتراب من الفاعل السياسي الأقوى دون الاصطدام به:

فالحركة الإسلامية في كل الحالات التي جعلناها حقلا للدراسة، تبتعد عن الصدام والاحتكاك بالفاعل السياسي الأقوى، إلا ما كان من وضعية سياسية وجدت فيها الحركة الإسلامية نفسها مضطرة إلى أن تمارس سلوكها السياسي بشكل حدي (النموذج التونسي والسوري). وما عدا هذه الحالة، فإن الحركات الإسلامية أنتجت السلوك السياسي، بل والخطاب السياسي المرن الذي يعزز تموقعها السياسي، بدون أن يرتب على ذلك كلفة سياسية تجهز على مكتسباتها كليا أو جزئيا. ويبرز ذلك من خلال موقف الإخوان، بل ومن باب أولى، من خلال موقف السلفيين من المجلس العسكري للقوات المسلحة في مصر، وأيضاً السلوك

السياسي للحركة الإسلامية في المغرب اتجاه المؤسسة الملكية، والذي اتجه إلى انتقاد المحيط الملكي، وفي الوقت ذاته، إرسال العديد من النداءات إلى الملك لاتخاذ مبادرة استباقية دستورية وسياسية لإنجاز الإصلاح في إطار الاستقرار. ويمكن أن نسوق في هذا الاتجاه أيضاً موقف الحركة الإسلامية اليمنية من الفاعل الدولي الإقليمي. في حين كان سلوك الحركات الإسلامية في السياقات التي يقع فيها توازن القوى، أي يتعذر فيها وجود فاعل سياسي قوي، بالمناورة السياسية المرنة كما في حالة حزب حركة النهضة التي اختارت الانسحاب المعلل من الهيئة العليا لحماية الثورة والإصلاح السياسي، وحالة الحركة الإسلامية الليبية مع المجلس الانتقالي الليبي، والتي يتم تدبيرها من خلال تفاعل الثوار المسلحين وممثلي المجلس الانتقالي، سواء على المستوى المركزي أو المستوى المحلي، ويبقى أبرز مثال يوضح طبيعة هذه الدينامية هو قضية تشكيل الجيش وموقع الثوار في تركيبته بالإضافة إلى منصب قائد أركان الجيش وغيرها من المناصب العسكرية الحساسة والتي يتم تدبيرها من خلال هذه الدينامية.

الثابت الثالث: التحالف وسيلة لفرض الإصلاح وتقوية الموقع وتجنب العزلة في مواجهة الفاعل السياسي الأقوى:

وقد لاحظنا هذا الثابت في الفصل الأول غير أن حضوره هنا، يأتي في سياق خدمة التموقع الجديد وتقوية الموقف بخصوص ترتيبات الوضع الانتقالي، وتجنب الانفراد في مواجهة

الفاعل السياسي الأقوى. ولئن كنا لاحظنا في الفصل الأول حضور ثابت استثمار الحراك الشعبي الديمقراطي واستثمار العائد الثوري والضغط به لتحسين شروط التفاوض، فإن عملية التحالف ظلت حاضرة في كل السياقات، مع اختلاف في الصيغ بحسب ما تفرضه خصوصيات كل مشهد سياسي على حدة. فالحالة اليمنية بسبب قوة الفاعل السياسي وارتباطاته الدولية والإقليمية، اختارت فيها الحركة الإسلامية منذ المنطلق أن ترتب خطواتها السياسية ضمن فعاليات اللقاء المشترك. والحالة التونسية التي كان يكتنفها الاحتياط والتخوف من الدور الإسلامي في المنطقة، لجأت فيها الحركة الإسلامية مبكراً إلى الاحتفاظ بتحالفاتها السابقة وإنتاج الخطاب السياسي المطمئن بخصوص الشراكة التي سيقيمها الإسلاميون مع حلفائهم لتدبير وضع ما بعد الثورة وصناعة المستقبل السياسي في تونس واقتسام السلطة بين المكونات السياسية المشكلة للتحالف. كما حضر نفس الثابت في الحالة المصرية منذ أول لحظة، سواء من خلال المطالب المشتركة التي تم التعبير مع انطلاق الحراك في ٢٥ يناير، أو من خلال التحالفات التي انخرط فيها الإخوان لاحقا. أما في ليبيا، فإن الحاجة إلى إطار سياسي لقيادة الثورة وتحريك الآلية الدبلوماسية مع الدول العربية والغربية لمحاصرة نظام القذافي وجذب الدعم إلى الثورة الليبية هذا بالإضافة إلى عدم وجود حياة حزبية في ليبيا. كل ذلك اقتضى من الحركة الإسلامية أن تشتغل وسط صفوف الشعب الليبي ضمن فعاليات الثورة الليبية متنازلة عن

تأجيج الموقف بسبب ضعف تمثيلية الشخصيات الإسلامية في المجلس الانتقالي، وتاركة ذلك إلى ما بعد التخلص من الفاعل السياسي الأقوى (نظام العقيد معمر القذافي) لتبدأ إعادة تشكيل ذاتها والمشاركة في ترتيبات الوضع الانتقالي. وشيء مؤكد أن هذا الثابت سيبدأ ثانية في الحضور مع تبلور أطياف الحركة الإسلامية بعد الثورة، وتبلور الخريطة السياسية التي كانت محكومة في السابق بمنع التعددية الحزبية وهيمنة المؤتمرات الشعبية التي كان يسيطر عليها نظام العقيد معمر القذافي.

الثابت الرابع: دينامية المواقف السياسية:

ونقصد به أن الحركات الإسلامية تغير مواقفها بحسب السياق السياسي ونمط التفاعلات الجديدة الذي تنخرط فيها. وقد تعبر عن الموقف، وتتراجع عنه بما يحدث أحياناً قدراً من الالتباس في موقفها «نموذج موقف حزب حركة النهضة من تأجيل الانتخابات، وموقف الإخوان من موعد الانتخابات الرئاسية» والواقع أن تغير هذه المواقف محكوم بالدينامية السياسية وبالتحولات والمدخلات الجديدة التي تؤثر في المخرجات (المواقف السياسية) فعلى سبيل المثال، فإن جماعة الإخوان اضطرت إلى أن تغير موقفها يومين بعد لقائها إلى جانب القوى السياسية الأخرى مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة. فبعد أن كان تعليلها لرفض إجراء الانتخابات الرئاسية في مصر مبنياً على فكرة رفض إقامة فرعون جديد (فاعل سياسي أقوى) يتحكم في

بقية ترتيبات الوضع الانتقالي، عادت لتبني موقفها الجديد بناء على التحول الذي طرأ في دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة من راعي إداري إلى طرف سياسي يتدخل في صناعة الدستور الجديد، إذ يرى بيان الجماعة أن «المجلس الأعلى للقوات المسلحة في البداية كان يختار دائماً أن يتم وضع الدستور الجديد بعد تسليمه للسلطة، والآن نجده يريد الاستمرار في السلطة حتى وضع الدستور الجديد والاستفتاء عليه، ومعنى هذا أن المجلس الأعلى يريد أن يكون حاضراً في مشهد التجاذب السياسي أثناء وضع الدستور، ونود أن نلفت نظر المجلس الأعلى أيضاً إلى أن أداءه الإداري كان أكثر اتساقاً وانتظاماً قبل أن يصبح طرفاً في معادلة الجدل السياسي المصري، وأن المجلس كان يرى أنه ليس طرفاً في العملية السياسية لدرجة أنه أراد أن يتجنب الوجود في السلطة أثناء وضع الدستور، وهو الآن يميل كي يكون طرفاً في عملية سياسية، هو ليس طرفاً فيها»[1] كما أن موقف حزب العدالة والتنمية اتسم أيضاً بهذه الدينامية، إذ بعد اشتراطه ضرورة المسارعة بإجراءات الثقة، والتي تضم جملة من التدابير السياسية القانونية، عاد للانخراط في العملية الانتحابية دون أن يتحقق هذا المطلب إلا في حدوده الدنيا، ومع ذلك قرر الحزب المشاركة في الانتخابات تقديراً منه أن الإمكان الانتخابي على محدوديته يمكن أن يؤهله لتصدر المشهد السياسي واستثمار

---

(١) انظر: الشرق الأوسط بتاريخ الخميس ٩ ذو القعدة ١٤٣٢هـ ٦ أكتوبر ٢٠١١م العدد ١٢٠٠٠.

الإمكان الدستوري المتوفر بعد إقرار الدستور الجديد لتحقيق التغيير الديمقراطي. ومما يمكن ملاحظته في نفس السياق، أن المنطق الذي كان يحكم تعامل الحركة الإسلامية مع الشارع كان موحدا، تحكمه معادلة: «لا خضوع للشارع، ولا استغناء عنه» إذ اختارت الحركات الإسلامية التريث قبل الانخراط، وبعضها أخد مسافة من الانخراط في الحراك الشعبي (العدالة والتنمية في المغرب)، وبعضها دخله ووجهه محولا إياه من حراك ثوري إلى حراك سياسي (الحركة الإسلامية في اليمن ضمن فعاليات اللقاء المشترك)، وبعضها حكم منطقه جدل الانخراط والمقاطعة بحسب الشعارات التي تجعل عنوانا للحراك (الإخوان). كما تجدر الإشارة إلى أن الحركة الإسلامية كانت تضطر إلى تسقيف مطالبها السياسية بحسب الدينامية السياسية، وكانت ترفع سقف المطالب كلما لمست وجود فجوة سياسية تظهر اختلال موازين القوى لصالحها أو لصالح القوى السياسية التي تنتمي إليها أو لصالح الشارع الذي تعتبر جزءا أساسياً منه. ويمكن أن نذكر في هذا السياق، رفع مطالب التطهير في كل من تونس ومصر والتي وصلت إلى حد المطالبة بحل البوليس السري في تونس وحل مباحث أمن الدولة في مصر، كما وصلت في المغرب إلى حد دفع الدولة إلى تغيير استراتيجيتها في الرهان على حزبها الإداري الموسوم بـ«حزب ألأصالة والمعاصرة» وإنهاء قيادة صديق الملك فؤاد علي الهمة لهذا الحزب، وإنهاء مهمته كفاعل سياسي عبر تعيينه كمستشار للملك.

الثابت الخامس: العادة محكمة: احترام البيئة السياسية بمعاييرها وقيمها ومبادئها السياسية:

هذه المقولة مستمدة من القواعد الكلية في الشريعة الإسلامية، وهي قاعدة مستمدة من مصدر تشريعي خلافي يتعلق بالعرف. وقد انتقل حضوره بشكل سلسل من العقل المعرفي الإسلامي إلى العقل السياسي الحركي الإسلامي، إذ تفيد الملاحظة الرصدية أن هناك توجها عاما لدى الحركات الإسلامية في جميع السياقات لاحترام الوثيقة الدستورية، واحترام القواعد السياسية المعمول بها، بل وأيضاً احترام القيم والمعايير السياسية التي كرسها واقع الممارسة السياسية وبشكل خاص المؤطرة للعلاقات بين مكونات الطيف السياسي، ولم نر طوال عملية الرصد إلا حالة واحدة مخالفة مثلها التيار السلفي في مصر، والذي خرج فيها بشعارات تتعارض مع القيم المعيارية الحاكمة للبيئة السياسية مثل الطعن في مدنية الدولة في مصر، وشعار إقامة الدولة الإسلامية، ورفع أعلام لدول عربية مجاورة، وهو الموقف الذي فرض على الإخوان التمايز والتعبير عن عدم مسؤوليتهم على هذه التعبيرات[1]. وقد عبرت الحركات الإسلامية عن نفس

---

(١) قال عضو مكتب الإرشاد بجماعة: «الإخوان المسلمين»، والمتحدث الإعلامي باسم الجماعة لـ«المصريون» «جماعة الإخوان غير مسؤولة على الإطلاق عن بعض الشعارات والمطالب الغريبة التي رفعها البعض في ميدان التحرير، كما أننا غير مسئولين على الإطلاق عن رفع أعلام دول أخرى أثناء المظاهرة». تابع ذلك على الرابط: http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=72771

الموقف اتجاه الأعمال التي كانت تهدد الوحدة الوطنية (نموذج موقف الإخوان من الفتن الطائفية) أو تهدد الاستقرار السياسي (موقف العدالة والتنمية من تفجيرات أركانة الإرهابية بمراكش) أو تضرب قواعد الممارسة السياسية الديمقراطية (موقف النهضة من تحول دور الهيئة العليا لحماية الثورة).

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن سلوك السلفيين في الحالة المصرية لم يكن ناتجا بالضرورة عن خرق هذه المعايير المؤطرة للبيئة السياسية بقدر ما كان ناتجا عن عدم الاستئناس بالمعايير الحاكمة للبيئة السياسية، بل عدم تكييف المبادئ والقيم الفكرية والسياسية التي يتبناها التيار السلفي مع القناعات السياسية التي ترسخت ضمن التفاعلات السياسية التي لم تكن طرفا فيها.

بكلمة، يمكن أن نفسر سلوك السلفيين على أساس أنه بداية أولى للتفاعل مع معطيات البيئة السياسية، ولا شك أن حجم الاستنكار الذي تلقاه هذا التيار من جراء مواقفه في مظاهرة جمعة الإرادة الشعبية بتاريخ ٢٩ يوليوز ستدفعه، كما ستدفعه متطلبات الانخراط في العملية السياسية برمتها، إلى مراجعة كثير من المواقف، وتكييفها حسب متطلبات البيئة السياسية.

الفصل الثالث

صعود الإسلاميين
المحددات والتحديات وتدبير الحكم

مدخل

سنضطر في هذا الفصل أن نجعل ثلاث حركات إسلامية كحقل للدراسة، ويتعلق الأمر بحزب حركة النهضة الإسلامية في تونس، وحزب العدالة والتنمية بالمغرب، والإخوان المسلمون في مصر، لاعتبار واحد، هو أن السياق التونسي والمصري والمغربي عرف تقدم الإسلاميين سواء في المجلس التأسيسي لصياغة الدستور (حالة تونس ومصر) أو في الانتخابات التشريعية التي أفرزت أول حكومة يقودها الإسلاميون (حالة المغرب).

ولن نعرج على الحالات الأخرى، لأنها لا تزال تعيش أولى خطوات تدبير الوضع الانتقالي، ولم تعرف بعد انطلاق العملية الانتخابية، ولم يتم التعرف بعد على موقع الإسلاميين ضمن الخارطة الانتخابية.

على أننا سنقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نرصد في الأول حيثيات صعود الإسلاميين ونحلل بشكل وصفي محدداته وأسبابه، ونخصص المبحث الثاني لدراسة أهم التحديات التي تنتصب في وجه صعود الإسلاميين، ونخصص المبحث الثالث لمعالجة رؤية الإسلاميين للحكم من خلال دراسة حالة حزب العدالة والتنمية في المغرب.

المبحث الأول

صعود الإسلاميين

تأطير نظري:

لا يعدم علم الاجتماع السياسي وجود نظريات تخصصت في دراسة السلوك الانتخابي وتحديد الأسباب التي تجعل سلوك الناخب يتجه لهذا الحزب وينصرف عن ذاك. إذ من الطبيعي أن يكون للبيئة والعلاقات التفاعلية مع المحيط بكل أجزائه دوراً في توجيه السلوك الانتخابي[١]، سواء اعتبرنا في هذه البيئة البعد الجغرافي أو الديمغرافي أو حتى البعد التاريخي[٢] كما لا يمكن أن ننكر فاعلية التفسير الذي يربط الأحزاب والتشكيلات

---

(١) يرى «سيغفريد» بأن الأنموذج الجغرافي الإنساني يمكن من معرفة جذور السلوك الإنتخابي للمواطن، وانتمائه إلى التجمعات الانتخابية والأبنية الاجتماعية والوحدة الإقليمية، وقد كشف في أنموذجه وجود علاقات ترابطية بين المزاج السياسي والجغرافية الإنسانية.

(٢) يرى «بونل بوا Ponl Bois» أنه لا يمكن تفسير السلوك الانتخابي بالتركيز على العوامل الجغرافية والديمغرافية وتجاهل العامل التاريخي، ويعتبر أن المجموعات الاجتماعية والديمغرافية لها جذورها في التاريخ، وسلوكاتها تستمد من هذه لجذور التاريخية التي تترك أثرها في هذه المجموعات.

الاجتماعية بالمواقع الطبقية وخدمتها لهذه الطبقة دون الأخرى وبالانتماءات الاجتماعية[1] كما أنه لا يمكن أن نغيب أيضاً دور البعد النفسي الفردي الوجداني في تفسير توجهات الناخبين[2] كما لا يمكن أن نبخس دور المقترب العقلاني النفعي في تفسير السلوك الانتخابي، فكل ناخب يفكر في مصلحته، ويقوم بعملية مقارنة بين الأحزاب على قاعدة من يقوم منها بالخدمة الأفضل لمصالحه وتلبية تطلعاته[3] كما لا ينبغي أن ننكر المقترب المثالي الذي يقوم على تحكيم معيار المرشح المثالي، ليحدد مدى قرب المرشحين من هذا النموذج أو بعدهم عنه[4] أو يقوم على المبدأ الأصولي - تنقيح المناط - أي الإلغاء التراتبي للمرشحين البعيدين عن النموذج المثالي المستحضر ذهنيا حتى لا يبقى في الأخير إلا مرشح واحد يتم التصويت عليه[5] كما أننا لا يمكن أن نلغي من

---

(١) يعتبر «بول لزارفلد Paul Lazarfeld» أن كل حزب يمثل من خلال طبقة أو مجموعة اجتماعية معينة، والتصويت هنا محدد بالوضع الاجتماعي للناخب، وكذلك دينه ومكان سكنه، ويرى أن الجماعات التي ينتمي إليها الناخب، تعتبر عاملاً حاسماً في تحديد سلوكه الانتخابي.

(٢) على غرار المقترب التفسيري السابق يركز هذا المقترب على دور العلاقات العائلية والبيئة الاجتماعية في تشكيل توجه الناخب منذ الصغر.

(٣) انطلق «أنطوني داونز Anthony Douns من عقلانية السلوك الانتخابي، وأن الناخب يقوم دائماً بالمقارنة والتميز بين البرامج الانتخابية أو المرشحين الذين يضمنون له أقصى ما يمكن من مصالحه.

(٤) ينطلق من فرضية أساسية مؤداها أن لكل مواطن في كل مناسبة انتخابية صورة كاملة وواضحة في ذهنه عن مرشحه المثالي، وأنه في يوم الاقتراع يختار المرشح الذي يقترب كثيراً من رأيه، أي من تلك الصورة الموجودة في ذهنه.

(٥) يرى «وال Wehl» و«ليندون Lindon» أن الناخب يقوم بعدة مقارنات بين المرشحين =

الحساب مقتربا آخر، يقوم على التجريب، أو ما يمكن أن نصطلح عليه بالخيار الباسكالي[1].

لا شك أن هذه المقتربات التفسيرية تمتلك جزءاً من القدرة التفسيرية، فهناك العديد من الناخبين يصوتون بناء على مدى قدرة الأحزاب السياسية على تحقيق تطلعاتهم ومصالحهم، وبناء على ذلك، فأول ما يلتفتون إليه هو برنامج هذه الأحزاب والتدابير والإجراءات التي تم الإعلان عنها في هذه البرامج. لكن هذه النخبة في سياقنا العربي، تبقى محدودة بحكم عدم حصول التراكم الكافي في المشاركة السياسية الحقيقية.

كما أن هناك قطاعاً وازناً من الناخبين قد يصوت لاعتبارات نفسية وجدانية تربطه بالحزب السياسي أو بمرشحيه، لكن هذا التفسير يبقى محدوداً بالنظر إلى هذا القطاع، ولا يمكن تعميمه على بقية الناخبين.

كما أنه من الممكن أن يكون الناخب العربي في عملية اختياره لمرشحه يقوم بجملة من العمليات الذهنية بناء على معايير مثالية يستحضرها، ويحاول أن يقيس ويقارن المرشحين على قاعدتها،

= بناء على معايير مثالية يستحضرها في ذهنه، ويبدأ في عملية الإبطال والإلغاء والتصفية انطلاقاً من المعايير السلبية، حتى إذا انحصر عدد المرشحين المتبقين، يتم بعد ذلك تحكيم المعايير الإيجابية من قبيل المؤهلات الشخصية والقدرة على التدبير وحل المشكلات ليتمكن في نهاية المطاف من اختيار مرشحه.

(١) يقوم هذا الاختيار على مقولة، هذا التيار لم نجربه من قبل، وقد جربنا كل الأحزاب الموجودة في الساحة، وثبت لنا أنها لم تقدم لنا شيئا، فلماذا لا نجرب هذا التيار بدل أن نقاطع العملية الانتخابية.

ويختار بعد ذلك مرشحه. لكن هذه العملية المركبة تفترض منسوباً عالياً من الوعي والثقافة لا تتوفر بالضرورة في سياقنا العربي.

المحصلة، أن هذه المقتربات تبقى مفيدة بالقياس إلى خصوصية الواقع العربي، أو للدقة، خصوصية العملية الانتخابية في الواقع العربي. غير أن الجديد في الموضوع، هو أن هذه العملية الانتخابية اليوم تمت، ولا تزال تتم ضمن سياق الربيع العربي، مما يدعو إلى الاجتهاد في تطوير مقترب لهذا السياق خاصة وأن نتائج الانتخابات في كل الأقطار التي أجريت فيها قادت إلى صعود الإسلاميين.

وقبل أن نغامر في مهمة بناء النموذج التفسيري، سنعمل أولا في هذا المبحث على رصد نتائج الانتخابات في كل من المغرب وتونس ومصر مع تحليل النتائج الرقمية على وجه الإجمال والتفصيل، وقراءة أولية لدلالات هذه النتائج، على أن نطور في خاتمة المبحث مقترباً تفسيرياً لنتائج هذه الانتخابات، يكون بالضرورة منسجما مع المعادلة العربية ومع السياق السياسي بما هو سياق الربيع العربي.

حزب العدالة والتنمية: الصعود سياقه ومحدداته ودلالاته:

مع اقتراع السابع من شتنبر ٢٠٠٧م أثيرت بقوة مسألة صعود الإسلاميين في المغرب، وتداولت استطلاعات ومراكز أبحاث إمكانية تبوء حزب العدالة والتنمية للمرتبة الأولى، واحتمال ترؤسه للحكومة.

كان النقاش وقتها محكوماً على الأقل بثلاث محددات أساسية:

١ ـ **المحدد الأولى**: وهو مدى قدرة الإسلاميين على تشكيل الحكومة وتدبير الشأن العام، وما يستتبع ذلك من توفره على برنامج سياسي واقتصادي من شأنه أن يخرج البلاد من الأزمة.

٢ ـ **المحدد الثاني**: ويتعلق بمدى استعداد صناع القرار السياسي في الداخل والخارج للتعامل مع مثل هذه الحقيقة الانتخابية ومترتباتها السياسية.

٣ ـ **المحدد الثالث**: ويتعلق بتمثلات وردود فعل النخب المدنية والسياسية لمواقف الإسلاميين، خاصة من قضايا الحريات وحقوق الإنسان، وبشكل أخص قضية المرأة والحريات الفردية ومسألة الآداب العامة.

لكن السمة العامة التي كانت تطبع هذا النقاش بمحدداته الثلاث هو التخويف من الإسلاميين، والذي أخذ أكثر من بعد، منه الاقتصادي الذي حاول أن يخوف من آثار صعود الإسلاميين على الاستثمارات، ومنه السياسي الذي تمحور حول الخطر الذي يشكله الإسلاميون على الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، ومنه ما يتعلق بالجانب الحقوقي، والذي تمحور حول أثر صعود الإسلاميين على التعددية والحرية والحقوق الفردية، ومنها التعبيرات الثقافية والفنية.

لكن، مع اقتراع ٢٥ نونبر، لا شك أن تغييرات كبيرة حملها معه الربيع العربي، بحيث صار الحديث اليوم عن صعود الإسلاميين مختلفاً بشكل كبير عن سابقه. وفي هذا السياق يمكن أن نبرز ثلاث محددات لهذا التحول:

١ ـ ممارسة السلطة:

فعلى مستوى المحدد الأول، أي قدرة الإسلاميين على ممارسة السلطة، أدى التراكم الذي حصله حزب العدالة والتنمية على مستوى ممارسته للمعارضة السياسية من جهة، وممارسته للشأن المحلي، بالإضافة إلى فاعليته السياسية التي تجاوزت فاعلية بقية الأحزاب الأخرى، إلى تبلور مفهوم التطبيع السياسي مع هذا الحزب واعتباره حزباً مثل سائر الأحزاب السياسية، أي أن المشهد السياسي لم يعد يرى في فوز حزب العدالة والتنمية مسألة خارج السياق السياسي العادي، بما في ذلك السلطة السياسية التي بدأت تنظر إلى هذا الحزب، خاصة بعد الحراك الشعبي، بمنطق الشريك السياسي، باستثناء بعض الحملات السياسية التي كانت تقوم بها السلطة في شخص بعض مؤسساتها في إطار لغة المفاوضة السياسية ليس أكثر.

٢ ـ نظرة الغرب:

وعلى مستوى المحدد الثاني وقع تحول كبير في نظرة صناع القرار السياسي الغربي للإسلاميين، إذ أصبح تفضيل خيار دعم الأنظمة الاستبدادية لتجاوز سيناريو الإسلاميين يطرح العديد من

المخاوف مما دفع الغرب في نهاية المطاف لا سيما بعد ثورة كل من تونس ومصر إلى التعامل مع الإسلاميين بشكل أكثر براغماتية، فترددت تصريحات لوزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون ووزير الخارجية الفرنسي ألا جيبي باستعداد البلدين للتعامل مع الإسلاميين في حالة وصولهم إلى السلطة السياسية عبر صناديق الاقتراع. ومما زاد في تأكيد هذه الحقيقة، الموقف الفرنسي من النجاح الكاسح الذي حقق حزب حركة النهضة بتونس وترحيبه بصعودها إلى السلطة وإبداء استعداده للتعامل معها.

٣ ـ تراجع حدة التخوفات:

أما على مستوى المحدد الثالث، فقد تراجعت حدة التخوفات التي كانت تثيرها بعض مكونات المجتمع المدني، وكانت تظهر بشكل خاص على الواجهة الإعلامية، وقد كان ذلك نتيجة للخطاب السياسي الذي قدمه حزب العدالة والتنمية والذي برز في برنامجه الانتخابي منذ انتخابات ٢٠٠٧ حيث برزت خفة المفردات الدينية في مقابل كثافة التعاطي بمنطق السياسية العمومية مع الملفات والقضايا المطروحة في البرنامج بما في ذلك الشأن الديني والتعليمي، أو ما يعرف بالقضايا الهوياتية.

المحصلة، أن صعود الإسلاميين مع اقتراع ٢٥ نونبر أصبح يطرح بنسق مغاير تماما لما كان عليه الأمر في انتخابات ٢٠٠٧، إذ تأطر هذا النقاش بمحددات جديدة يمكن أن نذكرها اختصارا فيما يلي:

* **المحدد الأول**: مدى قدرة الإسلاميين على تمثيل الأمل الحقيقي في التغيير بعد الحراك الشعبي الذي فجرته حركة ٢٠ فبراير، والجواب الإصلاحي الذي قدمته السلطة السياسية لتجاوزه.

* **المحدد الثاني**: مدى قدرة الإسلاميين على تنزيل المضمون الديمقراطي للدستور، وإحداث نقلة نوعية في السياسة في المغرب، لجهة القطع مع منطق التحكم والتعليمات وتقوية المؤسسات السياسية، وبناء مصداقيتها لدى عموم الشعب.

* **المحدد الثالث**: مدى قدرة الإسلاميين على رفع التحدي الاقتصادي، والحلول والإجراءات التي يمكن أن يقدموها لإخراج البلاد من الوضعية الصعبة التي يمر منها.

* **المحدد الرابع**: ويتعلق بمدى قدرة الإسلاميين على الاستجابة لتطلعات الشارع، لا سيما ما يتعلق منها بالشق الاجتماعي.

* **المحدد الخامس**: ويتعلق بمدى قدرة الإسلاميين على نسج تحالفات قوية تضمن لهم تشكيل الحكومة والتوافق على برنامج وطني للإصلاحات السياسية والاقتصادية.

إن تسجيل الاختلاف بين طرح قضية صعود الإسلاميين بين سياق ٢٠٠٧ واقتراع ٢٥ نونبر ٢٠١١ يؤشر على وجود تحول كبير طال نظرة الإسلاميين إلى أنفسهم، وإلى قدرة أداتهم السياسية على اختراق النسق المغلق لممارسة السلطة في المغرب، وفتح

إمكانية حقيقية للإصلاح، كما طال نظرة السلطة والنخب السياسية إليهم، وطال بفعل التحولات الإقليمية الكبرى نظرة صناع القرار السياسي في الغرب إلى الإسلاميين. غير أن التحول الكبير الذي حصل وهو تحرر الشعوب العربية من الحصار الذي ضربته عليهم الأنظمة الاستبدادية والتفافهم الجماهيري حول الإسلاميين في كل قطر.

بإزاء هذه التحولات الكبرى برزت خمس إمكانات قوية رشحت الإسلاميين للصعود وتبوء مراتب متقدمة في الانتخابات في المغرب، ونخص بالذكر ما يلي:

- **النظافة السياسية للإسلاميين:**

فهناك الكثير من المحللين والمراقبين يسجلون عدم مشاركة الإسلاميين في الحكومة وعدم تحملهم مسؤولية الإخفاق في التدبير الحكومي للعديد من القطاعات ضمن نقاط تفوق الإسلاميين، خاصة وأن الحصيلة المسجلة على مستوى الأداء الحكومي كانت مخيبة للآمال، بل إن الحراك الشعبي قام أصلا على أنقاض سوء التدبير للملفات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحقوقية والإعلامية.

فإذا انضاف إلى ذلك الدور الاستثنائي الذي قام به حزب العدالة والتنمية لحظة الحراك الشعبي والذي تأرجح بين الضغط من أجل الإصلاح، والمحافظة على الاستقرار السياسي، مع فتح جسور التواصل والحوار مع حركة ٢٠ فبراير، يمكن أن نفسر

حجم المصداقية السياسية التي تمتع بها هذا الحزب بالمقارنة مع بقية النخب السياسية التي تأطر موقفها السياسي بالتردد والانتظارية. فإذا كان التصويت العقابي في السابق يصب لفائدة الأحزاب غير المشاركة في الحكومة، فقد أصبح مع اقتراع ٢٥ نونبر رصيدا إضافيا للإسلاميين.

• الديمقراطية الداخلية والفعالية التنظيمية والسياسية للإسلاميين:

فكثيراً ما تنتقد التجربة الديمقراطية في المغرب من زاوية ضعف الأحزاب السياسية وعجزها عن تفعيل الديمقراطية الداخلية، وضعف قدرتها على التأطير، ناهيك عن ترهلها التنظيمي، وعدم سماح بنيتها الحزبية للارتقاء التنظيمي للمناضلين. لكن، يبدو أن هذه الانتقادات لم تكن تسحب على الإسلاميين الذين عبروا عن فعالية سياسية وتنظيمية ظهرت على مستوى تفعيلهم للآلية الديمقراطية الداخلية، سواء في إنتاج النخب أو تجديدها، كما ظهرت على مستوى تعاطيهم مع الأحداث السياسية، ومتابعتهم للعمل الحكومي وحصيلتهم في العمل البرلماني، هذا فضلا عن الدور المؤثر والفاعل الذي سجلوه في المحطات الحاسمة، مثل الإصلاح الدستوري، والضغط من أجل القيام بإجراءات للثقة، هذا فضلاً عن الدور المحوري الذي قاموا به في مناقشة الرزنامة القانونية الانتخابية.

• **الكفاءة البرنامجية والاقتراحية:**

إذ شكل برنامج العدالة والتنمية في رأي كثير من المراقبين والمحللين والإعلاميين نقلة نوعية في القدرة الاقتراحية، والتي مكنت الإسلاميين من فتح جسور الحوار مع النخب الاقتصادية ورجال الأعمال، بما سمح لهم بإحداث اختراق كبير للنخب التي كان يتذرع بها في السابق للتخوف من الإسلاميين.

• **المصداقية السياسية:**

والتي تتمثل في المناضلين الذين قدمهم الحزب، سواء على المستوى العمل البرلماني، أو على مستوى تدبير الشأن العام، والذين تمت تزكيتهم لأكثر من مرة في الانتخابات، بما في ذلك قيادات الحزب التي عادت كلها إلى قبة البرلمان بما يؤشر على وجود منسوب عال من الثقة في المرشحين الذين يقدمهم حزب العدالة والتنمية في الاستحقاقات الانتخابية.

• **عناوين الخطاب السياسي:**

وتعتبر محدداً حاسماً خاصة في هذه اللحظة الدقيقة التي يمر منها المغرب، إذ لحد الساعة لم ينجح أي حزب في بناء خطاب سياسي يجمع بين منطق المشاركة ومواجهة الفساد، وجعل المشاركة السياسية البوابة المؤثرة لمواجهة الفساد والاستبداد. وهو عنوان سياسي نجح الحزب في ترجمة مفرداته وتفاصيله على مستوى خطابه السياسي، حيث لقي تداولاً إعلامياً لم يسبق له مثيل في التجارب الانتخابية السابقة.

تقدم المؤشرات الرقمية العديد من العناصر التي تعتمد عليها قراءة نتائج الانتخابات، ورصد التحولات في الخريطة الانتخابية، وبشكل خاص تتبع الأداء الانتخابي للأحزاب، ودراسة عناصر قوتها وضعفها، ومدى نجاحها أو إخفاق آلتها الانتخابية.

وسنكتفي برصد نتائج حزب العدالة والتنمية ومقارنتها مع الانتخابات السابقة، وتتبع التحولات التي طرأت على أدائه، مع تسجيل الدلالات التي تقرأ في هذه الأرقام سواء على وجه الإجمال أو التفصيل.

دلالات فوز العدالة والتنمية في اقتراع ٢٥ نونبر:

دلالات الأرقام الإجمالية:

يمكن أن نقف على أربعة أرقام إجمالية، يتعلق الأول بالنتيجة النهائية الرسمية للانتخابات أي عدد المقاعد التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية، ثم ثانياً، عدد الأصوات التي حصل عليها، ثم ثالثاً، ما يتعلق بتمثيلية الحزب سواء على مستوى اللائحة المحلية أو الوطنية، ثم رابعاً، دور الحزب في الرفع من نسبة المشاركة.

١ ـ **فعلى مستوى عدد المقاعد**، يمكن أن نسجل تقدما كبيرا وارتفاعا وصلت نسبته إلى ١٣٠ في المائة بالمقارنة مع انتخابات ٢٠٠٧م، فقد حصل الحزب على ١٠٧ مقعدا، بعد أن كانت له فقط ٤٦ مقعدا في انتخابات ٧ شتنبر ٢٠٠٧م.

٢ ـ **وعلى مستوى الأصوات**، ورغم أن الكتلة الناخبة

نقصت عما كانت عليه في انتخابات ٢٠٠٧م، إذ لم يتعد الناخبون ١٣,٥ مليون ناخب بالمقارنة مع ١٥ مليون التي كانت مسجلة في انتخابات ٢٠٠٧م، فإن الحزب ضاعف عدد مقاعده، وحصل على مليون و٨٠ ألف بعد أن حصل في انتخابات ٧ شتنبر ٢٠٠٧ فقط على ٥٠٠ ألف بمعيار اللائحة الوطنية.

٣ ـ ضمان التمثيلية في كل التراب الوطني: فقد سجل الحزب حضوره على مستوى اللائحة المحلية في ١٥ جهة. واستثنيت من ذلك جهة كلميم ـ السمارة، التي استطاع الحزب أن يستدرك فيها ويحصل على مقعد ممثل لها في الدائرة الوطنية من خلال نائبة برلمانية رشحها.

٤ ـ دور الحزب في الرفع من نسبة المشاركة: فالأصوات والمقاعد التي حصل عليها هي ثمرة ثقة ناخبين جدد في أدائه، وهو ما دفع إلى الرفع من نسبة المشاركة من ٣٧ في المائة إلى ٤٥ في المائة في هذه الانتخابات.

وقد اختلفت تفسيرات المتابعين والمراقبين والمحليين السياسيين لهذه النتيجة الإجمالية التي تظهر في أربع مستويات، وبشكل مجمل يمكن أن نختصر محددات الفوز في العناصر الآتية:

ـ حصيلة الأداء الحزبي والبرلماني للحزب.

ـ نجاح الحزب في قيادة المعارضة السياسية واستثماره للنتائج الهزيلة للحصيلة الحكومية.

- القوة التنظيمية والفعالية البرنامجية للحزب.

- الذكاء السياسي في قراءة شروط المرحلة واستشراف مآلها، والتحديد الدقيق لدور الحزب فيها.

- الخطاب السياسي للحزب والذي استثمر الحراك الشعبي والمناخ الإقليمي ورفع شعار محاربة الفساد ومقاومة الاستبداد.

- ضعف الأحزاب السياسية، وعدم قدرتها على المنافسة الحزبية.

- الحراك الشعبي، والمناخ الإقليمي الذي مهد لصعود الإسلاميين في المنطقة.

- نجاح الحزب في تحديد معاركه السياسية ضد نهج التحكم وتفكيك تحالفاته السياسية.

- قوته في تدبير اللحظة الانتخابية وفي التخطيط للحملة الانتخابية.

دلالات الأرقام التفصيلية:

لا شك أن دلالات كثيرة أفرزتها المقاعد والأصوات التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية في كثير من الدوائر، لكننا في هذا التحليل، سنكتفي بتسجيل بعض الملاحظات البارزة. وبشكل عام، يمكن أن نقف على ثماني دلالات أساسية:

١ ـ **تعزيز الحضور في المجال الحضري:** فقد عزز الحزب وجوده في العالم الحضري، وأكد قوته في المدن الكبرى في طنجة وتطوان ووجدة وفاس ومكناس والقنيطرة والرباط وسلا

والبيضاء ومراكش وأكادير، وحقق لأول مرة اختراقاً ظاهراً لمدينة مراكش التي لم يكن يحصل فيها على مقاعد، فحصل في دوائرها الثلاثة على ٥ مقاعد من أصل تسعة أي بما يفوق نصف المقاعد.

٢ ـ **اختراق المجال القروي**: وهي السمة الجديدة في الأداء الانتخابي للحزب، إذ سجل حضوره في العديد من الدوائر القروية، أو الموصولة بالعالم القروي، والتي لم يكن للحزب وجود سابق بها، ويمكن أن نورد جهة الحوز تانسيفت كأكبر مثال على الاختراق الذي حققه الحزب خاصة في دوائر مدينة مراكش.

٣ ـ **الدخول إلى دوائر جديدة**: وهو السمة الثانية الجديدة في الأداء الانتخابي للحزب، إذ لأول مرة يسجل الحزب حضورا قويا ومتقدما في العديد من الدوائر التي لم يكن يسجل فيها أي حضور، ونمثل على ذلك بدائرة إيفران، ودائرة الخميسات والماس، ودائرة سيدي قاسم، ودائرة برشيد، والدوائر التي حقق فيها الحزب، ولأول مرة، اختراقاً كبيراً في الصحراء، وبشكل خاص في جهة وادي الذهب وجهة العيون الساقية الحمراء.

٤ ـ **تجديد الثقة في برلمانيي الحزب**: فقد رشح الحزب ٣١ برلمانياً، فاز منهم ٢٩ برلمانياً، وهو رقم دال على الثقة في حصيلة الأداء البرلماني لحزب العدالة والتنمية وتجديد الناخبين لهذه الثقة، ومما يدل على ذلك أن بعض البرلمانيين لم يكتفوا بالفوز فقط، بل صنعوا انتصاراً كبيراً من خلال إضافة وصيف للائحة أو مقعد ثالث كما حدث في ٢٣ دائرة من الدوائر

لانتخابية التي حقق فيها حزب العدالة والتنمية أكثر من مقعد.

٥ ـ **تعزيز طابع التماسك الحزبي**: إذ سجلت في انتخابات ٢٠٠٩م ملاحظة تأثير التفكك التنظيمي على نتائج الانتخابات وقد ظهر ذلك بشكل واضح في مدينة المحمدية في الانتخابات الجماعية، إذ لم يحصل الحزب في هذا الاقتراع حتى على العتبة، بخلاف اقتراع ٢٥ نونبر، فقد سجلت العديد من الدوائر دور المشروعية في ضمان نجاح كبير للحزب، فلعب التماسك الحزبي دوراً كبيراً في الفوز في مدينة المحمدية بمقعدين، كما استطاع الحزب من خلال المشروعية أن يكسب مقعدين اثنين في سيدي البرنوصي بالدار البيضاء الكبرى، مع الإشارة إلى أن الخلافات التنظيمية قامت بدور سلبي في إضعاف حظوظ الحزب في دائرة العرائش في الفوز بمقعدين كما أضعف أصواته بشكل كبير.

٦ ـ **إنهاء مقولة تحكم التقطيع الانتخابي**: أثبتت نتائج الحزب أن مقولة التحكم من خلال التقطيع، وإن كانت مؤثرة، إلا أنها غير فعالة بشكل مطلق، إذ استطاع الحزب أن يخترق الدوائر الحضرية التي سيجت بمجال قروي ممتد، كما حصل ذلك في بعض دوائر الدار البيضاء وسلا المدينة وجهة الحوز، وخاصة دوائر مراكش.

٧ ـ **تأكيد نجاح المرأة في الدوائر المحلية**: إذ عزز الحزب من حضور المرأة في اللوائح المحلية واستطاع أن يضمن فوز

وامرأتين، واحدة وكيلة في دائرة الفحص الأنجرة بطنجة، والثانية وصيفة وكيل لائحة دائرة تمارة.

٨ ـ **تأكيد وجود جهات استراتيجية للحزب:** أثبتت نتائج الانتخابات تأكيد وجود جهات استراتيجية تقليدية للحزب يصعب انتزاعها من بين يديه، ويتعلق الأمر بكل من جهة الشمال (طنجة تطوان)، وجهة الرباط سلا زعير، وجهة البيضاء، وجهة سوس ماسة درعة. وقد كرس الحزب في هذه الانتخابات هذه الحقيقة وسعى إلى إلحاق جهات أخرى إلى هذه المناطق التقليدية للحزب كجهة الحوز تانسيفت.

حزب حركة النهضة الإسلامية بتونس:

صدرت الحصيلة النهائية للانتخابات التاريخية للمجلس التأسيسي التونسي الاثنين ١٤ نونبر، وأسفرت عن فوز كبير لحزب حركة النهضة الإسلامية، إذ فاز بـ ٨٩ مقعداً من أصل ٢١٧ بالمجلس التأسيسي، يليه المؤتمر من أجل الجمهورية بـ ٢٩ مقعداً، ثم العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية بـ ٢٦ مقعداً، ثم حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، الذي أحرز على ٢٠ مقعداً، مقابل ١٦ مقعداً للحزب الديمقراطي التقدمي. فيما حصل حزب المبادرة والقطب الديمقراطي الحداثي على ٥ مقاعد، وحصل حزب آفاق تونس على أربعة مقاعد، ولم يحصل الحزب الشيوعي التونسي إلا على ثلاثة مقاعد، ومقعدين لكل من الديمقراطيين الاشتراكيين

وحركة الشعب، فيما حصلت ١٦ قائمة أخرى على مقعد واحد لكل منها.

الأرقام التفصيلية لحزب حركة النهضة:

- في تونس ١ فازت النهضة بأربع مقاعد بنسبة ٤٣,٨ في المائة.
- وفي تونس ٢ فازت النهضة بـ ٣ مقاعد بنسبة ٢٩,١ في المائة.
- وفي أريانا فازت النهضة بـ ٣ مقاعد بنسبة ٣٤,٥ في المائة.
- وفي منوبة فازت النهضة بـ ٣ مقاعد بنسبة ٣٨,٣ في المائة.
- وفي بن عروس فازت النهضة بـ ٤ مقاعد بنسبة ٤٠,٦ في المائة.
- وفي بيزرت فازت النهضة بـ ٤ مقاعد بنسبة ٣٨,٣ في المائة.
- وفي نابل ١ فازت النهضة بـ ٢ مقاعد بنسبة ٢٩,٤ في المائة.
- وفي نابل ٢ فازت النهضة بـ ٢ مقاعد بنسبة ٢٧,٩ في المائة.
- وفي زغوان فازت النهضة بـ ٢ مقاعد بنسبة ٣٢ في المائة.
- وفي بيجا فازت النهضة بـ ٢ مقاعد بنسبة ٢٧,٤ في المائة.
- وفي كيف فازت النهضة بـ ٢ مقاعد بنسبة ٢٤,٣ في المائة.
- وفي سليانا فازت النهضة بـ ٢ مقاعد بنسبة ٢٥,٧ في المائة.
- وفي جندوبة فازت النهضة بـ ٢ مقاعد بنسبة ٢٤,٥ في المائة.
- وفي القيروان افزت النهضة بـ ٤ مقاعد بنسبة ٣٩,٢ في المائة.
- وفي سوس فازت النهضة بـ ٤ مقاعد بنسبة ٣٤,٢ في المائة.
- وفي موناستير فازت النهضة بـ ٣ مقاعد بنسبة ٣١,٢ في المائة.

- وفي مهدية فازت النهضة بـ ٣ مقاعد بنسبة ٣١,٢ في المائة.
- وفي كاسرين فازت النهضة بـ ٣ مقاعد بنسبة ٢٩ في المائة
- وفي سيدي بوزيد فازت النهضة بـ ٢ مقاعد بنسبة ١٤,٤ في المائة.
- وفي قفصة فازت النهضة بـ ٣ مقاعد بنسبة ٣٨,٤ في المائة.
- وفي توزور فازت النهضة بـ ٢ مقاعد بنسبة ٤٠,٦ في المائة.
- وفي صفاقص١ فازت النهضة بـ ٣ مقاعد بنسبة ٤٢ في المائة.
- وفي صفاقس ٢ فازت النهضة بـ ٤ مقاعد بنسبة ٣٦,٥ في المائة.
- وفي قابس فازت النهضة بـ ٤ مقاعد بنسبة ٥٠,٢ في المائة.
- وفي مدنين فازت النهضة بـ ٥ مقاعد بنسبة ٤٥,٦ في المائة.
- وفي تطاوين فازت النهضة بـ ٣ مقاعد بنسبة ٥٥,٧ في المائة.
- وفي قبلي فازت النهضة بمقعدين بنسبة ٣٨,٢ في المائة.
- في الخارج: ٩ مقاعد من أصل ١٨ مقعداً أي نصف المقاعد.
- في فرنسا ١ فازت النهضة بـ ٢ مقاعد بنسبة ٣٣,٢ في المائة.
- وفي فرنسا ٢ فازت النهضة بـ ٢ مقاعد بنسبة ٢٩,٧ في المائة.
- وفي إيطاليا فازت النهضة بـ ٢ مقاعد بنسبة ٤٨,٤ في المائة.
- وفي ألمانيا فازت النهضة بمقعد واحد بنسبة ٤٢,٣ في المائة.
- وفي الاتحاد الأوربي وأمريكا فازت النهضة بمقعد واحد بنسبة ٣٣,٢ في المائة.
- وفي الدول العربية فازت النهضة بمقعد واحد بنسبة ٤٣,٥ في المائة.

الدلالات الرقمية في النتائج الانتخابية لحزب حركة النهضة:

بشكل عام يمكن أن نرصد الملاحظات الآتية:

ـ **التمثيلية الشاملة في للتراب التونسي**: إذ سجلت النهضة تفوقا في كل الدوائر، بما في ذلك الدوائر التي خصصت للمقيمين في الخارج. فما عدا دائرة سيدي بوزيد، التي حصلت فيها العريضة الشعبية للعدالة والتنمية على ٣ مقاعد بنسبة ٣٥ في المائة (٤٨٠٢٢ صوتاً)، مسجلة بذلك المرتبة الأولى عن حزب حركة النهضة الذي فاز بمقعدين (١٩٦٩٨)، فإن حركة النهضة حظيت، ليس فقط بتمثيلية لكل التراب الوطني، بل بتصدر كل الدوائر الانتخابية.

ـ **تحقيق نسب جد عالية في العديد من الدوائر**: إذ بلغت في بعض الدوائر إلى أكثر من النصف، وذلك بـ ٥٥,٧ في المائة كما في دائرة تطاوين، وسجلت حضورا بأكثر من ٤٠ في المائة في ١٠ دوائر، وبأكثر من ٣٠ في المائة في ٢١ دائرة، ولم تضعف النسبة عن أقل من ٢٠ في المائة، إلا في دائرة واحدة هي دائرة سيدي بوزيد.

ـ **استفادتها من النظام الانتخابي**، إذ ضمن لها التفوق في عدد الأصوات كسب مقاعد جديدة بأكبر البقايا المعتمد في النظام الانتخابي التونسي.

ـ **اكتساح دوائر الخارج**: إذ استطاع حزب حركة النهضة أن يفوز بنصف هذه المقاعد، أي بـ ٩ مقاعد من أصل ١٨. وبرز

هذا التفوق بشكل كبير في ألمانيا، حيث فاز الحزب بالمقعد الواحد المخصص لذلك. وفي إيطاليا إذ حاز على مقعدين، بينما اقتسمت المقاعد المخصصة لفرنسا، إذ حصل حزب حركة النهضة على نصف المقاعد، أي ٤ مقاعد من أصل فيما، فيما توزعت الأربعة المتبقية على بقية الأحزاب السياسية الأخرى.

في دراسة محددات الصعود الإسلامي وأسبابه:

تفيد المعطيات الرقمية التي استخلصنا بعض دلالاتها أن البحث عن عامل واحد أو عامل حاسم لتفسير صعود الإسلاميين لا يوفر الإمكانية للفهم الدقيق للسلوك الانتخابي للمواطن التونسي الذي اختار التصويت لصالح جزب حركة النهضة، فمعطى التغطية الشاملة للتراب الوطني يسقط الاعتبارات الجغرافية والسكانية في التحليل، وبلوغ نسبة الفوز في المعدل إلى ٤٠ في المائة يسقط أيضاً التفسيرات الثقافية والطبقية والنفسية والعقلانية، فقد صوت على النهضة المتدين وغير المتدين، الطبقة الوسطى والطبقة الكادحة، الذين يحملون تعاطفاً وجدانياً مع النهضة، والذين لم يكن لهم هذا الرصيد من التعاطف، والذين اقتنعوا ببرنامجها الاقتصادي والسياسي، والذين لم يطلعوا على هذا البرنامج، أو الذين لا يهمهم في الانتخابات معايير المصلحة والعقلانية في تدبير علاقتهم مع الأحزاب.

وبشكل عام، وضمن التحليل المستند إلى المعطيات الرصدية، يمكن أن نقف على المحددات الآتية:

ـ رصيد المظلومية السياسية: فقد ظلت النهضة في مخيال ووجدان الشعب التونسي، التنظيم الذي عانى أكثر من غيره من الاستئصال وحملات القمع والتضييق والتهجير والتغريب. ولعل في رصيد قيادات النهضة الذين تم اعتقالهم لأكثر من عشر سنوات الإشعاع الكبير الذي ضمن الالتفاف الجماهيري حولهم في كل التراب التونسي.

ـ استثمار جو الفراغ السياسي الذي نجم عن سقوط نظام بن علي، وعدم وجود أحزاب سياسية مؤهلة لتصدر المشهد السياسي.

ـ التصويت العقابي الذي مارسه الشعب التونسي ضد التشكيلات السياسية التي أسسها بعض رموز النظام السابق، أو ضد الأحزاب السياسية التي كانت تصطف في أجندة النظام السياسي السابق.

ـ القوة التنظيمية والفعالية البرنامجية للحزب: وقد برز ذلك من خلال إعادة بناء الهياكل بشكل سريع في مختلف التراب التونسي، وتوفير الأداة الحزبية القادرة على خوض غمار التجربة الانتخابية والحملات التواصلية الكثيفة التي استعملها الحزب بالإضافة إلى الفعالية البرنامجية التي ظهرت على مستوى مضامين وتدابير البرنامج الاقتصادي والسياسي الذي وضعه حزب حركة النهضة، مع أن انتخابات المجلس التأسيسي لا تتطلب بالضرورة إعداد هذا البرنامج، ولا عرضه على الرأي العام.

- الذكاء السياسي في قراءة شروط المرحلة واستشراف مآلها والتحديد الدقيق لدور الحزب فيها.

- الخطاب السياسي المعتدل للحزب والذي وجه رسائل طمأنة إلى الداخل والخارج.

- ضعف الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على المنافسة الحزبية.

- الحراك الشعبي والمناخ الإقليمي الذي مهد لصعود الإسلاميين في المنطقة.

- التموقع السياسي الجيد في سياق ترتيبات الوضع الانتقالي والحضور الوازن لمواقفه ضمن هذا السياق.

- قوته في تدبير اللحظة الانتخابية وفي التخطيط للحملة الانتخابية.

الإخوان المسلمون: حزب الحرية والعدالة:

النتائج النهائية:

أفرزت النتائج النهائية لانتخابات «برلمان الثورة» المصري عن فوز الإسلاميين بـ ٧٠,٤ في المائة من مقاعد مجلس الشعب المخصصة للمنتخبين، وفاز تحالف حزب الحرية والعدالة (٢٢٨) مقعداً، وحزب النور (١٢٣) مقعداً، والوفد (٤٢) مقعداً، والكتلة المصرية (٣٣) مقعداً، والإصلاح والتنمية (١٠) مقاعد، وحزب الوسط (٩) مقاعد، والثورة مستمرة (٨) مقاعد، ومصر القومي (٥) مقاعد، المواطن المصري (٥) مقاعد، الحرية (٤) مقاعد.

النتائج التفصيلية:

أظهرت النتائج النهائية لانتخابات «برلمان الثورة»، حصول تحالف حزب «الإخوان» ٢١٨ مقعداً، بالإضافة إلى ٦ مقاعد للكرامة، ومقعدين للحضارة، ومقعد للعمل، وآخر إلى الدكتور وحيد عبد المجيد «منسق التحالف»، بإجمالي عدد مقاعد بلغ (٢٢٨) مقعداً، بنسبة إجمالية تصل إلى ٤٥,٧٪، منها ١٠٩ مقعداً بالنمط الفردي»، و١١٩ مقعداً بنمط القوائم.

وحل تحالف حزب «النور» السلفي، في المرتبة الثانية، بإجمالي مقاعد وصل إلى (١٢٣) مقعداً، بنسبة تبلغ ٢٤,٦٪، منها ٢٥ مقعداً «فردي» و٩٨ مقعداً «قوائم»، حصد منها نواب «النور» ١٠٨ مقعداً، فيما فاز نواب حزبي البناء والتنمية والأصالة بـ ١٥ مقعداً. وبحسب النتائج الإجمالية، فقد حصد «الإسلاميون» ٣٥١ مقعداً، من إجمالي مقاعد مجلس الشعب المخصصة للمنتخبين، والبالغة ٤٩٨ مقعداً، بنسبة تصل إلى ٧٠,٤٪.

وجاء حزب «الوفد» في المركز الثالث، بإجمالي مقاعد بلغ (٤٢) مقعداً، بنسبة تبلغ ٨,٤٪، بعدما حصد نوابه ٤٠ مقعداً «قوائم»، ومقعدين «فردي». وحصل تحالف «الكتلة المصرية» على المركز الرابع، بإجمالي مقاعد بلغ (٣٣) مقعداً، بنسبة تبلغ ٦,٦٪، بعدما حصد ٣٢ مقعداً «قوائم»، ومقعد «فردي»، حصد منها نواب «المصري الديمقراطي الاجتماعي» ١٦ مقعداً، و«المصريين الأحرار» على ١٤ مقعداً، و«التجمع» على ٣ مقاعد.

وجاء حزب «الإصلاح والتنمية» في المركز الخامس، بعدما

حصل على (١٠) مقاعد، بنسبة بلغت ٢٪، بعد حصوله على ٩ مقاعد «قوائم» ومقعد وحيد «فردي». وحزب «الوسط» في المركز السادس، بإجمالي (٩) مقاعد «قوائم»، وتحالف «الثورة مستمرة» في المركز السابع، بإجمالي (٨) مقاعد «قوائم»، وحصل حزبي «مصر القومي» و«المواطن المصري» على ٥ مقاعد لكل منهما، فيما فاز حزب «الحرية» بـ ٤ مقاعد، وبهذا وصل إجمالي المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب التي تضم على قوائمها «فلول» الحزب الوطني المنحل إلى ١٤ مقعداً.

وحصل حزب «الاتحاد» على مقعدين، و«السلام الديمقراطي» و«العربي الناصري» و«الاتحاد المصري العربي» و«العدل» على مقعد وحيد لكل منهم. بينما حصلت قوائم ٢٢ حزب على أقل من النسبة الحاكمة، المحددة بـ ٠,٥ ٪، على مستوى الجمهورية، واستبعد مقعد كان حصل عليه حزب «المستقلين الجدد» في الشرقية. فيما فاز بمقعد مجلس الشعب ٢٥ مرشحاً من «المستقلين»، على النظام الفردي في المراحل الانتخابية الثلاث.

الأرقام التفصيلية:

نتائج تحالف حزب الحرية والعدالة في المراحل الثلاثة إلى حدود ١٢/٠١/٢٠١١:

- المرحلة الأولى:

مرشحو القوائم: ١١٢ مرشح على ١١٢ مقعد نجح منهم ٤٤ مرشح، لا توجد قوائم مؤجلة.

مرشحو الفردي: ٥١ مرشح على ٥٦ مقعد نجح منهم ٣١ مرشح ـ منهم اثنان في الجولة الأولى والباقي في الإعادة ، ٥ مقاعد فردية يجرى عليها الإعادة، ويتنافس الحزب عليها جميعاً.

ـ المرحلة الثانية:

مرشحو القوائم: ١٢٠ مرشح على ١٢٠ مقعد نجح منهم ٥٠ مرشح حتى الآن من ١٠٨ وتوجد قائمة مؤجلة فى سوهاج تحتوى على ١٢ مقعداً.

مرشحو الفردي: ٥٢ مرشح على ٦٠ مقعد نجح منهم ٣٦ مرشح في جولة الإعادة، مقعدين فرديين يجري عليهما الإعادة الأسبوع القادم ويتنافس عليهما الحزب.

تحالف الحزب ـ إضافة لـ ٣٦ مقعداً التي حصلها الحزب ـ مع مرشحين مستقلين بالمنوفية في جولة الإعادة ترشحا على مقاعد لم يترشح عليها الحزب وقد نجح الاثنان.

ـ المرحلة الثالثة:

مرشحو القوائم: ١٠٠ مرشح على ١٠٠ مقعد نجح منهم ٣٥ مرشح حتى الآن من ٩٦ وتوجد قائمة مؤجلة في جنوب سيناء تحتوي على مقاعد.

مرشحو الفردي: ٣٧ مرشح على ٥٠ مقعد نجح منهم ٢٥ ـ منهم ٤ في الجولة الأولى والباقي في الإعادة ـ، ٧ مقاعد فردية تجري عليها الإعادة الأسبوع القادم يتنافس الحزب على أربعة منها.

الدلالات الأولية لنتائج انتخابات حزب الحرية والعدالة:

بشكل عام، يمكن أن نقف على الدلالات الآتية:

- حضور تحالف الإخوان في كل التراب المصري، وتحقيقهم لنتائج متقدمة في كل المراحل.

- تحقيقهم نسب جد عالية في هذه الانتخابات بلغت ٤٥,٧ في المائة، وقد حقق الإخوان هذه النسبة في كل أنماط الانتخاب سواء بالقائمة سواء على مستوى القوائم أو الفردي.

- تحقيق تحالف الإخوان نتائج جد عالية في الانتخابات بنمط الاقتراع الفردي، إذ وصلت النسبة حوالي ٧١,٧١ في المائة فيما بلغت نسبة فوزه في نمط القوائم ٣٤,٣٩ في المائة.

- الحضور النسائي في نتائج حزب الحرية والعدالة، إذ فاز على قوائم الحزب خمسة سيدات.

- اطراد التراتبية في النتائج بين حزب الحرية والعدالة وحزب النور الممثل للتيار السلفي تقريباً في كل الدوائر، مع حصول تقدم للتيار السلفي في بعض المناطق كمطروح والسويس.

- حضور الأقباط في نتائج حزب الحرية والعدالة، إذ فاز قبطي واحد ضمن قوائم الحزب.

قراءة أولية في دلالات فوز الإسلاميين في مصر:

على نفس النسق الذي انتهجناه في تحليل محددات صعود الإسلاميين في كل من المغرب وتونس، يمكن أن نتحدث تقريباً

عن نفس المحددات، مع استحضار تقدم النسبة في مصر، والتي قد تجد تفسيرها بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقاً في العناصر الآتية:

- سياسة القرب والتي تؤشر عليها ارتفاع نسبة الفوز في نمط الاقتراع الفردي، المبني على علاقة الناخبين بالفرد، ورصيد علاقاته ومؤهلاته وخدماته الاجتماعية.

- الخدمات الاجتماعية التي تميز بها الإخوان في برامجهم والتي ضمنت لهم حضوراً وازناً ومطرداً في جميع الدوائر.

- الاشتغال على اعتدال الخطاب وبناء موقف معتدل يسند الثورة، وفي نفس الوقت يدعم الاستقرار، وهو ما لقي استجابة كبيرة من قبل الناخبين.

- الصورة الإيجابية التي ظهر بها الإخوان بخصوص موقفهم من الأقباط ووقوفهم الصارم ضد افتعال الفتنة الطائفية للإجهاز على مكتسبات الثورة (نموذج ترشيح الأقباط على قوائمهم).

- المظلومية السياسية التي تعرض لها الإخوان طيلة حكم مبارك الذي منعهم من حقهم في العمل السياسي ضمن إطار حزبي معترف به.

- الاستفادة من تراجع القوى الليبرالية والحداثية واليسارية.

- صعود الإسلاميين والمقترب التفسيري للسلوك الانتخابي.

انطلقنا في التأطير النظري من أن المقتربات النظرية التي تفسر السلوك الانتخابي تتميز من جهة بالنظرة العاملية، أي تستحضر بعداً واحداً مؤثراً في السلوك الانتخابي، كما تتسم من

جهة أخرى، بكونها تعبر عن سياقها الخاص، الذي يحضر فيه مستوى من الوعي المقارن، يمكن من إنتاج الموقف العقلاني أو على الأقل إنتاج الموقف الذي يمكن فهمه عقلانياً، أو تحضر فيه التجربة السياسية بتراكمها ورسوخ أحزابها، وانضباط رؤاها وتوجهاتها، واطراد مسارات رموزها، مما يجعل السلوك الانتخابي في عمومه، ليس فقط سهل التفسير، بل ميسور التوجيه. وهذا ما يسمح للأحزاب السياسية بالاشتغال على مزاج الرأي العام والتحكم في سلوكه الانتخابي.

لا يعني هذا مطلقاً أن هذه المقتربات لا تصلح البتة في سياقنا العربي، بما هو سياق الربيع العرب، أو سياق ما بعد الثورة والحراك الشعبي الديمقراطي، فبعض هذه المقتربات يمتلك قوة تفسيرية كبيرة، على الأقل بالنسبة إلى سلوك شرائح معينة من الناخبين[1]، في حين بدأت بعض المقتربات التفسيرية تفقد بعضا من قدرتها التفسيرية مع تسارع وتيرة العولمة وتطور تكنولوجيا الاتصال (بروز المواقع الاجتماعية على سبيل المثال)[2].

وقبل أن نشرع في بسط معالم المقترب التفسيري الذي نميل إليه، ننبه إلى أن اللحظة الزمنية التي يعيشها الوطن العربي اليوم، هي حصيلة الحراك الشعبي، أو حصيلة ثورة عارمة أحدثت زلزالاً

---

(١) لا يزال المقترب النفسي الوجداني والمقترب العقلاني والمقترب المثالي يحتفظ بكثير من القدرة التفسيرية للسلوك الانتخابي في الوطن العربي.

(٢) لم يعد للمقترب البيئي خاصة المرتكز على البعد الجغرافي جاذبيته في التفسير في سياق ما بعد الربيع العربي.

قوياً في ضمير ووجدان ومخيال الشعوب العربية، وهو ما يفرض علينا أن نتوقف عند سمات حالة المواطن العربي بعد نجاح الثورة، والتي تعتبر محددة وحاسمة في تقدير أي مقترب تفسيري للسلوك الانتخابي.

عملياً، يمكن أن نستحضر السمات الآتية:

- حالة تحرر من القيم والمعايير التي فرضتها الأنظمة الاستبدادية.

- حالة نفسية ووجدانية محكومة بالشعور بالكرامة والاستقلالية والقدرة بعد تحقيق الثورة على تحقيق المستحيل.

- حالة من التعبئة المجتمعية لاستكمال متطلبات الثورة.

- حالة تحول من لحظة احتجاجية إلى لحظة سياسية محكومة بمعادلة تحقيق متطلبات الثورة أو العودة إلى الشارع.

- حالة يقظة كلية وتعبئة شاملة لمقاومة أي نكوص عن عناوين الثورة وشعارات الحراك الشعبي الديمقراطي.

- حالة غضب عارمة من رموز النظام السابق وبقاياه، ومن كل القوى والأحزاب التي كان لها ماضي الاصطفاف مع هذا النظام.

- حالة من الهشاشة الاجتماعية والفقر واتساع الانتظارات الشعبية.

- حالة من الثقة والأمل في إمكانية التغيير وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية.

هذه السمات الضاغطة، بالإضافة إلى استحضار التمايزات الحاصلة بين السياق الغربي والسياق العربي لا سيما ما يتعلق بواقع المشاركة السياسية والتراكم الذي حصل فيها ومكونات الحقل السياسي في كل نسق. كل ذلك يفرض بناء مقارب تفسيري يراعي هذه الاعتبارات ويستفيد من المقتربات الأخرى التي وقفت في مجموعها على الأبعاد الممكنة لتفسير السلوك الانتخابي.

إن التمايز الحاصل بين طبيعة النسق السياسي الغربي والنسق السياسي العربي المتشكل حديثا، يدفع إلى تسجيل بعض المفارقات الأولية على مستوى السلوك الانتخابي.

ـ أن العمليات الذهنية المركبة التي تجري لدى الناخب الغربي في تقييمه للحزب أو المرشح لا تحضر بنفس الدرجة لدى الناخب العربي إلا في حدود جد ضيقة، ويرجع ذلك إلى رسوخ المشاركة السياسية ورصيد الثقة في العملية الانتخابية في السياق الغربي، وتميز واقعها في العالم العربي بالهشاشة.

ـ إن السلوك العقلاني الذي يجعل الصوت ملازماً للمصلحة المحصلة، مع وجود نخب وشرائح محدودة تعتمده في السياق العربي، لا يزال في مستوياته الأولى بحكم طبيعة النسق السياسي الذي سيطر أكثر من نصف قرن والذي كان محكوماً بشكلية وصورية البرامج والاختيارات الحزبية، وتركز السلطة في يد نخب متنفذة، تتخذ الأحزاب السياسية كواجهات لخياراتها الاستبدادية.

- إن الوجدان التاريخي الذي يتشكل في شخصية الناخب بدافع من التنشئة التربوية والاجتماعية، وإن كان له حضور قوي في السياق العربي بسبب الأدوار التاريخية التي قامت بها الأحزاب الوطنية، إلا أن الاختراقات التي وقعت لهذه الأحزاب، ومسار التحريف الذي ميز تاريخها، أضعف من قدرة هذا المحدد على التفسير إلا في حدود ضيقة، تتعلق بنخب تربت في ظل الحركة الإسلامية وتشكل وجدانها التاريخي الداعم لصعود الإسلاميين.

- إن البعد الطبقي والتعبير عن المواقع الاجتماعية، تراجع بشكل كبير في السياق العربي، إذ لم تعد الفئات الكادحة تصوت على الأحزاب الشيوعية واليسارية والعمالية، وذلك لاعتبارين اثنين: الأول إيديولوجي مرتبط بالمرجعية واختيارات هذه الأحزاب الهوياتية والمرجعية والثقافية، والثاني مرتبط بمسار هذه الأحزاب ومدى التزامها بهويتها التقدمية. ولذلك، فإن هذا المحدد لم تعد له نفس القدرة التفسيرية، إذ وقع تحول كبير في المواقع والانتماءات، وصارت القوى السياسية على اختلاف أطيافها تكسب الناخبين من كل الطبقات والمواقع[1]. بل، على خلاف هذا المحدد تماماً، صارت الطبقة الوسطى هي التي ترجح الكفة بعد أن كان الرهان كلية على الطبقة البرجوازية المهيمنة أو الطبقة الكادحة.

---

(١) انظر: حوارنا مع عالم السياسة محمد الطوزي في تفسير نتائج انتخابات اقتراع ٢٥ نونبر وصعود حزب العدالة والتنمية، جريدة التجديد المنشور بالموقع بتاريخ ٨ دجنبر ٢٠١١م على الرابط: http://www.attajdid.ma/def.asp?codelangue=6&ref=2.

واعتباراً لسمات اللحظة الزمنية التي حكمت سياق ما بعد الربيع العربي، واعتباراً أيضاً للمفارقات الحاصلة بين السياق الغربي والسياق العربي، فإننا نقترح مقترباً جديداً يستمد عناصره من المقتربات السابقة ضمن تركيب جديد يراعي الاعتبارات السابقة.

ويقوم هذا المقترب على قاعدتين: قاعدة النموذج المثالي، وقاعدة الإلغاء عبر المقارنة.

قاعدة النموذج المثالي:

ونقصد به أن الناخب العربي يستحضر نموذجاً مثالياً للحزب (نظام القائمة) أو المرشح (نظام الاقتراع الفردي) يتأسس على قيم ومعايير مركزية فرضتها سمات حالة ما بعد الحراك الشعبي الديمقراطي، ثم معايير وقيم فرعية تستحضر بشكل مختلف للمفاضلة والمقارنة والترجيح بين المرشحين أو الأحزاب السياسية.

قاعدة الإزالة والإلغاء في السلوك الانتخابي:

وتتأسس على استحضار مقابل القيم المركزية والفرعية السابقة كقاعدة في إزالة بعض المرشحين أو الأحزاب من قائمة المنافسين، على أساس أنه ليس شرطاً أن تكون حصيلة المفاضلة والإلغاء ثمرة عمليات ذهنية مركبة ومطردة، بل قد تكون سريعة وحاسمة، إذ يمكن في الحالة العربية أن يتم حذف مرشح من قائمة التنافس في ذهن الناخب بشكل سريع لمجرد وجود مقابل قيمة واحدة فرعية، فبالأحرى القيم المركزية الحاكمة.

القيم المركزية الحاكمة:

بحسب سمات الحالة العربية التي تركبت بعد الربيع العربي، فيمكن أن نتواضع على قيمتين مركزيتين:

- عدم التورط في الاصطفاف إلى جانب النظام السابق سواء كان الاصطفاف سياسياً أو فكرياً أو موضوعياً. (وهنا تحضر الذاكرة التاريخية والسياسية).

- عدم المسؤولية كلياً أو جزئياً في الأوضاع التي كانت سببا في قيام الثورة.

القيم والمعايير الفرعية:

ويمكن أن ندرج فيها المواصفات التي يتم بها التمييز عادة بين الأحزاب أو المرشحين، ومن ذلك:

- البرنامج الانتخابي والتدابير المقترحة.
- الخدمات الاجتماعية وتجسيد سياسة القرب.
- الخطاب الانتخابي ومدى قدرته على الإقناع.
- حضور المرجعية والقضايا الهوياتية.
- القوة والفعالية التنظيمية للحزب.
- المؤهلات الشخصية للمرشح.

فباستحضار المعايير المركزية الحاكمة يمكن أن نفسر خلفيات التشابه في تراجع القوى الليبرالية والحداثية وبعض القوى اليسارية في تونس ومصر التي اختارت الاصطفاف مع النظام السياسي

السابق إما في شكل إسناد سياسي أو إسناد فكري أو التقاء موضوعي. كما يمكن لنا أن نفسر السبب الذي تراجعت فيه أحزاب أخرى كانت لها مسؤولية تدبيرية فيما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية (نموذج حزب الاتحاد الاشتراكي في المغرب).

ويمكن أن نعتبر أن حضور القيم والمعايير المركزية هو المفسر لبروز توجه عام ينسحب على كل الحالات الثلاثة، والذي يؤشر على صعود الإسلاميين من جهة، وتراجع القوى الليبرالية والحداثية واليسارية من جهة أخرى. في حين يبقى حدود تدخل القيم الفرعية محصوراً في تفاصيل المشهد، وبيان بعض التراتبية بين مكوناته، ومن ذلك الفارق الحاصل بين نتائج الإخوان والسلفيين في مصر، والفارق الحاصل بين حزب حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية في تونس، أو الفارق بين التجمع الوطني للأحرار والاتحاد الاشتراكي في المغرب.

على أن لهذا المقترب التفسيري إيرادات يمكن أن تطرح للحد من قدرته التفسيرية، مثل الحجم الانتخابي الذي حصل عليه حزب الأصالة والمعاصرة في المغرب، والذي كان ينظر إليه على أساس أنه حزب السلطة الأغلبي إذ حصل على ٤٧ مقعدا. وهو إيراد له وجاهته إذا تم قياس نتائج هذا الحزب إلى انتخابات ٢٠٠٧م البرلمانية في المغرب، إذ لم يحصل هذا الحزب إلا على ٣ مقاعد، لكن هذه الوجاهة ترتفع إذا تم قياس هذه النتيجة إلى انتخابات ٢٠٠٩م الجماعية التي حصل فيها هذا الحزب على المرتبة الأولى.

وعلى العموم، فهذا المقترب التفسيري الذي طورناه، إن لم يملك القدرة التفسيرية المؤطرة لكل الحالات، فهو على الأقل يملك أن يؤطر أغلبها، بل يملك أن يفسر التوجه العام للسلوك الانتخابي للمواطن العربي بعد الربيع العربي.

المبحث الثاني

الإسلاميين وتحديات ما بعد الربيع العربي

تختلف التحديات التي تطرح اليوم على الإسلاميين في مواقعهم الجديدة في السلطة بحسب السياقات، فالسياق المصري والتونسي هو سياق إعداد الدستور وبناء النظام السياسي أو استكمال بنائه، في حين أن السياق المغربي هو سياق التأويل الديمقراطي لمقتضيات الدستور الذي تمت المصادقة عليه في فاتح يوليوز الماضي. ومع ذلك، سنحرص على أن نذكر على وجه الإجمال التحديات المشتركة التي ارتبطت بصعود الإسلاميين بعد الربيع العربي، على أن نخصص المبحث الأخير لمناقشة حالة المغرب:

ويمكن اختصاراً أن نسجل تسع تحديات كبرى:

تحديات ترتبط بتدبير العلاقة بين الوظيفة الدعوية والوظيفة الحزبية السياسية والوظيفة الحكومية:

(الحركة الإسلامية كفاعل سياسي): وإذا كانت بعض الحركات الإسلامية استبقت الوضع، ودشنت اجتهادات لجهة

التمييز بين الدعوي والسياسي مؤسسياً ووظيفياً وتنظيمياً (تجربة العدالة والتنمية) فإن الحركات الأخرى لا تزال تشق طريقها في هذا الاتجاه، ولم تبلور بعد صيغتها لتدبير هذه العلاقة، مع وجود وعي بما للتداخل بين الوظيفتين والتنظيمين والمؤسستين من آثار سلبية برزت بعض صورها السلبية خاصة في الأردن. على أن التحدي لم يعد مرتبطاً فقط بإنتاج صيغة للعلاقة بين الدعوي والسياسي فحسب، بل لقد فرض صعود الإسلاميين ضرورة الإجابة على تحدي آخر يرتبط بالعلاقة بين المؤسسة الدعوية والجهاز الحكومي من جهة، والعلاقة بين المؤسسة الحزبية والجهاز الحكومي من جهة أخرى، وخطورة تحكم هذا الجهاز في الأداة الحزبية (أغلب قيادات التنظيم تبوأت مواقع حكومية أو مواقع في المسؤولية السياسية في الدولة)، بل ربما كان التحدي الأبرز هو مدى التمكن وسط زحام وضغط «اليومي» من الإفلات بخلوة فكرية تتيح الفرصة لإنتاج رؤية تدير العلاقة بين هذه الأبعاد دون أن يستسلم التنظيم إلى الإجابات التي يفرضها التدبير اليومي.

وينبني على هذا التحدي، تحد آخر يرتبط بالتفكير والتخطيط الاستراتيجي والآلية التي ستعتمدها الحركة الإسلامية لبلورة رؤاها الاستراتيجية والمرحلية بعد أن انغمست كلية في حيثيات التدبير الحكومي، بل واستنفذت كل طاقاتها أو أغلبها، ولم تترك فرصة لا من حيث الآلية ولا الموارد البشرية لهذا البعد.

ويترتب على هذا التحدي أيضاً، تحدي آخر مرتبط بتدبير الموارد البشرية والطاقات داخل التنظيم بين ما تفرضه حاجيات الجهاز الحكومي وبين ما يتطلبه تحصين التجربة وإسنادها من داخل المجتمع، وهو ما يطرح تحديات كثيرة مرتبطة بالرؤية التي ستقدمها الحركة الإسلامية لإسناد التجربة الحكومية، والصيغة التي ستنتهجها لتعويض الطاقات والكوادر التي وجهتها للعمل الحكومي.

تحديات ترتبط بمقاومة نهج التحكم أو الثورة المضادة:

(تحديات مرتبطة بمنع اختلال موازين القوى لصالح الفاعل السياسي الذي كان الأقوى في مرحلة ما قبل الثورة): وقد بدأت هذه التحديات مبكرا، وأخذت أشكالا مختلفة (الدعوة إلى استفتاء مصاحب لانتخابات المجلس التأسيسي بتونس، والدعوة إلى مبادئ ما فوق دستورية في مصر، والتراجع الذي حصل في المغرب على مستوى القوانين الانتخابية والتي لم تساير السقف الدستوري..). وإذا كانت الحركات الإسلامية قد نجحت ـ ضمن تحالفاتها أو ضمن الوفاقات أو ضمن العمل المشترك ـ في إفشال هذه المناورات، إلا أن فوز الإسلاميين وتحقيقهم لنسب عالية في الانتخابات، لا يعني أن هذه التحديات قد انتهت، وأن جيوب المقاومة والارتداد قد حسم الأمر معها. فلا زالت صورة الوضع السياسي غير واضحة بشكل كامل، ولا زالت بعض القوى الفاعلة لم تحدد موقعها بعد، وقد برزت بعض المؤشرات التي تزيد من

حدة هذه التحديات، ومن ذلك تحول المؤسسة العسكرية في مصر من طرف إداري إلى فاعل سياسي له دور في ترتيبات وضع الدستور المصري، كما أن المؤشرات التي برزت على الساحة التونسية سواء في شكل افتعال أحداث أو في شكل أدوار تم القيام بها من موقع حكومي أو من موقع هيئات كان لها مسؤولية في ترتيب الوضع الانتقالي، كل ذلك يؤشر على جدية هذه التحديات، وحاجة الحركات الإسلامية إلى إعداد أجوبة عنها، كما أن النص الدستوري في المغرب، والذي يتجاذبه التأويل الديمقراطي والتأويل السلطوي، يفتح المجال أمام عودة جيوب مقاومة الانتقال الديمقراطي واستعادة الجهات المتنفذة للمبادرة، ومحاولة محاصرة الحركة الإسلامية في موقعها الحكومي. فكل هذه التحديات تبقى ورادة ومحتملة، وتفرض أن يقدم الفاعل السياسي الحركي الإسلامي جوابه عنها كل في سياقه.

التحدي الاقتصادي (البيئة السياسية):

ربما كان من سوء حظ الربيع العربي أنه جاء في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية التي ضربت العالم وتضررت منها بشكل كبير الدول الغربية، وانعكس ذلك بشكل متفاوت على الدول العربية التي عاشت الحراك الشعبي الديمقراطي. وربما زاد سوء الحظ هذا، أنه بعد صعود الإسلاميين ضربت موجة أخرى من الأزمة الدول الأوربية، وبلغت ذروتها في فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وانجلترا وغيرها. وربما زاد سوء الحظ أكثر،

بالنسبة إلى الإسلاميين الصاعدين، أنهم سيرثون وضعاً اقتصادياً خطيراً في مصر، وتكتنفه العديد من التحديات في كل من تونس والمغرب.

ويبرز هذا التحدي أكثر مع اتساع حجم المطالب والانتظارات الشعبية في ظل هذا الوضع الاقتصادي الذي لا يوفر شروط استيعاب هذه التطلعات مما يجعل الإسلاميين دائماً بين خيارات ثلاثة صعبة:

١ ـ **الخيار الشعبوي**: وهو المضي في تلبية التطلعات الشعبية خوفا من اندلاع الحراك الشعبي من جديد وتحميل الإسلاميين مسؤولية انهيار الوضع الاقتصادي في المحصلة.

٢ ـ **خيار المحافظة على التوازنات المالية الكبرى**: وهو الخيار الذي يهدف إلى منع حدوث الكارثة القومية، لكنه في المقابل لا يوفر القدر الكافي من التطلعات الشعبية مما يجعل الإسلاميين أمام ضغط الشارع.

٣ ـ **خيار بناء اقتصاد قوي مع استهداف بعض الفئات الاجتماعية بسياسات اقتصادية ناجعة وفعالة**: وهو الخيار الأضمن، لأنه يضمن من جهة المحافظة على التوازنات المالية، وفي نفس الوقت يوزع ثمار النمو في شكل سياسية اقتصادية اجتماعية تستهدف فئات محددة مختارة بعناية.

تحدي الاستجابة للتطلعات الشعبية:

وهو مرتبط بالتحدي السابق، غير أنه يأخذ أبعاداً أخرى

بحكم طبيعة التعاقدات الانتخابية التي تمت بين الناخب والإسلاميين الذين تصدروا المشهد السياسي، مما يفرض إنتاج برنامج سياسي واقتصادي، يضع ضمن أولوياته الرفع من مستوى الخدمات الاجتماعية والصحية، وحل معضلة السكن وإصلاح التعليم.

وبشكل عام، يمكن أن نعتبر هذا التحدي هو التحدي الأبرز الذي يطلب من الحركة الإسلامية أن تعكف على إعداد جواب له خاصة في ظل الظرفية الصعبة التي تعيشها دول الربيع العربي، وما يتطلب ذلك من خطاب سياسي جديد يقطع مع منطق الوعود ويؤسس لثقافة سياسية جديدة عنوانها القرب والإقناع والحقيقة والتبصير بشروط المرحلة وتعبئة جميع المكونات الشعبية للانخراط في التنمية.

تحديات ترتبط بالتعامل مع الحراك الشعبي:

(التفاعلات): فالعلمية الانتخابية لم تنه الحراك الشعبي، وحتى لو نجحت في إفراغ الشارع وساحات التحرير، فإن الشارع يبقى على الأقل في الفترة القليلة القادمة سلاحاً سياسياً سيتم إشهاره كأداة ضغط لفرض مطالب سياسية واجتماعية، مما يطرح سؤال التعامل مع هذا الحراك لا سيما وقد تغيرت المواقع وغادر الإسلاميون مواقعهم التقليدية في المعارضة السياسية وأصبحوا يتحملون مسؤولية التدبير الحكومي.

تحديات ترتبط بتدبير العلاقة مع النخب السياسية والمدنية (التفاعلات مع بقية الفاعلين):

وبشكل خاص النخب العلمانية والليبرالية التي يتوقع أن تمارس قدرا كبيرا من الممانعة خاصة فيما يتعلق بالجانب الثقافي والحقوقي. ويزدادا هذا التحدي حدة مع بروز التيار السلفي، والضغط الذي يمكن أن يمارسه خاصة في مصر إذا ما نشأ تحالف بين حزب الحرية والعدالة وحزب النور.

كما يأخذ هذا التحدي بعدا آخر تمليه التحالفات الضرورية التي تقتضيها عملية اقتسام السلطة أو علمية التحالف في التدبير الحكومي. ويتمثل هذا التحدي في ترتيب أجندة التحالفات، والرؤية التي يمكن للحركة الإسلامية أن تتبناها في عملية التفاوض السياسي، سواء على مستوى تحديد العناوين الكبرى للبرنامج الحكومي المشترك أو على مستوى توزيع الحقائب، والأولويات التي يقدر الحزب أنها استراتيجية والمناصب التي يقدر إسنادها لمكونات التحالف.

تحديات في العلاقة مع النخب الاقتصادية (التفاعلات مع الفاعل الاقتصادي):

ويبرز هذا التحدي بشكل كبير في شكل التعامل مع مكونات هذه النخبة والمنهجية التي سيعتمدها الإسلاميون في تصنيفها، والأسلوب الذي سيختارونه في التدبير الاقتصادي، وهل سيمضي في المتجه الليبرالي المحكوم بمنطق تشجيع الاستثمار والتخفيف

من العبء الضريبي على المقاولات للرفع من الاستثمار وإشراك القطاع الخاص في حل معضلة البطالة، أم سيمضي في المتجه التضامني الذي يلزم بعض النخب الاقتصادية بأداء ضريبة الثروة للمساهمة في التضامن الاجتماعي وإحداث التوازنات الاجتماعية الضرورية في المجتمع؟

وبشكل عام، يمكن أن نلخص هذا التحدي في الرؤية السياسية والاقتصادية والتي من شأنها أن تجمع بين الدفع بالمقاولة لتلعب دورها في النسيج الاقتصادي الوطني وبناء مقاولة شفافة وذات قدرة تنافسية وما يتطلبه ذلك من إصلاح ضريبي ودعم الاستثمار، وفي الوقت ذاته دفع القطاع الخاص ليتحمل مسؤوليته في حل مشكلة البطالة والمساهمة الفعالة إلى جانب القطاع العام في التخفيف من المعاناة الاجتماعية.

تحديات في التعامل مع المصالح الغربية (التفاعلات مع الفاعل السياسي الدولي):

ويتمثل هذا التحدي في المنهجية التي سيتم بها فهم حضور الفاعل الدولي في المعادلة السياسية والاقتصادية والثقافية المحلية، وشكل التعامل مع هذا الفاعل في تعدده خاصة وأن بعض الدول مثل فرنسا تحتفظ بعلاقات إستراتيجية مع كل من المغرب وتونس، ولها مصالح تقليدية واستراتيجية اقتصادية وسياسية وثقافية ولغوية تتعدد طبيعتها القانونية مما يطرح سؤال منهجية التعامل معها.

وبشكل عام، يمكن أن نلخص هذا التحدي في السياسية الخارجية التي سيتم اعتمادها للتعامل مع الدول الأجنبية خاصة التي تتمتع بامتيازات كبرى في الدول المعنية، إذ يتطلب الأمر إنتاج رؤية سياسية في التعامل مع هذه المصالح تجمع بين تطبيق قيم النزاهة والشفافية وإعمال القانون والقطع مع الريع والامتيازات غير المشروعة وبين دعم الاستثمارات الخارجية.

تحديات في تدبير الحكم، والجواب عن سؤال العلاقة بين المرجعية والحرية:

(تحديات ترتبط بالدور وتحسين التموقع وأيضاً بالتفاعلات مع الفاعلين السياسيين والمدنيين): ويمكن اعتبار هذا التحدي أشد التحديات تعقيدا، إذ لا يتطلب الأمر مجرد إنتاج خطاب سياسي يبعث برسائل طمأنة، بقدر ما يحتاج إلى رؤية فكرية وسياسية تستمد شرعيتها من عملية تأصيلية تجديدية من داخل المرجعية الإسلامية، بحيث يتم التمييز فيها بين منطق السياسات العمومية ومنطق الأحكام الشرعية التي ترسخت قناعات شرعية بشأنها، كما يتطلب فيها التمييز أيضاً بين المنطق الدعوي في التعامل مع قضايا الحريات الفردية، وبين المنطق السياسي الذي يجعل قضية الحريات أولوية الأولويات، هذا، إن لم تكن المدخل للعمل الدعوي لتغيير القناعات والتوجهات الفكرية التي تنتظم المجتمع.

وما يزيد من جسامة هذا التحدي، هو كونه يضع

الإسلاميين أمام مسؤولياتهم التاريخية ويضعهم أمام اختبار احترام المقتضيات الديمقراطية، بل اختبار التأسيس للديمقراطية ما دامت كتاباتهم وأدبياتهم التأصيلية للديمقراطية تتحدث عن ضرورة تأسيس النموذج الديمقراطي على أرضية المرجعية الإسلامية والخبرة التاريخية والحضارية للأمة العربية.

المبحث الثالث

الإسلاميون وتدبير الحكم
في عناصر الرؤية

تكشف أدبيات الإسلاميين في السياقات الثلاثة عن وجود وعي كبير بالتحديات المطروحة عليهم، كما تكشف أيضاً وجود إجابات وصياغات عديدة ومتنوعة لشكل التعاطي مع هذه التحديات.

غير أنه في عملية الرصد لهذه الإجابات، تستوقفنا سمات مشتركة في شكل التعاطي مع بعض الحيثيات، كما لو كان هناك اتفاق ضمني سابق بين قيادات هذه الحركات على أولويات المرحلة القادمة.

لا نملك لحد الساعة معطيات تؤكد لنا وجود مثل هذا الاتفاق الضمني حول شكل التعاطي مع هذه التحديات من عدمه. ما نملكه في هذا السياق من معطيات تفيد في التحليل هو المعطى الكرونولوجي الذي يعطي بعض السبق للتجربة التونسية بالاعتبار الزمني وليس باعتبار آخر.

وعلى العموم، يمكن أن نقف على السمات المشتركة الآتية:

ـ اعتماد التوافق كآلية لترتيب الوضع الانتقالي.

ـ مفهوم التشارك أو المنهجية التشاركية في تدبير الحكم أو اقتسام السلطة.

ـ تحول جذري في الخطاب السياسي يعكس التحول من موقع المعارضة إلى موقع المسؤولية الحكومية.

ـ طمأنة القوى السياسية والمدنية بخصوص الحقوق والحريات وبشكل خاص الحريات الفردية.

ـ طمأنة القوى الدولية بخصوص الالتزامات والاتفاقات الدولية وتأكيد الحركات الإسلامية على تأمين المصالح الغربية المشروعة.

ـ اعتماد برامج اقتصادية واجتماعية تحدد التدابير والاختيارات والإجراءات الرقمية التي ستواجه بها الحركة الإسلامية المعضلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما ترسم خارطة الطريق للتعامل مع مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين.

وإذا كان من الواضح أن هذه الإجابات ذات السمات المشتركة تمثل الخيارات الممكنة بالنسبة إلى الحركة الإسلامية للحفاظ على تموقعها السياسي الجديد أو لتحسينه في ظل التفاعلات التي تجري بينها وبين بقية الفاعلين، فإن التحديات

التي ترتبط بتأهيل الفاعل السياسي (التنظيم والذات الحزبية) وترتيب بنياته لتتحمل متطلبات التموقع الجديد لم تجد الصياغات المطلوبة.

وبحكم أن صعود الإسلاميين في تونس ومصر يبقى مرتبطا بأولى خطوات ترتيب الوضع الانتقالي، أي بالمجلس التأسيسي الذي ستناط به مهمة صياغة الدستور، مما يجعل التجربة محكومة بهذا الأفق، ولا تتعدى في أحسن الأحوال تصريف الأعمال، فإننا سنقتصر على حالة العدالة والتنمية، باعتبارها تمثل حالة تدبير حكومي في ظل دستور ـ دستور جديد أفرز بعد الربيع العربي ـ يحدد السلط والصلاحيات، ويرسم قاعدة الممارسة السياسية في المغرب.

حزب العدالة والتنمية: دراسة حالة:

ينبغي أن نستحضر عند بداية رصد رؤية العدالة والتنمية لتدبير الحكم وجوابها عن التحديات المطروحة السمات الآتية التي تميز النظام الدستوري والسياسي والانتخابي بالمغرب، وكذا الوقائع التي أعقبت تعيين رئيس الحكومة باعتبار أهميتها في التحليل كما سيتضح:

أ ـ الإطار الدستوري والسياسي والانتخابي:

● **النظام الدستوري:** يمنح الدستور الجديد صلاحيات واسعة لرئيس الحكومة، كما يمنح أيضاً صلاحيات واسعة تشريعية ورقابية للبرلمان. لكنه في الوقت ذاته يستبطن ازدواجية في

السلطة التنفيذية بين المؤسسة الملكية وبين رئاسة الحكومة سواء على مستوى تعيين الحكومة[1] أو على مستوى صلاحيات المجلس الوزاري وصلاحيات المجلس الحكومي[2]، مما يجعل التدبير الحكومي يمر بالضرورة عبر دينامية سياسية (تفاعل المؤسسة الملكية ورئاسة الحكومة).

• **الوضع السياسي للأحزاب**: لا تتمتع كثير من الأحزاب السياسية باستقلالية قرارها السياسي، فكثير من هذه الأحزاب، بما في ذلك بعض الأحزاب المشكلة للتحالف، أثبتت التجربة السياسية أنها لا تتمتع كلية باستقلالية قرارها السياسي. وتتمثل خطورة هذا الوضع إذا استحضرنا بعض المقتضيات الدستورية التي تجيز للمعارضة السياسية إسقاط الحكومة، في كون التجربة الحكومية للإسلاميين تبقى دائما رهينة الفاعل السياسي الأقوى المتحكم أو المهيمن أو المؤثر في قرار الأحزاب السياسية خاصة المشكلة للتحالف.

• **النظام الانتخابي**: لا يسمح النظام الانتخابي في المغرب بأن يحصل حزب سياسي على الأغلبية التي تتيح له تشكيل الحكومة، بل لا يسمح له بالفوز بأكثر من ٣٠ في المائة من عدد

---

(١) جاء في الفصل ٤٧ من الدستور المغربي: «يعين الملك الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها، ويعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها».

(٢) يحدد الفصل ٤٩ صلاحيات المجلس الوزاري، الذي يرأسه الملك ويتألف من رئيس الحكومة والوزراء، كما يحدد الفصل ٩٢ صلاحيات المجلس الحكومي.

الأصوات في أكثر تقدير مما يفرض إجراء تحالفات لتشكيل الحكومة على الأقل مع أربعة أحزاب أو أكثر.

ب ـ الوقائع التي أعقبت تعيين رئيس الحكومة حتى آخر خطوة قبل التنصيب:

ـ بعد تعيين الملك للأمين العام لحزب العدالة والتنمية بتاريخ ٢٩ نونبر ٢٠١١، بدأ مشاوراته لتشكيل تحالفه الحكومي.

ـ فتح مشاورات واسعة مع كل الأحزاب السياسية بما في ذلك أحزاب المعارضة وبعث رسائل طمأنة إلى الجميع خاصة إلى قوى المعارضة السياسية.

ـ فتح مشاورات مع مختلف الطيف النقابي لضمان أوسع قدر من التأييد والإسناد والبحث عن سلم اجتماعي يساعد الحكومي على تنفيذ برنامجها الحكومي.

ـ بعد أسبوع أعلن رئيس الحكومة عن تشكيل تحالفه، والذي ضم أربعة أحزاب، هي حزب الاستقلال والحركة الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية.

ـ بدأت المشاورات على أربع مستويات:

ـ مستوى إعداد ميثاق الأغلبية الحكومية[١].

ـ مستوى إعداد تصور للهندسة الحكومية[٢].

---

(١) تم التوقيع عليه في يوم ١٦ ـ ٢٠١١م.

(٢) بقيت عملية المفاوضات معلقة لأكثر من يومين بسبب انتظار تأشير المؤسسة الملكية على هذه الهندسة.

ـ مستوى إعداد البرنامج الحكومي[1].

ـ مستوى التفاوض على القطاعات والأسماء[2] وهو الذي فرض على المستوى الداخلي عقد الحزب مجلسه الوطني للمصادقة على مسطرة انتخاب المرشحين للاستوزار باسم حزب العدالة والتنمية، كما استثمرت نفس المحطة للمصادقة ميثاق مرشحي الحزب للمناصب السياسية، وميثاق برلمانيي الحزب[3].

ـ **تعيين الحكومة**: وقد تم ذلك يوم الثلاثاء ٣ يناير بالقصر الملكي.

ـ **تنصيب الحكومة[4]: إلى غاية كتابة هذه السطور لم يتم بعد عرض البرنامج الحكومي على البرلمان، ويتوقع أن عرضه يوم الجمعة ٢٠ يناير ٢٠١١م.**

---

(١) تم تكوين لجنة ثمانية تتألف من ممثلين عن كل حزب لمدارسة البرنامج الحكومي، ويتوقع عرضه على البرلمان الثلاثاء١٧ يناير ٢٠١١م.

(٢) وهي المرحلة انتهت في جولتها الأولية في ٢٢ ـ ٢٠١١م، وتم إعادة التفاوض من جديد بعد الخلاف الذي أثاره من جديد حزب الاستقلال حول بعض الوزارات، ليتم الحسم بين مكونات التحالف الحكومي ثلاثة أيام قبل تعيين الملك للحكومة بتاريخ ٣ يناير ٢٠١١م.

(٣) تمت المصادقة عليها في المجلس الوطني الذي انعقد بتاريخ ١٧ ـ ٢٠١١م.

(٤) بموجب الفصل ٨٨ من الدستور المغربي لا تعتبر الحكومة منصبة إلا بعد عرضها للبرنامج الحكومي على البرلمان بمجلسيه، وحصولها على ثقة مجلس النواب المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم لصالح البرنامج الحكومي.

ج - رؤية حزب العدالة والتنمية وأجوبته عن التحديات المطروحة:

جواب العدالة والتنمية عن تحدي تدبير العلاقة مع المؤسسة الملكية: إذ لم يسبق للإسلاميين أن كانت لهم علاقة مباشرة مع المؤسسة الملكية. وكانت هذه العلاقة في السابق تتم عبر وساطات، ولطالما عبر الحزب من عدم وجود من ينقل للملك حقيقة مواقف الإسلاميين، ومما يزيد من تعقيد المشكل الالتباس القائم بين المؤسسة الملكية ومحيط الملك، وهو التحدي الذي يتطلب جهدا في الفهم، كما يستدعي إنتاج رؤية سياسية قادرة على الجمع بين ضابطين أساسيين: ضابط التشبث بالملكية وعدم الانزلاق لأي صدام معها، وضابط مواجهة الفساد وما يتطلبه من فك الارتباط بين الدفاع عن الملكية وبين خدمة مصالح محيط الملك.

عملياً، اتسم سلوك المؤسسة الملكية باحترام الدستور، بل تجاوز الأمر مجرد تنفيذ مقتضيات الدستور إلى التأويل الديمقراطي لمقتضياته، خاصة الفصل ٤٧، والذي لا يلزم الملك بتعيين الأمين العام للحزب ضرورة، فهذا الفصل يمنحه الإمكانية أن يعين من بين الحزب المتصدر للانتخابات من يرأس الحكومة. ومع ذلك اختار الملك أن يعين الأمين العام للحزب. كما أن الملك لم يتدخل في مرحلة الاقتراح - التي تعتبر من ضمن الصلاحيات الدستورية لرئيس الحكومة - وإنما مارس صلاحياته الدستورية في مرحلة التعيين.

من جانب حزب العدالة والتنمية، فقد كان سلوكه السياسي محكوما بمنطقين اثنين:

• **منطق استثمار الصلاحيات الدستورية**: وهو الذي برزت مؤشراته في رغبة الحزب الاحتفاظ بوزارتي الخارجية والعدل اللتين كانتا تعتبران في الوقت السابق ضمن وزارات السيادة التي يتولى الملك التعيين فيها.

• **منطق تأسيس الثقة مع المؤسسة الملكية**: وهو الذي برزت مؤشراته من خلال ترك وزارتي الأوقاف والدفاع للملك، مع الانخراط في مرحلة ما بين الاقتراح والتعيين في دينامية سياسية توافقية مع المؤسسة الملكية أثمرت التشكيلة الحكومية الحالية. وقد حرص الحزب على هذه الدينامية التوافقية حتى في مرحلة إعداد الهندسة الحكومية، إذ تم عرضها على الملك للتأشير عليها مع أن هذا يدخل ضمن صلاحيات رئيس الحكومة الدستورية.

وعلى العموم، فالذي يبدو من الإشارات الأولية أن هناك وعيا لدى قيادة الحزب بأن تطبيق برنامج الحزب، أو البرنامج الحكومي، لا يمر فقط عبر التمسك بالصلاحيات الدستورية، وإنما يتم أولا وقبل كل شيء، عبر التوافق مع المؤسسة الملكية، فالازدواجية الدستورية بين صلاحيات المؤسسة الملكية وصلاحيات رئيس الحكومة تحتم بناء دينامية سياسية مستمرة بين المؤسستين، بل وبناء الثقة التي تمكن من إرساء قواعد العمل

الحكومي، والإسراع في تنفيذ الاختيارات الكبرى المعبر عنها في البرنامج الحكومي.

ح ـ تحدي تدبير العلاقة مع النخب السياسية:

اختار الحزب منذ بداية مشاوراته عقد لقاءات موسعة مع مختلف الطيف السياسي، ولفت الانتباه في علاقاته مع مكونات التحالف، أنه ولأول مرة في تاريخ المغرب السياسي، يتم اعتماد منهجية تشاركية في تدبير ملف التحالفات، إذ عبر الحزب أن المنطق الذي يعتمده في التحالف لا ينبني فقط على المعطيات الرقمية وتوزيع القطاعات على هذا الأساس، وإنما يتأسس على منطق التشارك والتضامن والنوعية السياسية. وقد قدم الحزب في هذا الصدد ما اعتبر لدى المراقبين السياسيين تنازلات سياسية كبيرة، من قبيل:

- إعطاء رئاسة البرلمان لحزب الاستقلال مع استحقاقية الحزب لهذا الموقع السياسي المهم.
- التنازل جزئيا عن وزارة المالية لصالح حزب الاستقلال.
- إعطاء وزارات وازنة إلى حزب التقدم والاشتراكية اليساري مع أن هذا لا يعادل وزنه الانتخابي. فقد حظي على أربع وزارات مع أنه لم يحظ إلا بـ ١٨ مقعداً، في حين منحت نفس المقاعد إلى حزب الحركة الشعبية مع أنه حاز على ٣٢ مقعداً.

قد يبدو في الظاهر أن هذه المبادرات السياسية التي اتخذها

الحزب تعبر عن تنازلات سياسية، لكنها في الواقع تعكس تدبيراً سياسياً لتحصين التحالفات خاصة وأن الأحزاب اليسارية كلها اختارت المعارضة، مما يجعل وضع حزب التقدم والاشتراكية في الحكومة صعباً، فكان لا بد من تحصين حضوره في الحكومة بالتعامل معه كرقم سياسي وليس كمعطى انتخابي، كما أنه كان مفهوما في تنازل العدالة والتنمية عن رئاسة البرلمان لفائدة حزب الاستقلال والمسارعة إلى توقيع ميثاق الأغلبية قبل توزيع الحقائب الوزارية أن هناك نية لتحصين التحالف ومنع أي تلفت منه.

ولقد سعى الحزب، في إطار انفتاحه على بقية الأحزاب السياسية أن يضمن أوسع تأييد لحكومته، وهو ما تم التعبير عنه خاصة لدى الأحزاب الصغيرة وبعض أحزاب الوسط[١]. كما سعى إلى عقد لقاءات مع المعارضة السياسية، وطمأنتها وتأكيد الحاجة إلى التعاون والشراكة لتطبيق مقتضيات الدستور[٢].

وعلى العموم، فقد اتسم سلوك حزب العدالة والتنمية بالدقة في فهم الإطار الدستوري والسياسي، حيث اكتفى بأربعة أحزاب لبناء تحالفه الحكومي، وهو أقل عدد ممكن لبناء التحالف في ظل نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة، وحصن أغلبيته الحكومية، وقدم التنازلات التي تضمن له الاستمرارية السياسية، وأرسل

---

(١) أبدت ثمانية أحزاب صغيرة دعمها لحكومة عبد الإلٰه بنكيران، كما أبدى الأمين العام لحزب الاتحاد الدستوري (وسط) عزم حزبه إسناد حكومة بنكيران.

(٢) عبر الأمين العام في لقاء جمعه بقيادة الاتحاد الاشتراكي رغبته في التعاون والشراكة مع المعارضة من أجل التطبيق الأمثل لمقتضيات الدستور.

إشارات قوية بخصوص قواعد العلاقة بين الأغلبية والمعارضة.

خ ـ تحديات في العلاقة مع تطلعات الشرائح الشعبية:

قدم حزب العدالة والتنمية جوابه عن تطلعات الشرائح الشعبية من خلال برنامجه الانتخابي الذي أبرز فيه التدابير والإجراءات التي سيقدم عليها في حال تحمله للمسؤولية الانتخابية وذلك من خلال مؤشرات رقمية، إذ حدد برنامجه المؤشرات اقتصادية والمؤشرات اجتماعية التالية:

المؤشرات الاقتصادية:

ـ معدل النمو المستهدف ٧ في المائة في أفق خمس سنوات.

ـ خفض معدل البطالة بنقطتين.

ـ تقليص معدل الفقر بالنصف.

ـ رفع معدل الدخل الفردي بـ ٤٠ في المائة في الخمس السنوات القادمة.

ـ التحكم في عجز الميزانية بـ ٣ في المائة من الناتج المحلي الخام.

ـ تحسين ترتيب المغرب في مؤشر التنافسية إلى التربة ٦٠ ومؤشر سهولة الأعمال إلى الرتبة ٧٠.

ـ مضاعفة مردودية الاستثمار العمومي.

ـ توسيع استفادة الاستثمارات من التحفيزات الاستثنائية

بخفض حد الاستثمار المؤهل من ٢٠٠ مليون درهم إلى ١٠٠ مليون درهم.

- إشراك المقاولات الوطنية المتوسطة والصغرى في تنفيذ الصفقات العمومية الكبرى في حدود ٣٠ في المائة على الأقل.

- إصلاح ضريبي فعال يضمن:

- تخفيف العبء من الضريبة على الدخل على الفئات الدنيا والمتوسطة، ورفع مساهمة ذوي الدخول العليا.

- خفض نسبة الضريبة على الشركات في أفق اعتماد ٢٥ في المائة، وتشجيع إدماج القطاع غير المهيكل وتقوية مساهمة المقاولات المتوسطة والصغرى في مجهود التشغيل عبر رفع سقف المعاملات اللازمة لتطبيق نسبة ١٥ في المائة إلى ٥ مليون درهم.

- إقرار منظومة جديدة للضريبة على القيمة المضافة في أفق إعفاء المواد الأساسية على المستويين الغذائي والعلمي، وتطبيق ٣٠ في المائة على المواد الكمالية، وتثبيت وتوحيد السعر العادي على عموم المواد.

المؤشرات الاجتماعية:

- تحسين رتبة المغرب في مؤشر التنمية البشرية إلى ما دون رتبة ٩٠.

- الوصول إلى ١٥ في المائة من الناتج الداخلي في جال البحث العلمي قبل نهاية ٢٠١٥م.

- تحسين ترتيب المغرب في مؤشر مناهضة الفساد العالمي

إلى الرتبة ٤٠ بدل ٨٥ التي سجلت سنة ٢٠١٠م.

• تقليص نسبة الأمية العامة إلى ٢٠ في المائة في أفق ٢٠١٥، و١٠ في المائة في أفق ٢٠٢٠م، والقضاء على أمية الفئة العمرية ١٥ ـ ٢٤ سنة في أفق ٢٠١٥.

• الاحتضان المدرسي لأسر «برنامج مدن بدون صفيح» والمقدر عددها ب ٣٥٠ ألف أسرة، والأسر المعنية ببرنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

• مضاعفة الرعاية الصحية للطفل والأم بما يؤدي إلى تقليص معدل وفاة الأطفال إلى أقل من ٥ في الألف والأمهات أثناء الولادة إلى النصف.

• مضاعفة وحدات السكن الاجتماعي المنجزة فعليا.

• اعتماد منحة سنوية لتدريب ١٠٠ ألف شخص مقبل على سوق الشغل.

• رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٣٠٠٠ درهم شهريا.

• رفع الحد الأدنى للمعاشات إلى ١٥٠٠ درهم.

• إقرار معايير منصفة لتمويل الجمعيات، وتخصيص١٠ في المائة من الدعم العمومي المقرر لمشاريعها كنفقات التسيير[١].

فمن خلال هذه المؤشرات، يبدو واضحا ابتعاد حزب

(١) البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية.
انظر: موقع الحزب على الرابط: www.pjd.ma.

العدالة والتنمية على الطابع الشعبوي، بل يبدو ابتعاده مطلقا عن اعتماد منطق الترضية لضغط الشارع. فقد اختار الحزب معادلته في تدبير تحدي التطلعات الشعبية من خلال نظريته الاقتصادية التي تقوم على ثلاثة مبادئ:

- بناء اقتصاد قوي تنافسي.

- حل المعضلة الاجتماعية يتم من خلال ثمار النمو الذي يوفرها النمو الاقتصادي.

- التوزيع العادل لثمار النمو.

كما يلاحظ في هذه المؤشرات هو جنوح الحزب إلى الخيار الثالث في التدبير الاقتصادي، أي الاهتمام أولا ببناء اقتصاد قوي، وحل المعضلات الاجتماعية من خلال ثمار النمو الاقتصادي، وفي الوقت نفسه اعتماد سياسية اجتماعية تستهدف الفئات الأكثر تضرراً.

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت للبرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية خاصة في الشق الاقتصادي[1]، ورغم

(١) انتقد الاقتصادي إدريس بن علي البرنامج الاقتصادي لحزب العدالة والتنمية، وخاصة نسبة النمو الاقتصادي التي طرحها، واعتبر أن تمكن الحزب من تحقيق نسبة ٧ في المائة في أفق خمس سنوات في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها أوربا سيكون معجزة في المغرب، كما انتقد الباحث الاقتصادي الحسن عاشي، معهد كارنيجي، هذا البرنامج، وشكك في واقعية واعتبر أن «مبدأ إرضاء كل الأطراف الاجتماعية، الذي اعتمده حزب العدالة والتنمية في صياغة برنامجه الانتخابي، أفقده ذلك التوازن والتماسك الضروريّين ليتحوَّل إلى برنامج حكومي قابل للتنفيذ».

انظر الرابط: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=46225.

الشكوك التي أثيرت حول واقعية هذه المؤشرات بالقياس إلى الظرفية الاقتصادية الصعبة التي يمر منها العالم وخاصة الدول الأوربية التي يعتبر المغرب شريكاً اقتصادياً لأبرزها (فرنسا وإسبانيا)، فإن تركيز الحزب في جوابه على عائد تحسين نظام الحكامة ومحاربة الفساد ودعم مبدأ الشفافية وإرساء معايير التنافسية، بالإضافة إلى الرهان على الاستثمارات الداخلية وجذب الاستثمارات الحاجية واستثمار الأسواق الجديدة المفتوحة (السوق الليبية مثلاً) يقلل من شأن هذه، لا سيما إن نجح الحزب في خلق جو الثقة بينه وبين المؤسسة الملكية، بما يدفع في اتجاه إقرار إصلاحات مؤسسية عميقة.

د ـ تحديات في العلاقة مع النخبة الاقتصادية:

كان حزب العدالة والتنمية أول حزب استجاب للاتحاد العام لمقاولة المغرب الذي طلب من الأحزاب السياسية أن تعرض عليه برامجها الانتخابية لمدارستها ومناقشتها، وهو ما يزكي حضور اهتمام كبير لديه بالنخب الاقتصادية، وقد بعث الحزب بأكثر من رسالة لتأكيد كون النخب الاقتصادية في مركز اهتمامه، ومن ذلك اللقاء الذي عقده أمينه العام رفقة الدكتور محمد نجيب بوليف صانع الشق الاقتصادي في البرنامج، والأستاذ مصطفى الخلفي المشرف العام عن البرنامج الانتخابي للحزب في بورصة الدار البيضاء مع المستثمرين.

وبغض النظر عن هذه الإشارات السياسية، فإن الرؤية التي

قدمها حزب العدالة والتنمية كجواب عن التحديات التي تطرحها النخب الاقتصادية نظر إليها على أساس أنها جد إيجابية، إذ لأول مرة، تتقلى هذه النخب وعداً بتخفيف الضريبة على الشركات في أفق اعتماد ٢٥ في المائة. كما تلقت النخب الاقتصادية المتوسطة والصغرى إشارات قوية من خلال برنامج الحزب، وهو ما أهلها ـ مثلها في ذلك مثل المقاولات الكبرى ـ للاستفادة من تخفيض الضريبة على الشركات في أفق اعتماد ٢٥ في المائة، وأيضاً الاستفادة من من التحفيزات الاستثنائية بخفض حد الاستثمار المؤهل من ٢٠٠ مليون درهم إلى ١٠٠ مليون درهم. وهو ما يعني أنها أصبحت معنية بهذه التحفيزات، بالإضافة إلى رفع العراقيل التي كانت توضع في وجه مشاركتها في تنفيذ الصفقات العمومية الكبرى، إذ مكنها برنامج الحزب من المشاركة في حدود ٣٠ في المائة على الأقل في كل صفقة عمومية كبرى.

ر ـ تحديات تدبير العلاقة مع المصالح الغربية:

يحدد الفصل ٥٥ من الدستور المغربي الجواب الدستوري عن طبيعة العلاقة التي تربط المغرب بالدول الغربية سواء كانت علاقة دبلوماسية أو تجارية أو علاقة الحرب والسلم. ويمنح الدستور للملك صلاحية توقيع المعاهدات والمصادقة عليها سوى ما كان من «معاهدات السلم أو الإتحاد، أو التي تهم رسم الحدود، ومعاهدات التجارة، أو تلك التي تترتب عنها تكاليف تلزم مالية الدولة، أو يستلزم تطبيقها اتخاذ تدابير تشريعية، أو

بحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، العامة والخاصة»[1]، فإن الدستور يشترط الموافقة عليها بقانون.

فواضح من خلال هذا النص أن الدستور يصنف المعاهدات إلى ما يلزم فيه مصادقة البرلمان، وإلى ما يحتاج فقط إلى توقيع الملك ومصادقته، وأنه يعطي صلاحية كبيرة للبرلمان، غير أن هذه الازدواجية الدستورية في التعاطي مع الاتفاقات الدولية كيفما كانت طبيعتها، تفرض نفس الدينامية السياسية التي تحدثنا عنها في تحدي تدبير العلاقة مع المؤسسة الملكية.

وعلى العموم، يمكن تلمس جواب الحزب عن هذا التحدي من خلال رؤيته التي بسطها في برنامجه الانتخابي، وأيضاً من خلال الرسائل التي بعثها بعد تعيين أمينه العام رئيسا للحكومة.

عناصر في رؤية العدالة والتنمية لتدبير تحدي العلاقة بالمصالح الغربية:

يمكن أن نختصر جواب العدالة والتنمية عن هذا التحدي بإشاراته السياسية التي تم التعبير عنها من خلال تصريحات الأمين العام لحزوب العدالة والتنمية، بالإضافة إلى رؤيته لعلاقات المغرب الخارجية والتي فصلها في برنامجه الانتخابي.

---

(١) الدستور الجديد للمملكة المغربية سلسلة «نصوص قانونية محينة» إعداد وتقديم امحمد لفروجي ط ٢، ٢٠١٢م.

ـ الإشارات السياسية:

وهي عبارة عن تصريحات صحفية مطردة كان الأمين العام لحزب العدالة والتنمية يدلي بها قبل الإعلان عن نتائج الانتخابات، وبعد الإعلان عن فوز حزبه، وبعد تعيينه رئيساً للحكومة، وبعد تشكيل حكومته، ومن ذلك:

أ ـ دعوة الدول الغربية إلى عدم التخوف من فوز حزب العدالة والتنمية وأنه لا مبرر لهذا التخوف.

ب ـ تأكيده على أن الشراكة التي تجمع المغرب بالاتحاد الأوروبي والدول الغربية عموما تعد خياراً لا رجعة فيه.

ت ـ تأكيده أن المغرب اختار دوما التوجه نحو الغرب وأوروبا بالخصوص، مؤكدا على أن هذا الاختيار لم ولن يتغير مستقبلا.

ث ـ تأكيده على وجوب مواصلة العمل مع البلدان الأوروبية وتعزيز العلاقات القوية التي تربطها مع المغرب، ولكن في إطار من التوازن.

ج ـ تعبيره عن انشغاله بالأزمة المالية التي تعرفها أوروبا، وتشديده على أنه من الضروري العمل على تجاوزها لما فيه مصلحة الجميع.

ح ـ وصفه العلاقات المغربية الإسبانية بأنها جيدة، وأنه بحكم الموقع الجغرافي للبلدين الجارين والمصالح المشتركة التي تجمعهما، فإنه لا يمكن إلا السعي نحو تطويرها من أجل

مستقبل أفضل[1].

خ ـ تأكيده على ضرورة استمرار العلاقات مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وأن تكون أكثر توازناً.

د ـ تأكيده على أن المغرب حليف تقليدي للإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وأنه ليس في نية حزب العدالة والتنمية أن يقترح شيئاً آخر.

ذ ـ تأكيده على أن ما يطالب به حزبه هو المضي سوية مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية بطريقة ديمقراطية في علاقات أكثر توازناً.

ر ـ تأكيد رئيس الحكومة مباشرة بعد تعيين حكومته التزام المغرب بكل الاتفاقيات التي أبرمها.

ـ رؤية الحزب للعلاقات الخارجية المغربية:

نالت هذه القضية نصيباً محورياً في برنامج الحزب الانتخابي. وعدها الحزب ضمن توجهاته الخمسة الكبرى[2]، إذ أكد أنه سيعتمد «مقاربة مندمجة وفعالة في تعزيز الوحدة الترابية ومعالجة قضية سبتة ومليلية المحتلتين، مع إدماج المغاربة المقيمين في الخارج في الإستراتيجية الدبلوماسية والسياسات

(١) ندوة صحفية للأمين لرئيس الحكومة الأمين العام لحزب العدالة والتنمية بمقر الحزب.

(٢) خصص الحزب التوجه الخامس لإبراز رؤيته للعلاقات الخارجية، وعنون هذا التوجه بـ«صيانة السيادة وتعزيز الإشعاع المغربي ورفع الفعالية الخارجية».

الوطنية، والمحافظة على العلاقات المتميزة مع الفضاءين الأوربي والأمريكي واعتماد سياسة أكثر توازنا في تدبير الشراكات، وتعزيز العلاقات مع الفضاء العربي والإسلامي والإفريقي، باعتباره العمق الاستراتيجي والتاريخي والجغرافي، مع تجديد الدبلوماسية الوطنية، من خلال إعادة النظر في سياسة التعيينات، وبناء نظام الحكامة الجيدة، واعتماد المقاربة الديموقراطية والتشاركية والمهنية، وإحداث مؤسسة للبحث والدراسة والتكوين الديبلوماسي»[1].

ويشكل عام، يمكن أن نلخص جواب العدالة والتنمية على تحدي تدبير العلاقة مع المصالح الخارجية في: الاستمرارية مع تكثيف الآلية الدبلوماسية وتنويعها لتحسين وضع المغرب الدبلوماسي وخدمة قضاياه، مع التوجه نحو الدمقرطة وإحداث التوازن مع شركائه، سواء في الفضاء الأوربي أو الفضاء الأمريكي. وهو في الجواب الذي لن يحدث أي اثر سلبي يمكن أن يضر بالمصالح الغربية. هذه الرؤية، بالإضافة إلى الوضع الدستوري الذي شرحنا بعض مقتضياته، هو ما جعل التجربة المغربية تحظى بتأييد واسع من قبل الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية وكثير من الدول الأخرى..

---

(١) هذه الفقرة مقتطفة من ملخص العرض الذي قدمه الأستاذ مصطفى الخلفي المشرف العام عن البرنامج الانتخابي بالرباط.

انظر: تقرير الصحفي محمد بلقاسم بجريدة التجديد بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠١١ على الرابط: http://www.attajdid.ma/def.asp?codelangue=6&infoun=70130.

ـ تحديات في أسلوب الحكم وطريقة تدبير سؤال العلاقة بين المرجعية والحرية:

أنتج حزب العدالة والتنمية أدبيات كثيرة في توضيح رؤيته لعلاقة الدين بالسياسة سواء تعلق الأمر بالورقة المذهبية أو غيرها من الوثائق الأخرى، أو من خلال إسهامات بعض قيادييها[1]، وتوفر أطروحة الحزب المعنونة» بأطروحة النضال الديمقراطي التي أقرها المؤتمر السادس للحزب سنة ٢٠٠٨م إجابة الحزب عن مفهوم استناده إلى المرجعية الإسلامية والفرق بين الحزب الديني والحزب السياسي بمرجعية إسلامية، كما تقدم تصور الحزب ورؤيته للعلاقة بين الدين والسياسة.

ـ **فعلى المستوى الأول**، توضح هذه الأطروحة أن حزب العدالة والتنمية يتبنى رؤية منفتحة في فهمه للإسلام، وأنه يتبنى المنهج الوسطي المعتدل، ويعتبر أن الإسلام لا يتلخص في كونه مجرد مبادئ وأحكاما ومقاصد، بل هو أيضاً «كسب بشري متواصل من جهة الفهم والممارسة» يجدد فهمه للدين «ويستنبط من كليات أحكامه ومقاصده ما يمكن من خلاله

---

(١) تراجع في هذا الصدد إسهامات الدكتور سعد الدين العثماني الذي أصل من خلال أطروحته «تصرفات النبي ﷺ باعتبار الإمامة» لفكرة التمييز بين الوظائف الدينية والوظائف السياسية.

وانظر كتابيه: «في فقه الدين والسياسة»، و«الدين والسياسة تمييز لا فصل»، ولمزيد من الاطلاع، يرجع إلى موقعه الذي يضم الكثير من إسهاماته في هذا المجال: www.fassael.com

الاستجابة لما يطرحه الواقع المتجدد من قضايا وإشكالات».

ـ أما **على المستوى الثاني**، فتقدم الأطروحة حزب العدالة والتنمية كـ«حزب سياسي مدني بمرجعية إسلامية، له برنامج سياسي مدني يعمل على تطبيقه وفق القواعد الديمقراطية، ويجيب عن الأسئلة المطروحة سياسيا باعتبارها من قضايا تدبير الشأن العام»، ويميز الحزب بين وظيفة أعضائه كمناضلين سياسيين ووظيفة الأئمة والفقهاء الذين «يبينون الأحكام الشرعية ويصدرون الفتاوى في النوازل المعروضة عليهم» ويجعل مناط الفرق بين الوظيفتين أن مهمة الحزب ومجال اشتغاله الرئيس هو مجال تدبير الشأن العام كيفما كان موقعه السياسي في المعارضة أو في التدبير الحكومي، وتحصر الأطروحة وظيفة الحزب في كونه أداة لتنظيم المواطنين الذين يتقاسمون اختيارات سياسية وبرنامجية معينة. وتنطلق الأطروحة من تحديد طبيعة العمل السياسي المحكوم بمنطق التنافس والتداول، لتؤكد عدم التعارض بين تبني الحزب للمرجعية الإسلامية وتعدد الاجتهادات والاختيارات، كما تنطلق من نفس الأساس لتؤكد أن تبني المرجعية الإسلامية «لا يعني مصادرة حق الآخرين في العمل السياسي، في ظل تعددية سياسية وتنافس بين البرامج السياسية المختلفة ضمن الإطار الدستوري للأمة، وضمن دائرة التوافق على الثوابت». ثم تمضي الأطروحة في بيان الموقع الذي تحتله المرجعية في تصور حزب العدالة والتنمية،إذ تؤكد أن ارتباط السياسة بالمرجعية الإسلامية يجعلها أكثر انسجاما «مع ثقافة المجتمع وقيمه، وأن هذا هو ما سيرفع

درجة تفاعل المواطن وانخراطه في عملية الإصلاح السياسي، فضلا عن مد السياسة بقوة تخليقية تكون من عوامل تحصينها من الوصولية والانتهازية والارتزاق، والفساد في تدبير الشأن العام» وتقيد الأطروحة اشتغال الحزب على قضايا المرجعية والهوية بوجوب «أن يتم ضمن آليات الاشتغال وأدوات الخطاب السياسي، أي باعتبارها من قضايا تدبير الشأن» بما يفيد أن مقاربة الحزب لهذه القضايا لن تكون مقاربة دينية، وإنما سيكون التعاطي معها بالمقاربة التشريعية والرقابية «وترجمتها إلى إجراءات عملية واقعية، في إطار برامج سياسية تطرح ديمقراطيا ضمن المؤسسات المنتخبة ذات الصلاحية»[1].

ـ **وعلى المستوى الثالث**، أي علاقة الدين بالسياسة، فتبين الأطروحة أن «العلاقة الأوفق بين الدين والسياسة، والدين والدولة ليست هي الفصل المطلق بين المجالين، وليست هي التماهي المطلق بينهما» وتعلل ذلك بالحاجة إلى حضور الدين في السياسة كمبادئ موجهة، وروح دافعة، وقوة للأمة جامعة، وفي الوقت ذاته بخطورة إضفاء القداسة على الممارسة البشرية المستندة إلى فهم بشري نسبي للدين. وتقدم الأطروحة فهما واسعا للشريعة الإسلامية التي لا تقتصر على الأحكام، وإنما تشمل العقيدة والعبادات والأخلاق والأحكام، بما يجعل إقامتها

(١) انظر: أطروحة النضال الديمقراطي، منشورات حزب العدالة والتنمية من ص٢٠ إلى ص٢٧.

مسؤولية المجتمع بأسره وليس الدولة أو سلطة القانون فقط. وتميز الأطروحة بين مجال الشريعة ومجال القانون، «فإذا كانت الشريعة تضع المبادئ العامة وبعض الأحكام التفصيلية، فإن مجال القانون هو صياغة نصوص تشريعية أو تنظيمية. وهي العملية التي ينبغي أن تتولاها هيئة مخول لها حق التشريع في المجتمع بطريقة ديمقراطية. أما تطبيق القانون وأحكامه فهو من صلاحيات السلطة التنفيذية وحدها»[1].

وعلى العموم، يمكن أن نستقرئ جواب العدالة والتنمية عن تحدي تدبير العلاقة بين المرجعية والحرية، وفقا للعناصر الآتية:

أولاً: التمييز بين أدوات الدعوة وأدوات السياسة:

فالحركة الإسلامية في المغرب، أو على الأقل مكونها المشارك، يميز بين أدوات اشتغال كل من السياسة والدعوة، بل إن تركيبته التنظيمية تعكس هذا التمايز، فعمل الحركة، ليس هو عمل الحزب، واختلاف الهيئات إنما يجد مبرره باختلاف الوظائف ووسائل الاشتغال، ومن ثمة، فليس من وظيفة الحزب تغيير قناعات الأفراد التربوية والفكرية بأدوات السلطة، أي بالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، فإن أي حزب لجأ إلى هذا الخيار سيكون مآله الفشل، لأن قضية القناعات والاختيارات القيمية والأخلاقية إنما تنشأ بفعل تراكم في العملية التربوية والتنشئة الفكرية والثقافية، والقرارات الحكومية في أحسن أحوالها

(١) المصدر السابق.

لا تكون إلا عاملاً مشجعاً ومساعداً أو متوجاً ومترجماً لحصيلة النقاش العمومي، فلو أخذنا مثلاً قضية العري في الشواطئ، فإن أي حركة إسلامية اختارت أن تمنع ذلك بأدوات السلطة، فإنها ستجعل من نفسها خصيما للشعب حتى وهي تعتقد أنها على حق وأن العري في الشواطئ يتناقض مع مرجعيتها الإسلامية، لأن دورها ـ كحركة دعوية لا كحزب سياسي ـ هي أن تدفع هذا الشعب بنفس الأدوات التربوية والثقافية والقيمية إلى الالتزام بقيم الحشمة والحياء في تفاعله مع وسائل المتعة والاستجمام. وضمن هذه الرؤية، تعتبر الحركة الإسلامية المشاركة في المغرب، أن الحزب ليس معنياً بهذه المهمة، وإنما هو معني بتوفير البيئة النظيفة للاستجمام، والبنية التحتية اللازمة، والخدمات الضرورية وفي مقدمتها الصحية، ليمارس الأفراد حقهم في الاستجمام في ظروف صحية ومريحة في إطار القانون المؤطر للفضاء العام. أما قضية الإقناع بالامتناع عن العري في الشواطئ فمسألة تربوية ثقافية تتعلق بالقناعات، وللحركة الدعوية أن تقوم بكل ما تملك من حملات دعوية وأنشطة تربوية من أجل التقليل من هذه الظاهرة في سياق التدافع الثقافي الذي يتيحه النقاش الديمقراطي. فليس من مهمة الحزب السياسي فرض الأحكام على الأفراد، وإنما الأمر يتعلق بدور تربوي دعوي يقوم به الدعاة والوعاظ والعلماء والخطباء والمفكرون في إطار ما يتيحه الحراك الفكري. ونفس الأمر يمكن أن يقال عن الحجاب، إذ هو حكم شرعي ليس من مهمة الحزب السياسي أن يفرضه على الأفراد، وإنما هو من

صميم وظيفة الدعوة التي تستهدف تغيير القناعات والأفكار بوسائل المدافعة الفكرية السلمية. ودور الحزب السياسي، في موقعه الحكومي أن يضمن حرية الدعوة لكي تقيم بأدوارها التربوية والدعوية.

ثانياً: التمييز بين منطق السياسات العمومية، ومنطق الأحكام الشرعية:

فالحركة الإسلامية التي تحمل قناعات شرعية بشأن بعض القضايا مثل الربا والخمر، لا يعني هذا ضرورة أن أول ما ستقوم به في حكمها أن تستأصل هذه الظواهر من المجتمع، إذ المطلوب منها التعاطي مع هذه القضايا من زاوية السياسات العمومية، أي أنها يمكن أن تعمل مثلاً على فتح صيغ ربوية تتمتع بنفس الامتيازات القانونية التي تتمتع بها الصيغ الربوية التقليدية، وتترك للشعب حرية ممارسة اختياره لهذه الصيغ، وتعمل على خلق منافسة بين الصيغتين، ويمكن أيضاً أن تسن تشريعات مثلاً تفرض ضرائب إضافية على الخمر خاصة منه المستورد، ويمكن أن تفعل المقتضيات القانونية الخاصة بمنع بيع الخمر للمسلمين في بعض الأماكن، فهذا التعاطي جار به العمل في كل البلدان بما في ذلك البلدان الأوربية، وهو تعاط مقبول ما دام يتأطر بمنطق السياسات العمومية، وليس بمنطق تحريم هذه القضايا وفرض ذلك على المجتمع.

وفرق كبير بين المنطقين، فمنطق التحريم وفرض الأحكام

على الجمهور يلغي الآليات الديمقراطية ويلغي قواعد التدافع السلمي ويلغي الآخر باعتباره مكونا يحتفظ بآرائه ورؤاه ونظرته إلى المشروع المجتمعي، بينما المنطق الثاني، يعتمد الآليات الديمقراطية ويستثمر ممّا تتيحه مساحة الحرية في التدافع الفكري والسياسي والتمكين بذلك للرؤية المجتمعية التي يحملها الحزب الذي استطاع أن يضمن أكبر قدر مكن المشروعية الاجتماعية بما لا يتعارض مع الأطر العليا المعبر عنها في الدستور.

ثالثاً: التمييز بين الفضاء العام والفضاء الخاص:

وهذا يصلح أن يستشهد به أكثر فيما يخص بالحريات الفردية، فالحريات التي تدور في دائرة الخاص، لا يمكن البحث عنها أو المطالبة بتطبيق القانون فيها، بخلاف الفضاء العام، فهو مؤطر أصلا بالقانون، ودور الحركة الإسلامية في أقصى حالاتها أن تسهر على احترام وتفعيل القانون في إطار من المرونة والتدرج. فالحركة الإسلامية المغربية تعي بأن الظواهر القيمية المنتشرة في المجتمع إنما هي ثمرة فعل تربوي وثقافي دام عقوداً من الزمن، ولا يمكن تغييره بقرار أو تشريع قانون، فأقصى ما تملكه الحركة الإسلامية أن تحرص في سياق المرونة على تفعيل القانون في الفضاء العام وترك الفضاء الخاص لاختيارات الناس الحرة، ومصاحبة ذلك بعمل دعوي نشط تضطلع به الحركة الدعوية وبرامج التربية والتكوين القائمة على المزاوجة بين الأبعاد الثلاثة في العملية التعليمية المعارف والمهارات والقيم.

وبناء على هذه الضوابط الثلاث التي نضجت في رؤية الإسلاميين خاصة منهم المغاربة، فإن التقدير أن يكون تعاطي الإسلاميين مع هذه القضايا غير مختلف بشكل كبير عن طريقة التعاطي الحالي، سوى أن الإسلاميين سيدفعون بقوة في أن تكون السياسات الحكومية في مجال التربية والثقافة والإعلام ـ أوعية تشكيل الوعي والذوق ـ منسجمة ومؤطرة بمقتضيات المرجعية، ولا تنتج نماذج يتناقض سلوكها مع مبادئها التربوية.

وتنزيلا لهذه المقتضيات، فالتقدير أن يمضي موقف الإسلاميين من السينما في اتجاه تحريرها من منطق الريع والتحكم في الدعم وفرض توجهات وموضوعات سينمائية معينة على المخرجين، وإشاعة قيم الشفافية والنزاهة في تدبير القطاع. فهذه الرؤية التدبيرية، وتعتقد قيادات حزب العدالة والتنمية أن هذه الرؤية كافية لجعل السينما المغربية تتحرر من التعاطي الجنسي المفروض وترتاد بذلك آفاق أخرى تعكس حقيقة الموضوعات التي ستنهض بالسينما المغربية. وترى أنه بعد هذه الخطوة، ستصبح التعابير الفنية كثيرة ومتنوعة، وسيتضاءل موضوع الجنس في السينما إلى الحدود التي لا تثير غضب الإسلاميين، وهذا هو المدخل للتعاطي مع هذا الملف. وبنفس المنطق يتعاطى الإسلاميون المغاربة مع المهرجانات، إذ يعتقدون أنه لو تم التدبير الديمقراطي لها، من حيث الجهة المشرفة، والأموال المرصودة، ومعايير اختيار الفنانين، وإعمال معيار المحاسبة والمساءلة، لكانت الحصيلة مهرجانات وطنية نظيفة ومتنوعة لا تثير غضب

أحد، ويعللون موقفهم بكون «أول من وقف ضد هذه المهرجانات ليس هو الإسلاميون، بل هم الفنانون أنفسهم الذين أحسوا بالغربة في أوطانهم وبأنه لا حق لهم في مقدرات وطنهم وأن خير وطنهم يأخذه غيرهم»[١].

تحدي تأهيل الذات الحزبية لمتطلبات التموقع السياسي الجديد:

وهو التحدي الذي لم يأخذ لحد الآن حظه من التفكير والنظر، ويرجع دلك إلى إكراهات الموقع الحكومي ومتطلبات المرحلة السياسية الجديدة، والتي جعلت قيادات الحزب تذوب تقريبا بشكل كامل في الجهاز الحكومي، بل جعلت القيادة تتخذ قرارا سياسيا بضم جميع وزراء العدالة والتنمية للأمانة العامة[٢]، بما يعني حصول تداخل كامل بين العمل الحزبي السياسي والعمل الحكومي.

والواقع، أن هذا القرار الذي تم اتخاذه مؤخراً، يعكس حاجة حكومية أكثر من كونه حاجة تطلبها النظر في مستقبل الحزب وأولوياته في المرحلة القادمة.

وبنفس الحدة، يطرح التحدي حول أدوار الحركة الدعوية ـ

---

(١) انظر مقالنا الإسلاميون والحكم: تعاطي الإسلاميين مع قضايا الآداب والحريات الفردية موقع حركة الإصلاح والتوحيد على الرابط:

www.alislah.ma/2011.../334 -hassan.html

(٢) قرر الأمين العام للعدالة والتنمية الأستاذ عبد الإله بنكيران ضم ثلاثة وزراء إلى الأمانة العامة للحزب، ليصير جميع وزراء العدالة والتنمية ممثلين في هذه الهيئة.

حركة التوحيد والإصلاح ـ والمؤسسات والجمعيات التي تدور في فلكها، في غياب استراتيجية جديدة تناسب التطورات الجديدة، فما يوجد لحد الآن مجرد نقاشات انطلقت، ولم يخرج عنها لحد اليوم أي تصور استراتيجي للمرحلة القادمة، مما قد يسبب ارتباكا كبيرا على المدى القصير أو المتوسط ما لم تستدرك الحركة الإسلامية هذا العطب، وتضع هذا التحدي على طاولة التفكير الاستراتيجي لتنتج رؤيتها وجوابها بهذا الخصوص.

في سبيل الختم

الإسلاميون وسيناريوهات المرحلة القادمة

امتدت المرحلة الانتقالية أطول مما كانت القوى السياسية تتوقع، ومرت سنة كاملة على انطلاق الثورات، ولم تتجاوز الحالة التونسية والمصرية الخطوة الأولى المتمثلة في انتخابات المجلس التأسيسي، في حين لا تزال الحالة اليمنية في أولى خطواتها لتنفيذ المبادرة الخليجية. أما ليبيا، فلم تنطلق عندها بعد أول خطوة من خطوات الوضع الانتقالي ـ انتخاب الجمعية التأسيسية، في حين لا تزال سوريا تعيش وضع ما قبل الثورة، هذا إن لم نقل، إنها تعيش وضعا يصعب توقع مساره ومآله.

فقط الحالة المغربية، هي التي أفرزت بشكل مبكر دستور الربيع العربي، بطريقتها وخصوصيتها، وانطلقت بذلك الدينامية السياسية، وأفرزت صعود الإسلاميين، في أول تجربة حكومية يترأسونها في ظل الدستور الجديد وسط تحديات كثيرة.

قد يكون هذا التأخر في ترتيب الوضع الانتقالي في البلدان

التي عاشت الربيع العربي مبررا بمتطلبات الانتقال وجدة التجربة والحاجة إلى توقيت كاف لبناء التعاقدات السياسية، لكن هذا الاعتبار ليس هو الوجه الواحد في المعادلة، فهناك الوجه الثاني المتمثل في وجود فاعلين سياسيين لا يخدم الانتقال الديمقراطي مصالحهم، بل قد يكون هذا الانتقال الديمقراطي وسيلة لإضعاف تموقعهم السياسي، مما يعني أن التدافع السياسي سيبقى مفتوحا، وأن تشكيل حكومة العدالة والتنمية في المغرب، أو انتخاب المجلس التأسيسي في كل من تونس ومصر لن يكون النهاية، بل هي البداية في مسار طويل من التفاعل السياسي والتدافع من أجل تحقيق الانتقال الديمقراطي وإنجاز الإصلاحات السياسية الضرورية في بنية النظام السياسي العربي.

مؤدى هذا التحليل وخلاصته، أن مستقبل الربيع العربي ليس رهينا بصعود الإسلاميين، ولكنه رهين أيضاً بحصيلة التفاعلات السياسية القادمة، والتي سيشكل الإسلاميون طرفا أساسيا فيها.

تفاعلات سيسعى كل فاعل سياسي أن يقوي موقعه فيها، وأن يستند في تقوية موقعه بالفاعلين الآخرين سواء تعلق الأمر بالحراك الشعبي المشتعل، أو بالموقف الدولي، أو بالموقف الإقليمي، أو بالقوى السياسية التي تتقاسم نفس القناعات السياسية.

بالإجمال، ما سيحدد مستقبل الربيع العربي، هو مدى قدرة الإسلاميين على فهم الظرفية السياسية الجديدة،

واستيعاب الإمكانات التي يتوفر عليها الفاعل السياسي الممثل للثورة المضادة، ومدى القدرة التي ستكون للإسلاميين لضمان الإسناد الشعبي لهم ضمن مواقعهم الجديدة أو على الأقل تحييد هذا الحراك حتى لا يوظف بشكل من الأشكال لصالح الفاعل السياسي الممثل للثورة المضادة، ثم أخيراً يتوقف الأمر على مدى قدرة الإسلاميين على التفاعل مع الموقف الدولي وجره إلى مربع دعم الإصلاحات السياسية، أو على الأقل تحييده عن مهمة إسناد الفاعل السياسي الممثل للثورة المضادة.

أمام هذه التحديات الكبرى، والرهانات المعقدة، يرتسم مستقبل صعود الإسلاميين ضمن ثلاث سيناريوهات بارزة:

١ ـ سيناريو إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي:

وذلك من خلال التدبير الجيد للمرحلة، والإجابة الدقيقة عن التحديات التي تطرحها، بدءا بالاشتغال على جدب واستدعاء الإسناد الشعبي في كل محطات الوضع الانتقالي، والإصرار على تنفيذ عناوين الثورة وشعاراتها لا سيما ما يتعلق بالتطهير والعزل السياسي ومحاكمة رموز النظام السابق وفتح ملفات الفساد، مع المزاوجة بين إنتاج سياسات عمومية تعيد الاعتبار لعافية الاقتصاد وتجعل ثماره تتجه إلى تلبية التطلعات الشعبية، وبين سياسة القرب والوضوح مع الشعب في كل المحطات.

٢ ـ سيناريو إنجاز تحول ديمقراطي وسيط يمثل المنزلة بين المنزلتين:

وذلك إذا لم تستطع الحركة الإسلامية وشركاؤها مواجهة مخرجات الفاعل السياسي الممثل للثورة المضادة أو الممثل لنهج التحكم، وفي هذه الحالة، التي يفترض فيها حدوث توازن قوى سياسي، يمكن أن يتم اللجوء إلى تسوية سياسية، تظهر في شكل إنتاج وثيقة دستورية متقدمة عن الوثيقة الدستورية السابقة، لكنها دون التطلعات والعناوين الكبرى التي رفعتها الثورة، تماما مثل الحالة المغربية التي انتهت بوثيقة دستورية أفضل من دستور ١٩٩٦ وأقل من تطلعات حراك ٢٠ فبراير، وهو ما يعني إنتاج نظام سياسي يعكس صراع القوى وتوازنها، مما يجعل العملية السياسية برمتها رهينة للتوافقات، أي تمر بالضرورة عبر قناة التفاعل والتدافع بين الإسلاميين وشركائهم وبين الفاعل السياسي الممثل للثورة المضادة أو الممثل لنهج التحكم.

٣ ـ سيناريو الفشل في تحقيق الانتقال الديمقراطي:

وهو السيناريو الذي تعجز فيه الحركة الإسلامية عن إدارة المرحلة، وتزدحم عليها مخرجات بقية الفاعلين السياسيين، إلى الدرجة التي تصبح مدانة شعبيا بفعل عجزها عن تدبير السياسة اليومية، ومخنوقة سياسيا بفعل تحالفات واصطفافات يمكن أن تنشأ بين الفاعل السياسي الممثل للثورة المضادة، وبين بقية الفاعلين السياسيين أو بينه وبين الفاعل الدولي والإقليمي. وفي

هذه الحالة، يمكن أن يؤدي الوضع إلى تحميل الإسلاميين كلفة الفشل في تدبير المرحلة، ويمكن أن تؤدي إلى إعادة إنتاج وضع ما قبل الربيع العربي، بل ربما يمكن أن تؤدي إلى إنتاج وضع أسوأ.

المؤشرات التي تجري على الأرض تستبعد السيناريو الثالث، لكن لا تقصيه تماما، كما تستبعد السيناريو الأول لعدم وجود مؤشرات كافية تسنده، بسبب توازن القوى وضغط المتطلبات الاجتماعية للشارع، وحضور الفاعل الدولي، ليبقى السيناريو الوسيط، الأقرب إلى الوقوع، باعتبار الحاجة إلى الاستقرار السياسي، وهو المعطى الذي سيدفع الفاعل الدولي لدعمه وتقويته في حال فشل الإسلاميون وشركاؤهم في الحسم مع الفاعل السياسي الممثل للثورة المضادة أو الممثل لنهج التحكم.

مركز نماء للبحوث والدراسات

مركز بحثي، يُعنى بتنمية العقل الشرعي والفكري، وتطوير خطابه وأدواته المعرفية بما يُمكّنه من حُسن التعامل مع تراثه الإسلامي، والانفتاح الواعي على المعارف والتجارب العالمية المعاصرة.

ويسعى إلى بناء خطاب إسلامي معتدل، متصل بحركة التنمية، حسن الفهم لمحكمات الشرعية قوي الانتماء لها، قادر على الإقناع بها، ويمتلك في المساحات الاجتهادية: المرونة والمهارة والآداب الكافية، خطاب حسن الفهم للأطروحات الفكرية المعاصرة، قادر على فهمها وفحصها ونقدها.

ويُشارك المركز في صناعة القيادات الشرعية والفكرية التي تمتلك إلى جانب رصيدها الشرعي؛ أدوات المعرفة المعاصرة، ومهارات التواصل التي تُمكنها من القدرة على إيصال رسالتها على أكمل وجه ممكن.

يستهدف الباحثين وطلبة الدراسات العليا، والنخب والشباب المثقف وصناع القرار في المجال الشرعي والفكري.

يشتغل لتوصيل رسالته عبر إصدار البحوث والدراسات، والنشر الإلكتروني، وإقامة الندوات وحلقات النقاش، والتدريب، والاستشارات، والبرامج الإعلامية والإعلام الجديد.

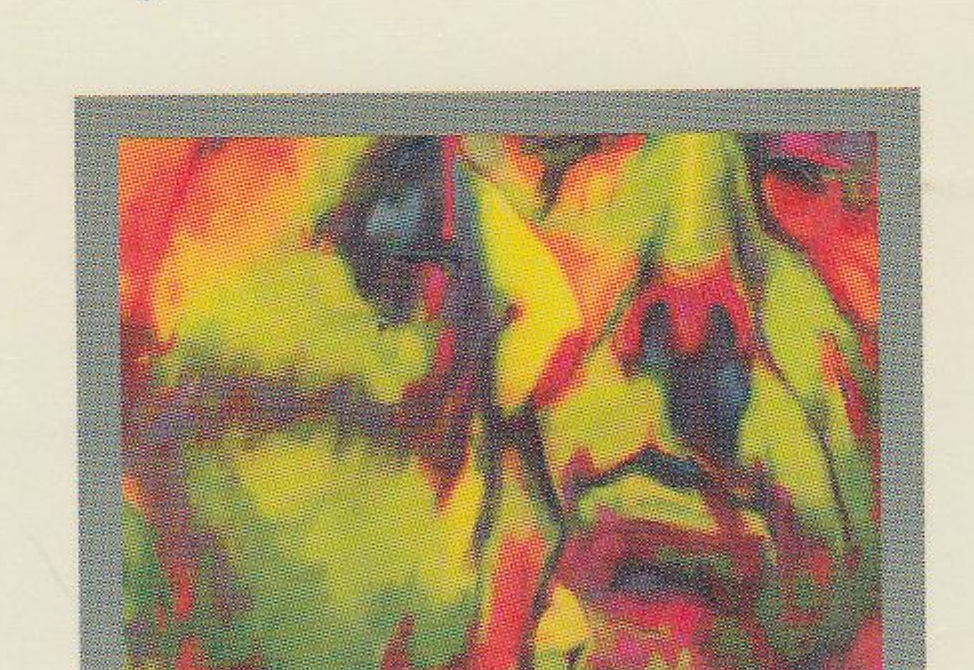
لماذا هذا الكتاب؟

لأن موقع الحركات الإسلامية اليوم بعد الربيع العربي يستوجب الاقتراب والتفكير في طبيعة اشتغال العقل السياسي الحركي الإسلامي، من خلال تحليل مواقفه من الحراك الشعبي في الربيع العربي، ودوره في صناعته، والتأمل في كيفية ترتيب ملفاته في ظل هذا الواقع الجديد؟ وما هو الثابت والمتحول في ممارسته؟ وأي رؤيته مستقبلية تحكم تفكيره في إدارة تدبير الحكم؟ وما السيناريوهات المطروحة أمامه؟

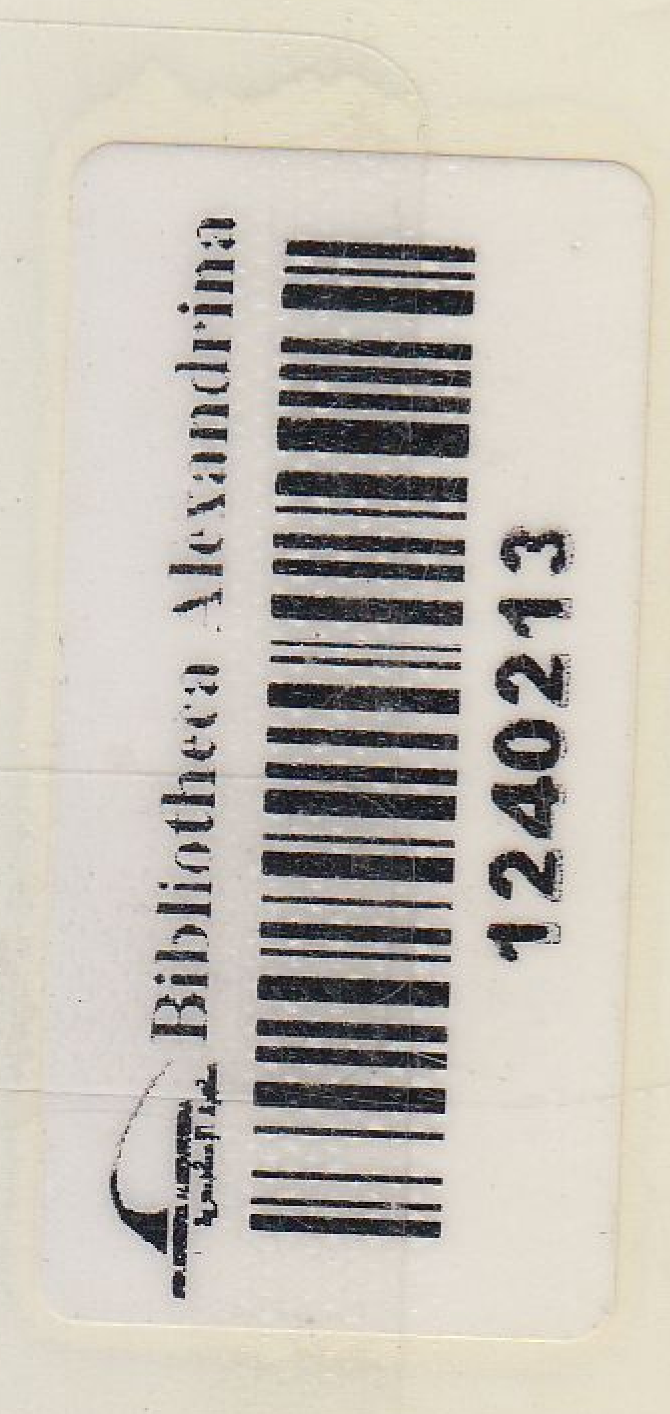
هذا النوع من الدراسة في طبيعة التفكير الإسلامي الحركي في واقع معقد وجديد كهذا يحتاج إلى رصد وتحليل وقدرة تفسيرية خاصة، بعيدا عن الوقوع في أسر الانطباع أو الأحكام المسبقة، هذه الحاجيات البحثية وتلك التساؤلات الفكرية هو ما تحاول هذه الدراسة أن تقوم به وتجيب عنه، عسى أن تُساعد على تفهم أفضل لطبيعة اشتغال هذا العقل السياسي الإسلامي.

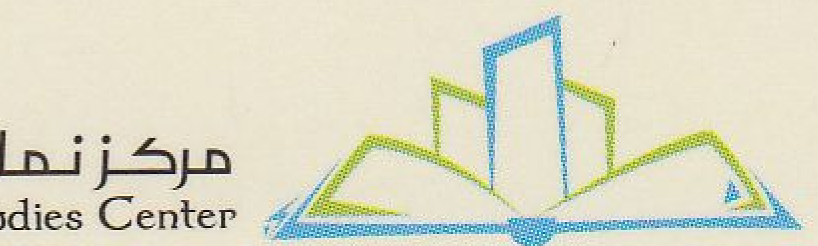
مدير المركز

ياسر بن ماطر المطرفي



دراسات فكرية (٢)




مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies Center

info@nama-center.com